

# السياسة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية

لشيخ الاسلام ابن تيمية

راجعه وعلق عليه

محمد عبد الله البتان

المكتبة العالمية

لصاحبها: محمد منكا في

ببواب الرحمة بالمدينة المنورة





# التَّيَّارَةُ الشَّرْعِيَّةُ

## فِي اصْطِلَاحِ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ

لشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ

رَاجَعَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ  
يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ

المكتبة العالمية

لصاحبها: محمد بن بكير  
ببواب الرحمة بالمدينة المنورة

شوال ١٣٧٩ هـ  
أبريل ١٩٦٠ م

حقوق الطبع محفوظة

---

مطبعة دار الجهاد  
١٤ شارع الجمهورية

ت ٧٤٦٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

## ابن تيمية

الإمام : تقي الدين بن تيمية شيخ الإسلام .  
هو احمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن عبد الله الحاراني  
الدمشقي الحنبلي .

ولد في حران - قرب دمشق - عام ٦٦١ هـ وفي  
السابعة من عمره نزع إلى دمشق مع أسرته فإرا مع السكان  
حين أغار على حران التار . رحل إلى مصر وسجن بها  
ثم عاد إلى دمشق بعد الإفراج عنه واعتقل عام ٧٢٠ هـ في  
قلعة دمشق ثم أفرج عنه وأعيد مرة ثانية حتى مات معتقلا  
عام ٧٢٨ هـ ، وخرجت دمشق عن بكرة أبيها تودع أعظم  
عقلية إسلامية يعتز بها التاريخ الإسلامي

لم يكن ابن تيمية مجرد فقيه إسلامي ترك أضخم ثروة فقهية  
وحسب بل كان علامة تعمق في علوم شتى وأثبت لفكره وسعة  
بأفقه وجودهما ، وحسبنا أن نعلم أن تصانيفه أربت على

أربعة آلاف كراسة تبلغ ثلاثمائة مجلد ، أشهرها منهاج السنة ،  
والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، والفتاوى في  
خمسة مجلدات ، والسياسة الإلهية والآيات النبوية ، والفرقان  
بين أولياء الله وأولياء الشياطين ، والإيمان ، ومجموعة الرسائل  
التي بلغت تسعا وعشرين رسالة ، والواسطة بين الحق ، والجمع  
بين النقل والعقل ، ونقض المنطق ، والسياسة الشرعية في  
إصلاح الراعى والرعية الذي تقدمه هنا للقراء . .  
لقد كان ابن تيمية علما له في حياته العلمية منهاج يعتمد  
على أساسين :

الأول : العمل على العودة بالإسلام فكريا وسياسيا إلى  
عصره الأول ، عصر الرسول - صلوات الله عليه - وأصحابه  
رضوان الله عليهم . .

والثاني : الجرأة في الحق ، وهي ضرورة لتحقيق  
الأساس الأول .

وقد سببت له جرأته ، هذه المتاعب في حياته ، هذه المتاعب  
التي أقامتها دسائس الحاقدين من ذوى النفوس الصغيرة ، ولاحقته  
هذه الدسائس حتى زج به في غياهب السجون ، وكان أن مات بين  
جدرانها شهيد الحق والواجب اللذين تخلى عنهما العلماء في كثير  
من الأحيان ، فأصاب الإسلام وأهله ما أصابها .

أثار عليه خصومه من الفقهاء والمتكلمين والمتصوفة ، وعلى الصنف الأخير أعلن حرباً شعواء لاهوادة فيها ، وندد بمسلكها واتهمها بالشعوذة وإفساد الناس ، وهو في نضائه مع خصومه الشجاع الصامد الذي لا يعرف اللين ولا التقهقر إلى الوراء .

وابن تيمية لم يكتف بالجهاد بأسلحة العلم والقلم واللسان ، بل جرد سيفاً ، وقاد الجموع لقتال التار الذين أغاروا على ديار الاسلام .

وخلاصة القول : إن ابن تيمية كان عالماً قد الأئمة السابقين لعصره ، لقد كان الواحد منهم متخصصاً في جانب أو جانبين من العلوم الإسلامية ، أما هو فقد كان كما يقول أستاذنا الشيخ محمد أبو زهره : « كانت جولاته في الفقه جعلته فقيه عصره ، وجولاته في علم الكلام جعلته أبرز شخصية فيه ، وتفسيراته للقرآن الكريم ، ودراسته أصول التفسير ووضع المناهج لها جعلته في صفوف المفسرين ، وله في كل هذه العلوم آراء مبنية على فحص ودراسة ، ويعد أول من جهر بها ، وإن كان يقول : إنها مذهب السلف وليست بدعاً ابتدعه ، ولا بدئياً ابتكره إنما هي رجعة إلى حيث كان الإسلام في إبان مجده ، أيام كان غضا لم تلق عليه السنون غبار التقاليد والنسيان . . . »

محمد عبد الرحمن السمان



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي أرسل رسله بالبينات وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزل الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز ، وختمهم بمحمد صلى الله عليه وسلم الذي أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأيده بالسلطان النصير الجامع معنى العلم ، والقلم للهداية والحجة ومعنى القدرة ، والسيف للنصرة والتعزيز ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة خالصة خلاص الذهب الإبريز ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا شهادة يكون صاحبها في حرز حريز .

أما بعد — فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية ، والإنباء النبوية لا يستغنى عنها الراعي والرعية اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولاية الأمور ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عنه من غير وجه : « إن الله يرضى لكم ثلاثة : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وأن تناصحوهم من ولاية الله أمرهم . »



وهذه رسالة مبنية على آية الأمراء في كتاب الله وهي قوله تعالى :  
«إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ  
أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا عِظَمَ بِكُمْ بِهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا.  
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ  
فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ  
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» .

قال العلماء<sup>(١)</sup> : نزلت الآية الأولى في ولاية الأمور عليهم أن  
يؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل ،  
ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم ، عليهم أن يطيعوا أولى  
الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك إلا أن  
يأمرُوا بمعصية الله فإذا أمرُوا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية  
الخالق ، فإن تنازعوا في شيء فردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى  
الله عليه وسلم ، وإن لم تفعل ولاية الأمر ذلك أطيعوا فيما يأمرُونَ  
به من طاعة الله ، لأن ذلك من طاعة الله ورسوله ، وأدبت حقوقهم  
أنهم كما أمر الله رسوله :

[ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان. ]  
وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها والحكم  
بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة .

• • •

---

(١) وقيل نزلت في غير ذلك . .





١ - اداء الامانات

١ - الولايات

ب - الاموال

## ١ - الولايات

أما أداء الامانات ففيه نوعان :  
أحدهما. الولايات، وهو كان سبب نزول الآية وفيه أربعة فصول :-

### ١ - استعمال الأصلح :

فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة وتسلم مفاتيح الكعبة من بني شيبه طلبها منه العباس ليجمع له بين سقاية الحاج وسدانة البيت فأنزل الله هذه الآية بدفع مفاتيح الكعبة الى بني شيبه فيجب على ولي الامر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً وهو يجده من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله - وفي رواية : من قلده رجلاً عملاً على عصاة وهو يجده في تلك العصاة أَرْضَى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين » .  
رواه الحاكم في صحيحه

وروى بعضهم أنه من قول عمر لابن عمر روى ذلك عنه .  
وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً لموداً أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين .  
وهذا واجب عليه ، فيجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء الذين هم نواب ذى السلطان



والقضاء ومن أمراء الأجناد ومقدمى العساكر الصغار والكبار ،  
وولاية الأموال من الوزراء والكتاب والشاذين<sup>(١)</sup> والسعاة على  
الخراج والصدقات ، وغير ذلك من الأموال التى للمسلمين ، وعلى  
كل واحد من هؤلاء أن يستنب و يستعمل أصلح من يجده وينتهى  
ذلك الى أئمة الصلاة والمؤذنين والمقرئين والمسلمين وأمير الحاج  
والبرد<sup>(٢)</sup> ، والعيون الذين هم القصاد وخزان الأموال وحراس الحصون  
والحدادين الذين هم البوابون على الحصون والمدائن ونقباء العساكر  
الكبار والصغار وعرفاء القبائل والأسواق ورؤساء القرى الذين  
هم الدهاقين<sup>(٣)</sup> فيجب على كل من ولى شيئاً من أمر المسلمين من  
هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده فى كل موضع أصلح من  
يقدر عليه ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق فى الطلب ،  
بل ذلك سبب المنع فان فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أن قوما دخلوا عليه فسألوه ولاية ، فقال إنا لانولى أمرنا هذا من  
طلبه . وقال لعبد الرحمن بن سمرة : « يا عبد الرحمن لاتسأل الإمارة .  
فانك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها وإن أعطيتها من مسألة  
وكلت إليها :

« أخرجاه فى الصحيحين »

وقال صلى الله عليه وسلم : « من طلب القضاء واستعان عليه وكل

---

(١) الشاذين الجامعين لكثير من القيم من أدب وعلم وفن ومال .

(٢) البرد : حملة البريد جمع بريد .

(٣) الدهاقين : الرؤساء .

إليه، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله إليه ملكا يسدده». رواه أهل السنن

فان عدل عن الآحق الأصلح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو ولاء عتاقة أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب أو لضغن في قلبه على الآحق أو عداوة بينهما فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى عنه في قوله تعالى [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ . . ]

ثم قال : [ واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم . ]

فان الرجل لحبه لولده أو لعتيقه قد يؤثره في بعض الولايات أو يعطيه مالا يستحقه فيكون قد خان أمانته، وكذلك قد يؤثره زيادة في ماله أو حفظه بأخذ مالا يستحقه أو محابة من يداهنه في بعض الولايات، فيكون قد خان الله ورسوله وخان أمانته، ثم إن المؤدى للأمانة مع مخالفة هواه يثبت الله فيحفظه في أهله وماله بعده، والمطيع لهواه يعاقبه الله بنقيض قصده فيذل أهله ويذهب ماله . وفي ذلك الحكاية المشهورة أن بعض خلفاء بني العباس سأل بعض



العلماء أن يحدثه عما أدرك فقال : أدركت عمر بن عبد العزيز فقبل له يا أمير المؤمنين . أفقرت أفواه بنيك من هذا المال وتركتمهم فقراء لا شيء لهم ، وكان في مرض موته فقال : أدخلوهم علي ، فأدخلوهم وهم بضعة عشر ذكرا ليس فيهم بالغ ، فلما رأهم ذرفت عيناه ثم قال . يا بني ، والله ما منعتكم حقا هو لكم ، ولم أكن بالذي آخذ أموال الناس فأدفعها إليكم . وإنما ائتم أحد رجائين : إما صالح فالله يتولى الصالحين ، وإما غير صالح فلا أترك له ما يستعين به على معصية الله . قوموا عني . . قال فلقد رأيت بعض ولده حمل على مائة فرس في سبيل الله يعني أعطائها لمن يغزو عايبها . . قالت : هذا وقد كان خليفة المسلمين من أقصى المشرق بلاد الترك إلى أقصى المغرب بلاد الأندلس وغيرها ، ومن جزائر قبرص وثور الشام والعواصم كطرسوس<sup>(١)</sup> ونحوها إلى أقصى اليمن ، وإنما أخذ كل واحد من أولاده من تركته شيئا يسيرا يقال : أقل من عشرين درهما ، قال وحضرت بعض الخلفاء وقد اقتسم تركته بنوه فأخذ كل واحد منهم ستمائة ألف دينار ، ولقد رأيت بعضهم يتكفف الناس أي يسألهم بكفه ، وفي هذا الباب من الحكايات والوقائع المشاهدة في الزمان والمسموعة عما قبله ما فيه عبرة لكل ذي لب<sup>(٢)</sup> .

---

(١) طرسوس : تقع على ساحل البحر كان قريبا من طرف الشام .

(٢) لب : عقل .

وقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الولاية أمانة  
يجب أداؤها في مواضع مثل ما تقدم ، ومثل قوله لأبي ذر رضي الله  
الله عنه في الإمارة : إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من  
أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها . .  
رواه مسلم

وزوى البخارى في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا ضيعت الأمانة انتظر الساعة ، قيل  
يا رسول الله : وما إضاعتها ؟ قال : إذا وسد<sup>(١)</sup> الأمر إلى غير أهله  
فانتظر الساعة . .

وقد أجمع المسلمون على معنى هذا فإن وصى اليتيم وناظر الوقف  
ووكيل الرجل في ماله عليه أن يتصرف له بالأصلح كما قال الله [ولا  
تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن .] ولم يقل إلا بالتي هي حسنة ،  
وذلك لأن الوالى راع على الناس بمنزلة راعى الغنم كما قال النبي صلى الله  
عليه وسلم : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالإمام الذى على  
الناس راع وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها  
وهي مسئولة عن رعيتها ، والولد راع في مال أبيه وهو مسئول عن  
رعيته والعبد راع في مال سيده وهو مسئول عن رعيته ، ألا فكلكم  
راع وكلكم مسئول عن رعيته .  
أخرجاه في الصحيحين

وقال صلى الله عليه وسلم : ما من راع يسترعيه الله رعية يموت  
يوم يموت وهو غاش لها إلا حرم الله عليه رائحة الجنة . .

(١) وسد = أسند .



ودخل أبو مسلم الخولاني على معاوية بن أبي سفيان فقال :  
السلام عليك أيها الأجير : فقالوا : قل السلام عليك أيها الأمير .  
فقال : السلام عليك أيها الأجير . فقالوا : أقل أيها الأمير ،  
فقال : السلام عليك أيها الأجير . فقالوا : قل : الأمير . فقال معاوية :  
« دعوا أبا مسلم فإنه أعلم بما يقول . فقال : إنما أنت أجير  
استأجرك رب هذه الغنم لرعايتها ، فإن أنت هنأت<sup>(١)</sup> جرباها  
وداويت مرضاها وحبست أولاها على أخراها وفاك سيدها  
أجرك ، وإن أنت لم تهنا جرباها ولم تداو مرضاها ولم تحبس  
أولاها على أخراها عاقبك سيدها . وهذا ظاهر في الاعتبار فإن  
الخلق عباد الله والولاية نواب الله على عباده وهم وكلاء العباد على  
نفوسهم بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر ، ففهم معنى الولاية  
والوكالة ، ثم الولي والوكيل متى استناب في أموره رجلا وترك  
من هو أصلح للتجارة أو العقار منه وباع السلعة بثلث وهو يجد  
من يشتريها بخير من ذلك الثمن ، فقد خان صاحبه لاسيما إن كان  
بين من حاباه وبينه مودة أو قرابة ، فإن صاحبه يفضله ويذمه  
ويرى أنه قد خانته وداهن قريبه أو صديقه

• • •

---

(١) هنأت = دهنها بالقطران .

## ٢ - الامثلة والامثلة :

إذا عرف هذا فليس عليه أن يستعمل إلا أصلح الموجود وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية . فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام وأخذ للولاية بحقها فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا وصار في هذا الموضع من أئمة العدل والمقسطين عند الله ، وإن اختل بعض الأمور بسبب من غيره إذا لم يمكن إلا ذلك فإن الله يقول [ فاتقوا الله ما استطعتم ] ويقول : [ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ] وقال في الجهاد [ فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرص المؤمنين . ] وقال [ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ]

فمن أدى الواجب المقدور عليه فقد اهتدى . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم .

« أخرجاه في الصحيحين »

لكن إن كان منه عجز ولا حاجة إليه ، أو خيانة عوقب على ذلك . وينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب فإن الولاية لها ركنان : القوة والأمانة ، كما قال تعالى : [ إن خير من استأجرت القوي الأمين . ] وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام : [ إنك اليوم لدينا مكين ]

أمين [وقال تعالى في صفة جبريل] إنه لقول رسول كريم ذي قوة  
عند ذي العرش مكين. مطاع ثم أمين [والقوة في كل ولاية بحسبها،  
والقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة بالحروب  
والمخادعة فيها، فإن الحرب خدعة. وإلى القدرة على أنواع القتال من  
رمى وطعن وضرب وركوب وكر وفر وبحو ذلك، كما قال الله تعالى:  
[واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل] وقال النبي  
صلى الله عليه وسلم: «ارموا واركبوا وإن ترموا أحب إلى من أن  
تركبوا، ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا» - وفي رواية - فهمي  
نعمة جودها ،  
رواه مسلم

والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل  
عليه الكتاب والسنة وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام، والأمانة  
ترجع إلى خشية الله وألا يشتري بآياته ثمنا قليلا وترك خشية  
الناس، وهذه الخصال الثلاث التي اتخذها الله على كل حكم على  
الناس في قوله تعالى [فلا تخشوا الناس واخشوني ولا تشتروا  
بآياتي ثمنا قليلا، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون]  
ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار،  
وقاض في الجنة، فرجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل  
قضى بين الناس على جهل فهو في النار، ورجل علم الحق وقضى به  
فهو في الجنة..»

رواه أهل السنن



والقاضي اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما سواء كان خليفة أو ساطانا أو نائبا أو واليا أو كان منصوبا ليقضى بالشرع ، أو نائبا له ، حتى من يحكم بين الصبيان في الخطوط ، إذا تخايروا ، هكذا ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر .

• • •

### ٣ - القوة والأمانة :

اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : اللهم أشكو إليك جلد الفاجر وعجز الثقة قالوا جب في كل ولاية الأصالح بسبها فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة قدم أنفعهما لتلك الولاية وأقلهما ضررا فيها ، فيقدم في إمارة الخروب الرجل القوي الشجاع ، وإن كان فيه فجور فيها ، على الرجل الضعيف العاجز وإن كان أمينا ، كما سئل الإمام أحمد عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو وأحدهما قوي فاجر والآخر صالح ضعيف مع أيهما يغزى ، فقال : أما الفاجر القوي فتقوته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين ، فيغزى مع القوي الفاجر . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » - وروى - بأقوام لا خلاق لهم ، فإذا لم يكن فاجرا كان

أولى بإمارة الحرب ممن هو أصلح منه في الدين ، إذا لم يسد مسده ،  
ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعمل خالد بن الوليد على  
الحرب منذ أسلم . وقال : « إن خالدا سيف سله الله على المشركين ،  
مع أنه أحياناً كان قد يعمل ما ينكره النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى  
إنه مرة رفع يديه إلى السماء وقال : « اللهم إني أبرأ إليك مما فعل  
خالد لما أرسله إلى جذيمة <sup>(١)</sup> فقتلهم وأخذ أموالهم بنوع شبهة ولم  
يكن يجوز ذلك وأنكره عليه بعض من معه من الصحابة حتى  
وداهم <sup>(٢)</sup> . النبي صلى الله عليه وسلم وضمن أموالهم ، ومع هذا فما زال  
يقدمه في إمارة الحرب لأنه كان أصلح في هذا الباب من غيره ،  
وفعل ما فعل بنوع تأويل ، وكان أبو ذر رضى الله عنه أصلح منه في  
الأمانة والصدق ومع هذا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم :  
« يا أبا ذر : إني أراك ضعيفاً وإني أحب لك ما أحب لنعسي ، لا تأمرن  
على اثنين ولا تولين مال يتيم . »  
رواه مسلم -

نهى أبا ذر عن الإمارة والولاية لأنه رآه ضعيفاً مع أنه قد  
روى ما أظلم الخضراء ولا أقلت الغبراء <sup>(٣)</sup> أصدق لهجة من أبي ذر ،  
وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مرة عمرو بن العاص في غزوة ذات

---

(١) في أسفل مكة غزاهم خاله في حوال عام ٨ هـ وقتلهم متأولاً بعد  
إعلان إسلامهم .

(٢) وداهم : أعطاهم الدية .

(٣) الخضراء : السماء . الغبراء : الأرض .

السلاسل<sup>(١)</sup> استعطافا لأقاربه الذين بعثه إليهم على من هم أفضل منه ،  
وامر أسامة بن زيد لأجل ثار أبيه ، ولذلك كان يستعمل الرجل  
لمصلحة راجحة مع أنه قد كان يكون مع الأمير من هو أفضل منه  
في العلم والإيمان ، وهكذا أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رضى الله عنه مازال يستعمل خالدا في حرب أهل الردة وفي  
فتوح العراق ، والشام ، وبدت منه هفوات كان له فيها تأويل ،  
وقد ذكر له عنه أنه كان له فيها هوى فلم يعزله من أجلها ،  
بل عتبه عليها لرجحان المصلحة على المفسدة في بقائه . وإن غيره لم  
يكن يقوم مقامه لأن المتولى الكبير إذا كان خلقه يميل إلى اللين  
فينبغي أن يكون خلق نائبه يميل إلى الشدة ، وإذا كان خلقه يميل إلى  
الشدة فينبغي أن يكون خلق نائبه يميل إلى اللين ليعتدل الأمر ،  
ولهذا كان أبو بكر الصديق رضى الله عنه يؤثر استنابة خالد وكان  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه يؤثر عزل خالد واستنابة ابى عبيدة  
ابن الجراح رضى الله عنه ، لأن خالدا كان شديدا كعمر بن الخطاب  
وأبا عبيدة كان لينا كأبى بكر ، وكان الأصلح لكل منهما أن يولى  
من ولاه ليكون أمره معتدلا ويكون بذلك من خلفاء رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الذى هو معتدل ، حتى قال النبي صلى الله عليه

---

(١) غزوة ذات السلاسل : في جمادى الآخرة عام ٨ هـ وراء وادى القرى



وسلم : « أنا نبي الملحمة ، وقال : « أنا الضحوك القتال ، وأمته وسط  
 قال الله تعالى فيهم : [ أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا  
 يبتغون فضلا من الله ورضوانا ] وقال تعالى : [ أذلة على المؤمنين  
 أعزة على الكافرين ] ولهذا لما تولى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما  
 صارا كاملين في الولاية ، واعتدل منهما ما كان ينسبان فيه إلى أحد  
 الطرفين في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، من لين أحدهما وشدة  
 الآخر ، حتى قال فيهما النبي صلى الله عليه وسلم : « اقتدوا باللذين من  
 بعدي : أبي بكر وعمر ، وظهر من أبي بكر من شجاعة القاب في  
 قتال أهل الردة وغيرهم ما برز به على عمر وسائر الصحابة رضي الله  
 عنهم أجمعين ، وإن كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد ، قدم  
 الأمين مثل حفظ الأموال ، ونحوها ، فأما استخراجها وحفظها فلا بد  
 فيه من قوة وأمانة فيولى عليها شاذ قوي يستخرجها بقوته ، وكاتب  
 أمين يحفظها بخبرته وأمانته ، وكذلك في إمارة الحرب إذا أمر  
 الأمير بمشاورة أولى العلم والدين جمع بين المصلحين ، وهكذا في  
 سائر الولايات إذا لم تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدد ، فلا بد  
 من ترجيح الأصلح أو تعدد المولى إذا لم تقع الكفاية بواحد تام .  
 ويقدم في ولاية القضاء الأعلم الأورع الأكفأ فإن كان أحدهما  
 أعلم والآخر أورع قدم فيما قد يظهر حكمه ، ويخاف فيه  
 الهوى : الأورع ؛ وفيما يدق حكمه ويخاف فيه الاشتباه :  
 الأعلم . ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله

يجب البصر الناقد عند ورود الشبهات ، ويجب العقل عند حلول  
الشبهات .، ويقدمان على الاكفاً إن كان القاضي مؤيداً تأييداً تاماً  
من جهة وإلى الحرب أو العامة ، ويقدم الاكفاً إن كان القضاء  
يحتاج إلى قوة وإعانة القاضي أكثر من حاجته إلى مزيد العلم والورع .  
فإن القاضي المطلق يحتاج أن يكون عالماً عادلاً قادراً ، بل وكذلك كل  
واللهم سلمين ، فأى صفة من هذه الصفات نقصت ظهر الخلل بسببه ،  
والكفاءة إما بقهر ورهبة ، وإما باحسان ورغبة ، وفي الحقيقة  
فلا بد منها .

وسئل بعض العلماء: إذا لم يوجد من يولى القضاء إلا عالم فاسق  
أو جاهل دين فأيهما يقدم فقال: إن كانت الحاجة إلى الدين أكثر  
لغلبة الفساد قدم الدين ، وإن كانت الحاجة إلى الدين أكثر لخفاء  
الحكومات قدم العالم وأكثر العلماء يقدمون ذا الدين فإن الأئمة  
متفقون على أنه لا بد في المتولى من أن يكون عادلاً أهلاً للشهادة ،  
واختلفوا في اشتراط العلم هل يجب أن يكون مجتهداً أو يجوز أن  
يكون مقلداً أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر ، على ثلاثة  
أقوال . وبسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع ، ومع أنه  
يجوز تولية غير الأهل للضرورة إذا كان أصلح الموجود فيجب مع  
ذلك السعى في إصلاح الأحوال حتى يكمل في الناس ما لا بد لهم  
منه من أمور الولايات والإمارات ونحوها كما يجب على المعسر  
السعى في وفاء دينه ، وإن كان في الحال لا يطلب منه إلا ما يقدر

عليه ، وكما يجب الاستعداد للجهد بأعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز . فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، بخلاف الاستطاعة في الحج ونحوها فإنه لا يجب تحصيلها لأن الوجوب هناك لا يتم إلا بها .

• • •

#### ٤ - معرفة الأصالح :

والمهم في هذا الباب معرفة الأصالح وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية ومعرفة طريق المقصود . فإذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر فلنبدأ لما غلب على أكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين قدموا في ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد ، وكان من يطلب رئاسة نفسه يؤثر تقديم من يقيم رئاسته ، وقد كانت السنة أن الذي يصل بالمسلمين الجمعة والجماعة ويخطب بهم . هم أمراء الحرب الذين هم نواب ذى السلطان على الجند ، ولهذا لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر في الصلاة قدمه المسلمون في إمارة الحرب وغيرها ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على حرب كان هو الذى يؤمره للصلاة بأصحابه . وكذلك إذا استعمل رجلاً نائباً على مدينة ، كما استعمل عتاب بن أسيد<sup>(١)</sup> على مكة وعثمان بن

---

(١) أموى ، استخلفه الرسول على مكة في غزوة حنين وهو في

أبى العاص على الطائف وعلياً ومعاذاً وأباً موسى على اليمن وعمرو  
ابن حزم على نجران كان نائبه هو الذى يصلى بهم ويقوم فيهم الحدود  
وغيرها مما يفعله أمير الحرب ، وكذلك كان خلفاؤه بعده ومن  
يحدثهم من الملوك الأمويين وبعض العباسيين ، وذلك لأن أهم أمر  
الدين : الصلاة والجهاد . ولهذا كانت أكثر الأحاديث عن النبي صلى  
الله عليه وسلم في الصلاة والجهاد ، وكان إذا عاد مريضاً يقول :  
« اللهم اشف عبيدك يشهد لك صلاة وينكأ لك (٢) عدوا . »

ولما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن قال : « يا معاذ  
إن أهم أمرك عندى الصلاة ، وكذلك كان عمر بن الخطاب رضى  
الله عنه يكتب إلى عماله : « إن أهم أموركم عندى الصلاة ، فمن  
حافظ عاها وحفظها حفظ دينه ، ومن ضيعها كان لمن سواها من  
عمله أشد إضاعة ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الصلاة  
عماد الدين ، فإذا أقام المتولى عماد الدين فالصلاة تنهى عن الفحشاء  
والمنكر ، وهى التى تعين الناس على ما سواها من الطاعات . » كما قال  
الله تعالى [ واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على  
الخشعين ] . وقال سبحانه وتعالى . [ يا أيها الذين آمنوا استعينوا  
بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين ] . وقال لنبيه : [ وأمر  
أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقاً نحن نرزقك والعاقبة

---

(٢) نكأ الخرج ، عبث . بعد عائلته للشفاء .



للتقوى [ . وقال تعالى | وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون .  
ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون . إن الله هو الرزاق  
ذو القوة المتين ] .

فالمقصود الواجب بالولايات : إصلاح دين الخلق الذي متى  
فاتهم خسروا خسروا أنا مبدنا ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا ، وإصلاح  
مالا يقوم الدين الإلهي من أمر دنياهم وهو نوعان : قسم المال بين  
مستحققيه ، وعقوبات المعتدين ، فمن لم يعتد أصلح دينه ودنياه ، ولهذا  
كان عمر بن الخطاب يقول : إنما بعثت عمالي إليكم ليعلموكم كتاب  
ربكم وسنة نبيكم ويقيموا بينكم دينكم ، فلما تغيرت الرعية من وجه  
والرعاة من وجه تناقضت الأمور فاذا اجتهد الراعي في إصلاح  
دينهم ودنياهم بحسب الإمكان كان من أفضل أهل زمانه ، وكان من  
أفضل المجاهدين في سبيل الله ، فقد روى : يوم من إمام عادل  
أفضل من عبادة ستين سنة .

وفي مسند الإمام أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
« أحب الخلق إلى الله إمام عادل وأبغضهم إليه إمام جائر » .  
وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله :  
إمام عادل ، وشاب نشأ في عبادة الله ، ورجل قلبه معلق بالمسجد  
إذا خرج منه حتى يعود إليه ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا على  
ذلك وتفرقا عليه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ، ورجل

دعته امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إني أخاف الله  
رب العالمين ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماسه  
ما تنفق يمينه .

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حماد روى الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : « أهل الجنة ثلاثة . سلعان مقسط<sup>(١)</sup> ورجل  
رحيم رقيق القلب بكل ذي فرى ومسلم . ورجل غنى عزيز  
متصدق . وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الساعى  
على الصدقة بالحق كالمجاهد فى سبيل الله . » وقد قال الله تعالى لما أمر  
بالمجاهد : [ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله . ]  
وقيل للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله . الرجل يقاتل شجاعة  
ويقاتل حمية ويمتثل رياء فأى ذلك فى سبيل الله ؟ فقال : « من قاتل  
لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله . » أخرجاه فى الصحيحين .  
فالمقصود أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هى العليا ،  
وكلمة الله اسم جامع لكلماته التى تضمنها كتابه . وهكذا قال تعالى :  
[ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم  
الناس بالقسط ] فالمقصود من إرسال الرسل وإنزال الكتب أن  
يقوم الناس بالقسط فى حقوق الله وحقوق خلقه ، ثم قال تعالى : [ وأنزلنا  
الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله

---

(١) عادل .

بالغيب [ فمن عدل عن الكتاب قوم بالحديد ، ولهذا كان قوام الدين بالمصحف والسيف . وقد روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضرب بهذا - يعنى السيف - من عدل عن هذا ، يعنى المصحف ، فإذا كان هذا هو المقصود ، فإنه يتوسل إليه بالأقرب فالأقرب وينظر فى الرجلين أيهما كان أقرب إلى المقصود ولـى فإذا كانت الولاية مثلاً إمامة صلاة فقط قدم من قدمه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم سناً . ولا يؤمن الرجل فى سلطانه ولا يجلس فى بيته على تكبرته إلا باذنه . » . رواه مسلم .

فإذا تكافأ رجلان أو خفى أحدهما أقرع بينهما ، كما أقرع سعد بن أبى وقاص بين الناس يوم القادسية <sup>(١)</sup> لما تشاجروا على الأذان متابعين لقوله صلى الله عليه وسلم : « لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا » <sup>(٢)</sup> فإذا كان التقديم بأمر الله إذا ظهر وبفعله وهو ما يرجحه بالقرعة إذا خفى الأمر ، كان المتولى قد أدى الأمانات فى الولايات إلى أهلها .



(١) يوم مشهود انتصر المسلمون فيه بقيادة عمرو على الفرس فى الطريق .

(٢) الاستهم أشبه بالقرعة .

## ٢ - الأموال

### الأموال ستة فصول :

القسم الثاني من الأمانات الأموال كما قال تعالى في الديون :  
فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله ربه .

#### ١ - ما يدخل في باب الأموال :

ويدخل في هذا القسم الأعيان والديون الخاصة والعامة مثل رد  
الودائع ومال الشريك والموكل والمضارب ومال المولى من اليتيم  
وأهل الوقف ونحو ذلك، وكذلك وفاء الديون من أثمان المبيعات وبذل  
القرض وصدقات النساء وأجور المنافع ونحو ذلك ، وقد قال الله  
تعالى [ إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا ، وإذا مسه  
الخير منوعا . إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون . والذين  
في أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم - إلى قوله والذين هم  
لأماناتهم وعهدهم راعون ، ] وقال تعالى [ إنا أنزلنا الكتاب بالحق  
لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما ] أى لا  
تخاصم عنهم ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «أد الأمانة إلى من  
أئتمنك ولا تخن من خانك ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «المؤمن



من أمنه المسلمون على دمايتهم وأموالهم ، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه، والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله، وهو حديث صحيح بعضه في الصحيحين . وبعضه في سنن الترمذي . وقال صلى الله عليه وسلم : «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدائها الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » .  
رواه البخاري

وإذا كان الله قد أوجب أداء الأمانات التي قبضت بحق ففيه تنبيه على وجوب أداء الغصب والسرقة والخيانة ونحو ذلك من المظالم، وكذلك أداء العارية. وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وقال في خطبته : «العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم» .. إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث.. وهذا القسم يتناول الولاية والرعية فعلى كل منهما أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أدائه إليه ، فعلى ذي السلطان ونوابه في العطاء أن يؤتوا كل ذي حق حقه . وعلى جباة الأموال كأهل الديوان أن يؤدوا إلى ذي السلطان ما يجب إيتاؤه إليه، وكذلك على الرعية الذين يجب عليهم الحقوق ، وليس للرعية أن يطلبوا من ولاية.

الأموال مالا يستحقونه فيكونون من جنس من قال الله تعالى فيه :  
 [ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا، وإن لم يعطوا  
 منها إذا هم يسخطون . ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا  
 حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا إلى الله راغبون . إنما  
 للصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي  
 الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله  
 عليم حكيم<sup>(١)</sup> . ] ولا لهم أن يمنعوا السلطان ما يجب دفعه إليه من  
 الحقوق وإن كان ظلماً كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر  
 جور آلولة فقال : « أدوا إليهم الذي لهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم . »  
 ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال : « كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي،  
 وأنه لا نبي بعدى وسيكون خلفاء ويكثرون قالوا : فما تأمرنا ؟ قال :  
 أوفوا ببيعة الأول ثم أعطوهم حقهم ، فإن الله سائلهم عما استرعاهم .  
 وفيها عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « إنكم سترون بعدى أثره<sup>(٢)</sup> » وأمورا تنكرونها . قالوا : فما تأمرنا  
 يا رسول الله ؟ قال أدوا إليهم حقهم وأسألوا الله حقكم ، .

وليس لولاية الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم  
 الممالك ملكه فانما هم أمناء ونواب ووكلاء ليسوا ملاكا . قال النبي

(١) ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ التوبة . (٢) أنانية واحتدادا .

صلى الله عليه وسلم : « إني والله لا أعطى أحدا ولا أمنع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت .. »

رواه البخارى عن ابى هريرة رضى الله عنه نحوه .

فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بآرادته واختياره كما يفعل ذلك المالك الذى أيسر له التصرف فى ماله ، وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا ويمنعون من أبغضوا ، وإنما هو عبد الله يقسم المال بأمره فيضمه حيث أمره الله تعالى .

وهكذا قال رجل لعمر بن الخطاب : « يا أمير المؤمنين لو وسعت على نفسك فى النفقة من مال الله تعالى ؟ فقال له عمر : « أتدرى ما مثلى ومثل هؤلاء ؟ كمثل قوم كانوا فى سفر فجمعوا منهم مالا وسلموه إلى واحد ينفقه عليهم ، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم ؟ وحملا مرة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه مال عظيم من الخمس فقال : « إن قوما أدوا الأمانة فى هذا لأمناء . فقال له بعض الحاضرين : « إنك أدبت الأمانة إلى الله تعالى فأدوا إليك الأمانة ولو رتعت <sup>(١)</sup> رتعا .. »

وينبغى ان يعرف أن أولى الأمر كالسوق ما تفق <sup>(٢)</sup> فيه جلب إليه ، هكذا قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فان تفق فيه

---

(١) خنت . (٢) راج .

الصدق والبر والعدل والأمانة جلب اليه ذلك، وإن نقوفيه الكذب والفجور والجور والخيانة جلب اليه ذلك، والذي على ولي الأمر أن يأخذ المال من حلة ويضعه في حقه ولا يتنعه من مستحقه .  
وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا بلغه أن بهض نوابه ظلم يقول : اللهم إني لم آمرهم أن يظلموا خلقك ولا يتركوا حقك .

• • •

## ٢ - الأموال السلطانية :

### الغنيمة - المصروف - النفقة

الأموال السلطانية التي أصلها في الكتاب والسنة ثلاثة أصناف :  
الغنيمة والصدقة والنفقة .

فأما الغنيمة فهو المال المأخوذ من الكفار بالقتال ذكرها الله في سورة الأنفال التي أنزلها في غزوة بدر وسماها أنفالاً لأنها زيادة في أموال المسلمين، فقال : [يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول إلى قوله واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الآية] وقال [فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً واتقوا الله إن الله غفور رحيم] وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أعطيت خمساً لم يعطهم نبي قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأبى من أمتي أدركته الصلاة



فليصل ، وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبى يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس عامة . وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « بعثت بالسيف بين يدى الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقى تحت ظل رحى ، وجعل الذل والصغار على من خالف أمرى ، ومن تشبه بقوم فهو منهم . »

رواه أحمد فى المستند عن ابن عمر واستشهد به البخارى .

فالواجب فى المغنم تخميسه وصرف الخمس إلى من ذكره الله تعالى ، وقسمة الباقي بين الغانمين . قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « الغنيمة لمن شهد الواقعة وهم الذين شهدوها للقتال قاتلوا أو لم يقاتلوا . »

ويجب قسمها بينهم بالعدل فلا يحابى أحدا - لالرياسته ولا لنسبه ولا لفضله ، كما كان النبى صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يقسمونها . وفى صحيح البخارى أن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه رأى له فضلا على من دونه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم ؟ » وفى مستند أحمد عن سعد بن أبى وقاص قال قلت يا رسول الله : الرجل يكون حاميا لقوم ، يكون سهمه وسهم غيره سواء ؟ قال « ثكلتك أمك ابن أم سعد وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم . » ، وما زالت الغنائم تقسم بين الغانمين فى دولة بنى أمية وبنى العباس لما كان المسلمون يغزون الروم والترك ، والبربر المكن

يجوز للإمام أن ينقل <sup>(١)</sup> من ظهر منه زيادة نكاية <sup>(٢)</sup> كسرية <sup>(٣)</sup> تسرت من الجيش أو رجل صعد حصناً عالياً ففتحته أو حمل على مقدم العدو فقتله فهزم العدو ونحو ذلك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه كانوا ينقلون لذلك. وكان ينقل السرية في البداية الرابع بعد الخمس، وفي الرجعة الثالث بعد الخمس، وهذا النقل قال بعض العلماء: إنه يكون من الخمس، وقال بعضهم إنه يكون من خمس الخمس لثلاث يفضل بعض الفاتحين على بعض، والصحيح أنه يجوز من أربعة الأخماس وإن كان فيه تفضيل بعضهم على بعض لمصلحة دينية لاهوى النفس كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة، وهذا قول فقهاء الشام وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وعلى هذا فقد قيل إنه ينقل الرابع والثالث بشرط وغير شرط وينقل الزيادة على ذلك بالشرط مثل أن يقول: من دلي على قلعة فله كذا ومن جاء برأس فله كذا ونحو ذلك، وقيل لا ينقل زيادة على الثالث ولا ينقله إلا بالشرط، وهذان قولان لأحمد وغيره وكذلك على القول الصحيح للإمام أن يقول: من أخذ شيئاً فهو له، كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد قال ذلك في غزوة بدر إذا رأى ذلك مصلحة راجحة على المفسدة، وإذا كان الإمام يجمع الغنائم ويقسمها لم يجز لأحد أن يغلب منها شيئاً | ومن يغلب يأت بما غلب يوم القيامة | فإن

(١) قتل أو جرح .

(٢) يزيد .

(٣) جيش صغير .

الغلول بخيانة ولا تجوز النهبة فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها،  
 فإذا ترك الإمام الجمع والقسمة وأذن في الأخذ إذنا جائزا فمن أخذ  
 شيئا بلا عدوان حل له بمد تخميسه، وكل ما دل على الإذن فهو إذن،  
 وأما إذا لم يأذن وأذن إذنا غير جائز جاز للإنسان أن يأخذ مقدار  
 ما يصيبه بالقسمة متحررا للعدل في ذلك، ومن حرم على المسلمين  
 جمع المغانم والحال هذه وأباح للإمام أن يفعل فيها ما شاء فقد تقابل  
 القولان تقابل الطرفين ودين الله وسطا، والعدل في القسمة أن يقسم  
 للراجل سهم وللفرس ذى الفرس العربي ثلاثة أسهم : سهم له  
 وسهمان لفرسه ، هكذا قسم النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر .

ومن الفقهاء من يقول : للفرس سهمان والاول هو الذى دلت  
 عليه السنة الصحيحة ولأن الفرس يحتاج إلى وثورة نفسه وسائسه  
 ومنفعة الفارس به أكثر من منفعة راجلين، ومنهم من يقول يسوى  
 بين الفرس العربي والهجين فى هذا ، ومنهم من يقول بل الهجين يسهم  
 له سهم واحد ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ،  
 والفرس الهجين الذى تكون أمه نبطية ويسمى البرذون وبعضهم  
 يسميه الترى سواء كان حصانا أو خفيا ويسمى الإكديش أو  
 رمكة وهى الحجر<sup>(١)</sup> ، كان السلف يعدون للقتال الحصان لقوته

(١) الحجر = أتى الحبل .

وحدته ، وللإغارة والبيات الحجرة ، لأنه ليس لها صهيل ينذر العدو فيحترزون<sup>(١)</sup> ، وللسير النصى لأنه أصبح على السير ، وإذا كان المغنوم مالا قد كان للمسلمين قبل ذلك من عقار أو منقول وعرف صاحبه قبل القسمة فانه يرد اليه بإجماع المسلمين ، وتقاريع المغنم وأحكامها فيها آثار وأقوال اتفق المسلمون على بعضها وتنازعوا في بعض ذلك ليس هذا موضعها وإنما الغرض ذكر الجمل الجامعة .

• • •

### ٣ — :المسرفات :

وأما الصدقات فهي لمن سمي الله تعالى في كتابه فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا سأله من الصدقة فقال : إن الله لم يرض في الصدقة بقسم نبي ولا غيره ولكن جزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك .

فالفقراء والمساكين : يجمعهما معنى الحاجة إلى الكفاية فلا تحمل الصدقة لغنى ولا لقوى مكتسب .

---

(١) يحترزون = يختاطون .



والعاملين عليها : هم الذين يحبونها ويحفظونها ويكتبونها  
ونحو ذلك .

والمؤلفة قلوبهم : سذكهم إن شاء الله تعالى في مال النى .  
وفى الرقاب يدخل فيه إعانة المكاتبين وافتداء الأسرى وعق  
الرقاب هذا أقوى الأقوال فيها .

والغارمين : هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها فيعطون وفاء  
ديونهم ولو كان كثيرا إلا أن يكونوا غرموه فى معصية الله تعالى  
فلا يعطون حتى يتوبوا .

وفى سبيل الله : وهم الغزاة الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم  
لغزوهم فيعطون ما يغزون به أو تمام ما يغزون به من خيل وسلاح  
ونفقة وأجرة ، والحج من سبيل الله كما قال النبى صلى الله عليه وسلم .  
وابن السبيل : هو المجتاز من بلد إلى بلد .

• • •

وأما الفىء ؛ فأصله ما ذكره الله تعالى فى سورة الحشر التى أنزلها  
الله فى غزوة بنى النضير بعد بدر من قوله تعالى [ وما أفاء الله على  
رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط  
رسوله على من يشاء والله على كل شىء قدير . ما أفاء الله على رسوله  
من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين  
وابن السبيل كيلا يكون دولة <sup>(١)</sup> بين الأغنياء منكم وما آتاكم  
الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب .  
للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون  
فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ،  
والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا  
يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم  
خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون . والذين جاؤا  
من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ،  
ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ] .

فذكر سبحانه وتعالى المهاجرين والأنصار والذين جاءوا من

(١) دولة : متداول بينة فقة .

بعدم على ما وصف فدخل في الصنف الثالث كل من جاء على هذا  
 الوجه إلى يوم القيامة كما دخلوا في قوله تعالى [والذين آمنوا من  
 بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم] وفي قوله [والذين  
 اتبعوهم بإحسان] وفي قوله [وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو  
 العزيز الحكيم] ومعنى قوله: [فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب] .  
 أى ما حركتم ولا سقتم خيلا ولا إبلا . ولهذا قال الفقهاء : إن  
 الفبي هو ما أخذ من الكفار بغير قتال لأن إيجاف الخيل والركاب  
 هو معنى القتال وسى فينا لأن الله أفاءه على المؤمنين أى رده عليهم  
 من الكفار فإن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على  
 عبادته لأنه إنما خلق الخلق لعبادته ، فالكافرون به أباح أنفسهم  
 التى لم يعبدوه بها وأموالهم التى لم يستعينوا بها على عبادته لعباده  
 المؤمنين الذين يعبدونه ، وأفاء إليهم ما يستحقونه ، كما يعاد على الرجل  
 ما غصب من ميراثه وإن لم يكن قبضه قبل ذلك ، وهذا مثل الجزية  
 التى على اليهود والنصارى والمال الذى يصالح عليه العدو ، أو يهدونه  
 إلى سلطان المسلمين كالحمل الذى يحمل من بلاد النصارى ونحوهم  
 وما يؤخذ من تجار أهل الحرب وهو العشر ومن تجار أهل الذمة  
 إذا اتجروا في غير بلادهم وهو نصف العشر ، هكذا كان عمر بن  
 الخطاب رضى الله عنه يأخذ وما يؤخذ من أموال من ينقض  
 العهد منهم والخراج الذى كان مضروبا في الأصل عليهم وإن كان قد

صار بعضه على بعض المسلمين ، ثم أنه يجتمع مع النبي ﷺ جمع الأموال السلطانية التي لبيت مال المسلمين كالأموال التي ليس لها مالك معين ، مثل من مات من المسلمين وليس له وارث معين ، وكالغصب والعواري والودائع التي تعذر معرفة أصحابها وغير ذلك من أموال المسلمين العقار والمنقول فهذا ونحوه مال المسلمين ، وإنما ذكر الله تعالى في القرآن الفيه فقط لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يموت على عهده ميت إلا وله وارث معين لظهور الانساب في أصحابه ، وقد مات مرة رجل من قبيلة فدفع ميراثه إلى أكبر تلك القبيلة أي أقربهم نسبا إلى جدهم ، وقد قال بذلك طائفة من العلماء كأحمد في قول منصوص وغيره : ومات رجل لم يخلف إلا عتيقا له فدفع ميراثه إلى عتيقه ، وقال بذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم ودفع ميراث رجل إلى رجل من أهل قريته وكان صلى الله عليه وسلم هو وخلفاؤه يتوسعون في دفع ميراث الميت إلى من بينه وبينه نسب كما ذكرناه ولم يكن يأخذ من المسلمين إلا الصدقات وكان يأمرهم أن يجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم كما أمر الله به في كتابه .

ولم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر رضي الله عنه ، بل كان يقسم المال شيئا فشيئا فلما كان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كثر المال واتسعت البلاد وكثر الناس فجعل ديوان العطاء للمقاتلة ،



وغيرهم ، وديوان الجيش في هذا الزمان مشتمل على أكثره وذلك  
الديوان هو أهم دواوين المسلمين ، وكان للأمصار دواوين الخراج  
والنفى وما يقبض من الأموال ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه  
يحاسبون العمال على الصدقات والنفى وغير ذلك فصارت الأموال  
في هذه الأزمان وما قبلها ثلاثة أنواع : نوع يستحق الإمام قبضه  
بالكتاب والسنة والإجماع كما ذكرناه ، ونوع يحرم أخذه بالإجماع  
كالجبايات التي تؤخذ من أهل القرية لبيت المال لأجل قتل  
بينهم ، وإن كان له وارث أو على حد ارتكب وتسقط عنه  
العقوبة بذلك ، وكالمكوس التي لا يسوغ وضعها اتفاقا وقسم فيه  
اجتهاد وتنازع كمال من له ذو رحم وليس بذى فرض ولا عصبه  
ونحو ذلك .



### هـ - الظلم الواقع من الولاة والرعية :

وكثيرا ما يقع الظلم من الولاة والرعية : هؤلاء يأخذون  
مالا يحل وهؤلاء يمنعون ما يجب ، كما قد يتظالم الجند والفلاحون وكما  
قد يترك بعض الناس من الجهاد ما يجب ويكسب الولاة من مال  
الله بما لا يحل كنزه ، وكذلك العقوبات على أداء الأموال فانه قد يترك  
منها ما يباح أو يجب وقد يفعل ما لا يحل ، والأصل في ذلك أن كل

من عليه مال يجب أدائه ، كرجل عنده وديعة أو مضاربة أو شركة أو مال لموكله أو مال يتيم أو مال لبيت المال ، أو عنده دين هو قادر على أدائه إذا امتنع من أداء الحق الواجب من عين أو دين وعرف أنه قادر على أدائه فإنه يستحق العقوبة حتى يظهر المال أو يدل على موضعه فإذا عرف المال وصير في الحبس فإنه يستوفي الحق من المال ولا حاجة إلى ضربه وأن امتنع من الدلالة على ماله ومن الإيفاء ، ضرب حتى يؤدي الحق أو يمكن من أدائه ، وكذلك لو امتنع من أداء النفقة الواجبة عليه مع القدرة عليها لما روى عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لى الواجد يحل عرضه وعقوبته » ، رواه أهل السنن وقال صلى الله عليه وسلم : « مظل الغنى ظلم » .

« أخرجاه في الصحيحين »

واللى هو المظل والظالم يستحق العقوبة والتعزير ، وهذا أصل متفق عليه : أن كل من فعل محرما أو ترك واجبا استحق العقوبة ، فإن لم تكن مقدرة بالشرع كان تعزيرا يجتهد فيه ولى الأمر فيعاقب الغنى المماطل بالحبس ، فإن أصر عوقب بالضرب حتى يؤدي الواجب . وقد نص على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم رضى الله عنهم . ولا أعلم فيه خلافا ، وقد روى البخارى في صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صاخ

أهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح سأل بعض اليهود وهو  
سعية عم حي بن أخطب عن كنز مال حي بن أخطب، فقال أذهبته  
النفقات والحروب. فقال العهد قريب والمال أكثر من ذلك. فدفع  
النبي صلى الله عليه وسلم سعية إلى الزبير فمسه بعذاب. فقال قد رأيت  
حيا يطوف في خربة ههنا فذهبوا فطافوا فوجدوا المسك في الخربة  
وهذا الرجل كان ذميا والذمي لا تحمل عقوبته الا بحق وكذلك كل  
من كتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك يعاقب على ترك  
الواجب. وما أخذ ولا أموال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق  
فلو الأمر العادل استخراجه منهم كالهدايا التي يأخذونها بسبب  
العمل. قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: هدايا العمال غلول. وروى  
إبراهيم الحربي في كتاب الهدايا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال: هدايا الأمراء غلول، وفي الصحيحين  
عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: استعمل النبي صلى الله عليه  
وسلم رجلا من الأزديين يقال له ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم  
قال: هذا لكم وهذا أهدي إلي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ما بال  
الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم، وهذا أهدي  
إلي. فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدى إليه أم لا.  
والذي نفسي بيده.. لا يأخذ منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله

على رقبته ، إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر <sup>(١)</sup> .  
ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي <sup>(٢)</sup> ابطينه : اللهم هل بلغت . اللهم  
هل بلغت ؟ ثلاثا . .

وكذلك محابة الولاية في المعاملة من المبايع والمؤاجرة  
والمضاربة والمساقاة والمزارعة ونحو ذلك من نوع الهدية ، ولهذا  
شاطر عمر بن الخطاب رضى الله عنه من عماله من كان له فضل  
ودين لايتهم بخيانة ، وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية  
من محابة وغيرها ، وكان الأمر يقتضى ذلك لأنه كان امام عدل  
يقسم بالسوية ، فلما تغير الإمام والرعية ، كان الواجب على كل إنسان  
ما يقدر عليه ويترك ما حرم عليه ولا يحرم عليه ما أباح الله له . وقد  
يتلى الناس من الولاية بمن يمتنع من الهدية ونحوها ليتمكن بذلك  
من استيفاء المظالم منهم ، ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم ،  
فيكون من أخذ منهم عوضا على كف ظلم وقضاء حاجة مباحة  
أحب اليهم من هذا فان الأول قد باع آخرته بدنيا غيره ، وأخسر  
الناس صفقة من باع آخرته بدنيا غيره ، وإنما الواجب كف

---

(١) تيعر = تحدث صوتا من اليعار .

(٢) عفرتي لإطينه = يابس غير تقي للفرد ولا فرد عفرة .



الظلم عنهم بحسب القدرة وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها من تبليغ ذي السلطان حاجاتهم وتعريفه بأمورهم ودلائله على مصالحهم ، وصرفه عن مفاسدهم بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة ، كما يفعل ذوو الأغراض من الكتاب ونحوهم في أغراضهم ففي حديث هند بن أبي هالة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : « أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها فانه من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام . »

وقد روى الإمام أحمد وأبو داود في سننه عن أبي امامة الباهلي رضى الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شفع لأخيه شفاعته فأهدى له عليها هدية فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الرياء . »

وروى ابراهيم الحربي عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال « السحت أن يطلب الحاجة للرجل فيقضى له فيهدى اليه فيقبلها . » وروى أيضا عن مسروق أنه كلم ابن زياد في مظلمة فردها فأهدى له صاحبها وصيفا فردده عليه وقال سمعت ابن مسعود يقول : من رد عن مسلم مظلمة فرزأه<sup>(١)</sup> عليها قليلا أو كثيرا فهو سحت . فقلت

---

(١) رزأه :

يا أبا عبد الرحمن : ما كنا نرى السحت إلا الرشوة في الحكم . قال  
ذاك كفر . . . ١

فأما إذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص  
به هو وذووه فلا ينبغي إعانة واحد منهما إذ كل منهما ظالم كلص  
سرق من لص . وكالطائفتين المقتلتين على عصبية ورتاسة . ولا يحل  
للرجل أن يكون عوناً عن ظلم فإن التعاون نوعان : تعاون على البر  
والتقوى من الجهاد وإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وإعطاء المستحقين ،  
فهذا مما أمر الله به ورسوله . ومن أمسك عنه خشية أن يكون من  
أعوان الظالمة فقد ترك فرضاً على الأعيان أو على الكفاية متوهاً  
أنه متورع . وما أكثر ما يشبهه الجبن والفشل بالورع إذ كل منهما كف  
وإمساك . والثاني تعاون على الإثم والعدوان كالإعانة على دم  
معصوم أو ضرب من لا يستحق الضرب ونحو ذلك فهذا الذي حرمه  
الله ورسوله . نعم إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق وقد تعذر  
ردها إلى أصحابها ككثير من الأموال السلطانية ، فالإعانة على  
صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين كسداد الثغور ونفقة  
المقاتلة ونحو ذلك من الإعانة على البر والتقوى ، إذ الواجب على  
السلطان في هذه الأموال إذا لم يمكن معرفة أصحابها وردها عنهم  
ولا على ورثتهم ، أن يصرفها مع التوبة . إن كان هو الظالم . إلى مصالح  
المسلمين ، وهذا هو قول جمهور العلماء كاللكرائي حنيفة وأحمد وهو

منقول عن غير واحد من الصحابة ، وعلى ذلك دلت الأدلة الشرعية كما هو منصوص في «وضع آخر» ، وإن كان غيره قد أخذها فعليه هو أن يفعل بها ذلك ؛ وكذلك لو امتنع السلطان من ردها كانت الإعانة على إتفاقها في مصالح أصحابها أولى من تركها بيد من يضيعها على أصحابها وعلى المسلمين ؛ فإن مدار الشريعة على قوله تعالى : [ فاتقوا الله ما استطعتم ] لقوله : [ اتقوا الله حق تقاته ] وعلى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

« أخرجاه في الصحيحين »

وعلى أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها وتبطل المفسد وتقليلها ، فإذا تعارضت كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناها ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدناها هو المشروع . والمعين على الأثم والعدوان من أعان الظالم على ظلمه ؛ أما من أعان المظلوم على تخفيف الظلم عنه أو على أداء المظلمة فهو وكيل الظالم بمنزلة الذي يقرضه أو الذي يتوكل في حمل المال له إلى الظالم ، مثال ذلك ولي اليتيم والوقف إذا طلب ظالم منه مالا فاجتهد في دفع ذلك بمال أقل منه إليه أو إلى غيره بعد الاجتهاد التام في الدفع فهو محسن وما على المحسنين من سبيل ، وكذلك وكيل المالك من المتأدين والكتاب وغيرهم الذي يتوكل لهم في العقد والقبض ، ودفع ما يطلب منهم ، لا يتوكل

للظالمين في الأخذ ، وكذلك لو وضعت مظلمة على أهل قرية أو درب أو سوق أو مدينة فتوسط رجل محسن في الدفع عنهم بغاية الإمكان وقسطها بينهم على قدر طاقتهم من غير محاباة لنفسه ولا لغيره ولا ارتشاء ، بل توكل لهم في الدفع عنهم والإعطاء ، كان . محسناً . لكن الغالب أن من يدخل في ذلك يكون وكيل الظالمين محاية مرتشياً مخفراً لمن يريد . وآخذاً ممن يريد وهذا من أكبر الظلمة الذين يحشرون في تواييت من نارهم وأعوانهم وأشباهم ثم يقذفون في النار .

• • •

## ٦ - وجوه صرف الأموال :

وأما المصارف فالواجب أن يبدأ في القسمة بالآهم فالآهم من مصالح المسلمين العامة كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة [ فمنهم المقاتلة الذين هم أهل النصرة والجهاد وهم أحق الناس بالنصيب ، فإنه لا يحصل إلا بهم ، حتى اختلف الفقهاء في مال النية : هل هو المختص بهم أو مشترك في جميع المصالح ، وأما سائر الأموال السلطانية فلجميع المصالح وفاقاً إلا ما خسر به نوع ، كالصدقات والمغرم .

ومن المستحقين ذوو الولايات عليهم كالولاية والقضاة والعلماء  
والسعاة على المال جمعا وحفظا وقسمة ونحو ذلك حتى أئمة الصلاة  
والمؤمنين ونحو ذلك .

وكذا صرفه في الأثمان والأجور لما يعم نفعه من سداد الثغور  
بالكراع والسلاح وعمارة ما يحتاج إلى عمارته من طرقات الناس  
كالجسور والقناطر وطرقات المياه كالأنهار .

ومن المستحقين ذوو الحاجات ، فإن الفقهاء قد اختلفوا  
هل يقدمون في غير الصدقات من الفى ونحوه على غيرهم ، على  
قولين في مذهب أحمد وغيره منهم من قال يقدمون ، ومنهم من قال :  
المال استحق بالإسلام فيشتركون فيه كما يشترك الورثة في الميراث .  
والصحيح أنهم يقدمون فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم ذوى  
الحاجات كما قدمهم في مال بنى النضير . وقال عمر بن الخطاب رضى  
الله عنه : ليس أحد أحق بهذا المال من أحد ، إنما هو الرجل وسابقتة  
والرجل وعناؤه والرجل وبلاؤه والرجل وحاجته . ، فجعلهم  
عمر رضى الله عنه أربعة أقسام : [ ذوى السوابق الذين بسابقتهم  
حصل المال ، ومن يغنى عن المسلمين في جلب المنافع لهم كولاية  
الأمور ، والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا ، ومن يبلى بلاء



حسنا في دفع الضرر عنهم كالمجاهدين في سبيل الله من الأجناد والعيون من القصاص والناصحين ونحوهم . والرابع ذور الحاجات . وإذا حصل من هؤلاء متبرع فقد أغنى الله به وإلا أعطى ما يكفيه وقدر عمله ، وإذا عرفت أن العطاء يكون بحسب حاجته في مال المصالح ، وفي الصدقات أيضا ، فإزاد على ذلك لا يستحقه الرجل إلا كما يستحقه نظراؤه مثل أن يكون شريكا في غنية أو ميراث ، ولا يجوز للإمام أن يعطى أحدا ما لا يستحقه لهوى نفسه من قرابة بينهما أو مودة ونحو ذلك فضلا عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه كعطية المختشين من الصبيان المردان الأحرار والماليك ونحوهم . والبغايا والمغنين ونحو ذلك أو إعطاء العراوين من السكهان والمنجمين ونحوهم .

لكن يجوز بل يجب الإعطاء لتأليف من يحتاج إلى تأليف قلبه ، وإن كان هو لا يحل له أخذ ذلك وكما أباح الله تعالى في القرآن العطاء للمؤلفة قلوبهم من الصدقات . وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى المؤلفة قلوبهم من الفداء ونحوه وهم السادة المطاعون في عشائهم ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطى الأقرع بن حابس سيد بني تميم ، وعيينة بن حصن سيد بني فزارة ، وزيد الخير الطائي سيد بني نهبان ، وعلقمة بن علاثة العامري سيد بني كلاب ، ومثل سادات قريش من الطلقاء : كصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل ، وأبي سفيان ابن حرب وسهل بن عمر والحارث بن هشام وعدد كثير .

فقى الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال :  
 « بعث على وهو باليمن بذهبية<sup>(١)</sup> في تربتها إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر : الأقرع  
 بن حابس الخنظلي ، وعيينة بن حصن الفزاري ، وعلقمة بن علاثة  
 العامري ، ثم أحد بني كلاب ، وزيد الخير الطائي أحد بني نهران .  
 قال : فغضبت قريش والأنصار ، فقالوا : يعطى صناديد نجد ويدعونا . فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني إنما فعلت ذلك لتأليفهم ، فجاء  
 رجال كثر اللحية مشرف<sup>(٢)</sup> الوجنتين ، غائر العينين ، بانيء الجبين<sup>(٣)</sup> ،  
 مخلوق الرأس فقال : اتق الله يا محمد : فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم : فمن يطع الله إن عصيته ؟ أيا مني أهل الأرض ولا تأمنوني ؟  
 قال ثم أدبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله ، ويرون أنه  
 خالد بن الوليد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن من ضئضئي<sup>(٤)</sup>  
 هذا قوما يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يقتلون أهل الإسلام  
 ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من  
 الرمية ، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد . وعن رافع بن خديج رضى الله

(١) ذهبية = ذهب غير خالص .

(٢) مشرف = عال (٣) بانيء = مرتفع .

(٤) ضئضئي = نمل .

عنه . قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباسفيان بن حرب .  
وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس ، كل منهم  
مائة من الأبل ، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك ، فقال عباس .  
ابن مرداس :

أتجعل نبي ونهب العبيد بين عيينة والأقرع  
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في المجمع  
وما كنت دون امرئ منهما ومن يخفّض اليوم لا يرفع  
قال : . فأتى له رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة .  
« رواه مسلم »

والعبيد اسم فرس له . والمؤافاة قلوبهم نوعان :  
كافر ومسلم : فالكافر إما أن ترجى بعطيته منفعة كإسلامه .  
أو دفع مضرته إذا لم يندفع إلا بذلك ، والمسلم المطاع يرجى بعطيته  
المنفعة أيضا كحسن إسلامه أو إسلام نظيره ، أو جباية المال ممن  
لا يعطيه ، إلا لخوف أو لنكاية في العدو ، أو كف ضرره عن  
المسلمين إذا لم ينكف إلا بذلك .

وهذا النوع من العطاء وإن كان ظاهره إعطاء الرؤساء وترك  
الضعفاء كما يفعل الملوك فالأعمال بالنيات ، فإذا كان القصد بذلك مصلحة  
الدين وأهله كان من جنس عطاء النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ،  
وإن كان المقصود العلو في الأرض والفساد كان من جنس عطاء  
فرعون وإنما ينكره ذو الدين الفاسد كذى الخويصرة الذى

أنكره على النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى قال فيه ما قال ، وكذلك  
حزبه الخوارج أنكروا على أمير المؤمنين على رضي الله عنه ما  
يقصد به المصلحة من التحكيم ومحو اسمه وما تركه من سيئ نساء  
المسلمين وصبيانهم ، وهؤلاء أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم  
لأن معهم ديناً فاسداً لا يصلح به دنيا ولا آخرة ، وكثيراً ما يشتبه  
الورع الفاسد بالجن والبخل فإن كلاهما فيه ترك الفساد إخشية الله  
تعالى بترك ما يؤمر به من الجهاد والنفقة ، جنباً وبخلاً ، وقد قال  
النبي صلى الله عليه وسلم شر ما في المرء شح هالع وجبن خالع . ،  
قال الترمذي حديث صحيح .

وكذلك قد يترك الإنسان العمل ظناً أو إظهار أنه ورع ، وإنما  
هو كبر وإرادة للعلو وقبول النبي صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال  
بالنيات ، كلة جامعة كاملة ، فإن النية للعمل كالروح للجسد وإلا فكل  
واحد من الساجد لله والساجد للشمس والقمر قد وضع جبهته على  
الأرض فصورتها واحدة ثم هذا أقرب الخلق إلى الله تعالى وهذا  
أبعد الخلق عن الله ، وقد قال الله تعالى [ وتواصوا بالصبر وتواصوا  
بالمرحمة ] وفي الأثر : أفضل الإيمان السباحة والصبر ، فلا يتم رعاية  
الخلق وسياستهم إلا بالجود الذي هو العطاء ، والنجدة التي هي الشجاعة ،  
بل لا يصلح الدين والدنيا إلا بذلك ، ولهذا كان من لا يقوم بهما  
سلبه الأمر ونقله إلى غيره ، كما قال الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا

قيل لكم انفروا في سبيل الله اثابكم الى الارض ارضيتم بالحياة  
الدنيا من الآخرة فامتع الحياة الدنيا في الآخرة اقليل . إلا تنفروا  
يعذبكم عذابا أليما ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا والله على  
كل شيء قدير [ وقال تعالى ] ما أتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل  
الله فمنكم من يبخل ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه والله الغني وأتم الفقراء  
وإن تولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم [ وقد قال  
الله تعالى : ] لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك  
أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى [   
فعلق الأمر بالإِنفاق الذي هو السخاء ، والقتال الذي هو الشجاعة .  
وكذلك قال تعالى في غير موضع ] وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في  
سبيل الله [ وبين أن البخل من الكبائر في قوله تعالى ] ولا تحسبن  
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم سيطوفون ما بخلوا  
به يوم القيامة [ وفي قوله ] والذين يكنزون الذهب والفضة ولا  
ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم [ الآية .

وكذلك الجبن في مثل قوله تعالى [ ومن يؤلم يومئذ دبره إلا  
متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهم  
وبش المصير ] وفي قوله [ ويخافون بالله إنهم لمنكم وما هم منكم  
ولكنهم قوم يفرقون ] وهو كثير في الكتاب والسنة ، وهذا مما  
اتفق عليه أهل الأرض حتى أنهم يقولون في الأمثال العامة : لا طعنة

(١) يفرقون = يفرهون .



ولا جفنة<sup>(١)</sup>. ويقولون: لا فارس الخيل ولا وجه العرب، لكن افترق الناس هنا ثلاث فرق: فريق غلب عليهم حب العلو في الأرض والفساد فلم ينظروا في عاقبة المعاد، ورأوا أن السلطان لا يقوم إلا بعطاء، وقد لا يتأتى العطاء إلا باستخراج أموال من غير حلها فصاروا نهابين وهابين وهؤلاء يقولون لا يمكن أن يتولى على الناس إلا من يأكل كل ويطعم، فانه إذا تولى العفيف الذي لا يأكل ولا يطعم سخط عليه الرؤساء وعزلوه إن لم يضروه في نفسه وماله، وهؤلاء نظروا في عاجل دنياهم واهملوا الآجل من دنياهم وآخرتهم فعاقبتهم عاقبة رديئة في الدنيا والآخرة، إن لم يحصل لهم ما يصلح عاقبتهم من توبة ونحوها.

وفريق عندهم خوف من الله تعالى ودين يمنعهم عما يعتقدونه قبيحا من ظلم الخلق وفعل المحارم فهذا حسن واجب، لكن قد يعتقدون مع ذلك أن السياسة لا تتم إلا بما يفعله أولئك من الحرام فيمنعون عنها مطلقا، وربما كان في نفوسهم جبن أو بخل أو ضيق خلق ينضم، إلى ما معهم من الدين فيقعون أحيانا في ترك واجب يكون تركه أضر عليهم من بعض المحرمات، ويقعون في النهي عن واجب يكون النهي عنه من الصد عن سبيل الله، وقد يكونون متاولين وربما اعتقدوا أن إنكار ذلك واجب ولا يتم إلا بالقتال فيقاتلون المسلمين، كما فعلت الخوارج، فهؤلاء لا تصلح بهم الدنيا

(١) أى لا شجاعة في الحرب ولا حكام في السلم.

ولا الدين الكامل ، لكن قد يصلح بهم كثير من أنواع الدين وبعض أمور الدنيا ، وقد يعفى عنهم فيما اجتهدوا فيه فأخطأوا ويغفر لهم قصورهم ، وقد يكونون من الأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .. وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه ولا يعطى غيره ولا يرى أنه يتألف الناس من الكبار والفجار لا بمال ولا بنفع ، ويرى أن إعطاء المؤلفة قلوبهم من نوع الجور والعطاء المحرم .

الفريق الثالث : الأمة الوسط وهم أهل دين محمد صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه على عامة الناس وخاضعتهم إلى يوم القيامة ، وهو إنفاق المال والمنافع للناس وإن كانوا رؤساء بحسب الحاجة إلى صلاح الأحوال وإقامة الدين والدنيا التي يحتاج إليها الدين وعفته في نفسه ، فلا يأخذ مالا يستحقه فيجمعون بين التقوى والإحسان : [إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون ] ولا تتم السياسة الدينية إلا بهذا ولا يصلح الدين والدنيا إلا بهذه الطريقة وهذا هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون إلى طعامه ، ولا يأكل هو إلا الحلال الطيب ، ثم هذا يكفيه من الإنفاق أقل مما يحتاج إليه الأولون فإن الذي يأخذ لنفسه تطمع فيه النفوس مالا تطمع في العفيف ، ويصلح به الناس في دينهم مالا يصلحون بالثاني ، فإن العفة مع القدرة تقوى حرمة الدين ، وفي الصحيحين عن أبي سفيان بن حرب : أن هرقل

ملك الروم قال له عن النبي صلى الله عليه وسلم : بماذا يأمركم ؟ قال :  
« يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة ، وفي الأثر أن الله أوحى  
إلى إبراهيم الخليل عليه السلام : يا إبراهيم ؛ أتدرى لم اتخذتك خليلاً ،  
لأنى رأيت العطاء أحب إليك من الأخذ ، وهذا الذى ذكر ذكرنا  
فى الرزق والعطاء الذى هو السخاء وبديل المنافع نظيره فى الصبر  
والغضب الذى هو الشجاعة ودفع المضار وأن الناس ثلاثة أقسام :  
قسم يغضبون لنفوسهم ولربهم .

وقسم لا يغضبون لنفوسهم ولا لربهم .

والثالث وهو الوسط أن يغضب لربه لا لنفسه

كما فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : « ما ضرب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده خادماً له ولا امرأة ولا دابة ولا  
شيئاً قط إلا أن يجاهد فى سبيل الله ، ولا نيل منه شيء فانتقم لنفسه  
قط إلا أن تنتهك حرمة الله ، فإذا انتهكت حرمة الله لم يقم  
لغضبه شيء ، حتى ينتقم لله ، فأما من يغضب لنفسه لا لربه أو يأخذ  
لنفسه ولا يعطى غيره فهذا القسم الرابع شر الخلق ، لا يصلح بهم  
دين ولا دنيا كما أن الصالحين أرباب السياسة الكاملة هم الذين  
قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات ، وهم الذين يعطون ما يصلح  
الدين بغضائهم ولا يأخذون إلا ما أبيع لهم ، ويغضبون لربهم إذا

اتهمت محارمه ، ويعفون عن حظوظهم وهذه أخلاق رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في بذله ودفعه وهي أكل الأموز ، وكلما  
كان النهار أقرب كان أفضل ، فليجتهد المسلم في التقرب إليها بجهد  
ويستغفر الله بعد ذلك من قصوره أو تقصيره بعد أن يعرف كمال  
ما بعث الله تعالى به محمدا صلى الله عليه وسلم من الدين ، فهذا في قول  
الله سبحانه وتعالى :

[ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ] .  
والله أعلم .

• • •

## ٣ - الحدود والحقوق

١ - حدود الله ومعرفة .

٢ - الحدود والحقوق التي لا آدمى معين .



## ١ - حدود الله وحقوق

فيه ثمانية فصول :

### الفصل الأول

#### أمثلة من الحدود والحقوق :

وأما قوله تعالى [ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ] فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق وهما قسمان : فالقسم الأول الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين بل منفعتها لمطلق المسلمين أو نوع منهم ، وكلهم محتاج إليها وتسمى حدود الله ، وحقوق الله مثل حد قطاع الطريق والسراق والزناة ونحوهم ، ومثل الحكم في الأموال السلطانية والوقوف والوصايا التي ليست لمعين ، فهذه من أهم أمور الولايات . ولهذا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « لا بد للناس من إمامة برة كانت أو فاجرة . فقليل يأمر المؤمنين : هذه البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة ؟ فقال : يقام بها الحدود وتأمين بها السبل ويجهاد بها العدو ويقسم بها الفئ » .

وهذا القسم يجب على الولاية البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به ، وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق : هل يفتقر إلى مطالبة المسروق

بماله على قواين في مذهب أحمد وغيره ، لكنهم يتفقون على أنه لا يحتاج إلى مطالبة المسروق ، بل اشترط بعضهم المطالبة بالمال لئلا يكون للسارق فيه شبهة ، وهذا القسم يجب إقامته على الشريف والوضيع والقوى والضعيف ولا يحل تعطيله لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرها . ولا تحل الشفاعة فيه ومن عطله لذلك وهو قادر على إقامته فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . . لا يقبل الله منه صرفاً<sup>(١)</sup> ولا عدلاً ، وهو ممن اشترى بآيات الله ثمناً قليلاً . روى أبو داود في سننه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره ، ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع<sup>(٢)</sup> » ، ومن قال في مسلم دين مالميس فيه حبس في ردعة الخبال حتى يخرج عما قال . قيل يا رسول الله : وما ردعة الخبال ؟ قال : عصارة أهل النار . فذكر النبي صلى الله عليه وسلم الأحكام والشهداء والخصماء وهؤلاء أركان الحكم .

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن قریشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ؟ فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد ، قال يا أسامة : أتشفع في حد من حدود الله ؟

( ١ ) صرفاً = توبة

( ٢ ) ينزع = ينتهى

إنما هلك بنو إسرائيل أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها .

ففى هذه القصة عبرة فإن أشرف بيت كان فى قرىش بطنان : بنو مخزوم وبنو عبد مناف ، فلما وجب على هذه القطع بسرقتها التى هى جحد العارية على قول بعض العلماء أو سرقة أخرى غير هذه على قول آخرين ، وكانت من أكبر القبائل وأشرف البيوت وشفع فيها رحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة ، غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكر عليه دخوله فيها حرمة الله وهو الشفاعة فى الحدود ثم ضرب المثل بسيدة نساء العالمين ، وقد برأها الله من ذلك ، فقال : لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . وقد روى أن هذه المرأة التى قصعت يدها تابت وكانت تدخل بعد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم فيقضى حاجتها ، فقد روى أن السارق إذا تاب سبقتة يده إلى الجنة وإن لم يتب سبقتة يده إلى النار . وروى مالك فى الموطأ أن جماعة أمسكوا لصا ليرفعوه إلى عثمان رضى الله عنه ، فلتقاهم الزبير فشفع فيه فقالوا : إذا رفع إلى عثمان فاشفع فيه عنده ، فقال : إذا بلغت الحدود والسلطان فلعن الله الشافع والمشفع يعنى الذى يتقبل الشفاعة .

وكان صفوان بن أمية نائما على رداء له فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء نص قسرقه فأخذه فأتى به النبي صلى الله

عليه وسلم فأمر بقطع يده فقال يا رسول الله أعلی ردائی تقطع يده  
أنا أهبه له . قال : فهلا قبل أن تأتيني به عفوت عنه ثم قطع يده .

رواه أهل السنن يعني صلى الله عليه وسلم أنك لو عفوت عنه قبل  
أن تأتيني به لكان فأما بعد أن رفع إلى فلا يجوز تعطيل الحد  
لإشفاة ولا هبة ولا غير ذلك . ولهذا اتفق العلماء فيما أعلم على أن  
قاطع الطريق واللص ومحوهما إذا رفعوا إلى ولي الأمر ثم تابوا بعد  
ذلك لم يسقط الحد عنهم ، بل تجب إقامة وإن تابوا فإن كانوا  
صادقين في التوبة كان الحد كفارة لهم وكان تمكينهم من ذلك من  
تمام التوبة بمنزلة رد الحقوقي إلى أهلها والتمكين من استيفاء القصاص  
في حقوق الآدميين . وأصل هذا في قول الله تعالى [من يشفع شفاعاة  
حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعاة سيئة يكن له كفل  
منها وكان الله على كل شيء مقبلاً . ]

فإن الشفاعاة إعانة الطالب حتى يصير معه شفعا ، بعد أن كان وترا ،  
فإن أعتته على بر وتقوى كانت شفاعاة حسنة وإن أعتته على إثم  
وعدوان كانت شفاعاة سيئة

والبر ما أمرت به ، والإثم ما نهيت عنه . وإن كانوا كاذبين  
فإن الله لا يهدي كيد الخائنين .

وقد قال الله تعالى : [ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ،  
ويسعون في الأرض فساداً ، أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم

وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي  
في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم . إلا الذين تابوا من قبل  
أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم [ فاستثنى التائبين قبل  
القدرة عليهم فقط ، فالتائب بعد القدرة عليه باق فيمن وجب عليه  
الحد للعموم والمفهوم والتعليل . هذا إذا كان قد ثبت بالبينة فأما  
إذا كان باقرار ، وجاء مقراً بالذنب تائباً ، فيه نزاع مذكور في  
غير هذا الموضوع وظاهر مذهب أحمد أنه لا يجب إقامة الحد في  
مثل هذه الصورة ، بل إن طلب إقامة الحد عليه أقيم ، وإن ذهب  
لم يقيم عليه حد . وعلى هذا حمل حديث ما عزم بن مالك . لما قال :  
« فهلا تركتموه » وحديث الذي قال « أصبت حداً فأقمه » مع آثار  
آخر .

وفي سنن أبي داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : « تعافوا <sup>(١)</sup> الحدود فيما بينكم ، فما بلغني  
من حد فقد وجب » وفي سنن النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « حد يعمل به في  
الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً ، وهذا  
لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من العدو ، كما يدل عليه  
الكتاب والسنة ، فإذا أقيمت الحدود ، ظهرت طاعة الله ونقصت  
معصية الله تعالى فحصل الرزق والنصر .

---

(١) اصطلحوا قبل التبليغ وليف بعضكم عن بعض .



ولا يجوز أن يؤخذ من الزاني أو السارق أو الشارب أو قاطع الطريق ونحوهم مال تعطل به الحدود - لا ليت المال ولا لغيره ، وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد سحت خبيث ، وإذا فعل ولي الأمر ذلك ، جمع فسادين عظيمين . أحدهما : تعطيل الحد ، والثاني أكل السحت . فترك الواجب وفعل المحرم . قال الله تعالى : [ لولا ينههم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم وأكلهم السحت لبئس ما كانوا يصنعون . ] وقال الله تعالى عن اليهود : [ سماعون للكذب كالمون للسحت ] لأنهم كانوا يأكلون السحت من الرشوة التي تسمى البرطيل <sup>(١)</sup> وتسمى أحيانا الهدية وغيرها . ومتى أكل السحت ولي الأمر ، احتاج أن يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها . وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشى والمرائش الواسطة الذي يمشى بينهما ] . رواه أهل السنن

وفي الصحيحين : ، أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما : يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله . فقال صاحبه - وكان أقره - نعم يا رسول الله : اقض بيننا بكتاب الله وأذن <sup>(٢)</sup> لي . فقال قل . فقال : إن ابني كان عسيفاً في أهل هذا - يعني أجيرا - فزني بامرأته فاقتديت منه بمائة شاة وخادم ،

(١) البرطيل الرشوة بكسر الراء .

(٢) وأذن لي : أصح لي واستمع . (٣) سحت : الحرام

وإن رجلاً من أهل العلم أخبروني أن علي ابن جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم . فقال : والذي نفسي بيده : لأقضين بينكما بكتاب الله : المائة والخادم رد عليك . وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واغد يا أنيس على امرأة هذا فاسألها فان اعترفت فارجمها فاسألها فاعترفت فرجمها [ فني هذا الحديث ، أنه لما بذل عن المذنب هذا المال لدفع الحد عنه ، أمر النبي صلى الله عليه وسلم بدفع المال إلى صاحبه ، وأمر بإقامة الحد . ولم يأخذ المال للمسلمين : من المجاهدين والفقراء وغيرهم ، وقد أجمع المسلمون على أن تعطيل الحد بمال يؤخذ أو غيره لا يجوز ، وأجمعوا على أن المال المأخوذ من الزاني ، والسارق ، والشارب والمحارب ، وقاطع الطريق ونحو ذلك لتعطيل الحد مال سمح خبيث ..

وكثير مما يوجد من فساد أمور الناس ، إنما هو لتعطيل الحد بمال أوجاه ، وهذا من أكبر الأسباب التي هي فساد أهل البوادي والقرى والأمصار من الأعراب والتركمان والآكراد والفلاحين وأهل الأهواء كقيس ويمن ، وأهل الحاضرة من رؤساء الناس وأعيانهم وفقرائهم ، وأمراء الناس ومقدميهم وجندهم ، وهو سبب سقوط حرمة المتولى وسقوط قدره من القلوب ، وانحلال أمره فإذا ارتشى وتبرطل على تعطيل حد ضعف نفسه أن يقيم حداً آخر ، وصار من جنس اليهود ، الملعونين ..

وأصل البرطيل هو الحجر المستطيل، سميت به الرشوة لأنها تلقم  
المرتشي عن التكلم بالحق كما يلقمه الحجر الطويل . كما قد جاء في  
الأثر: إذا دخلت الرشوة من الباب، خرجت الأمانة من الكوة .  
وكذلك إذا أخذ مال للدولة على ذلك، مثل هذا السحت الذي  
يسمى التأديبات . ألا ترى أن الأعراب المفسدين أخذوا لبعض  
الناس . ثم جاءوا إلى ولي الأمر فقادوا إليه خيلاً يقدمونها له أو  
غير ذلك، كيف يقوى طمعهم في الفساد، وتنكسر حرمة الولاية  
والسلطنة، وتنفسد الرعية .

وكذلك الفلاحون وغيرهم، وكذلك شارب الخمر، إذا أخذ  
فدفع بعض ماله . كيف يطمع الخمارون، فيرجون إذا أمسكوا أن  
يقدموا بعض أموالهم، فيأخذها ذلك الوالى سحتاً .

وكذلك ذوو الجاه، إذا أحموا أحداً أن يقام عليه [ الحد ] .  
مثل أن يرتكب بعض الفلاحين جريمة . ثم يأوى إلى قرية نائب  
السلطان أو أمير، فيحتمى على الله ورسوله، فيكون ذلك الذى حماه،  
عن لعنة الله ورسوله . فقد روى مسلم في صحيحه، عن علي بن أبي  
طالب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لعن  
الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً» . فكل من آوى محدثاً  
من هؤلاء المحدثين . فقد لعنه الله ورسوله، وإذا كان النبي صلى الله  
عليه وسلم قد قال : «إن من حالت شفاعته دون حد من حدود الله

فقد ضاد<sup>(١)</sup> الله في أمره ، فكيف بمن منع الحدود بقدرته ويده ، واعتاض عن المجرمين ، بسحت من المال يأخذه ، لا سيما الحدود على سكان البر فإن من أعظم فسادهم حماية المعتدين منهم بجاه أو مال ، وسواء كان المال المأخوذ لبيت المال أو للوالى سرّاً أو علانية فذلك جميعه محرم باجماع المسلمين ، وهو مثل تضمن الخانات والخزائن فإن من مكن من ذلك ، أو أعان أحداً عليه ، بمال يأخذه منه ، فهو من جنس واحد .

والمال المأخوذ على هذا شبهه ما يؤخذ من مهر البغى وحلوان الكاهن وثمان الكلب وأجرة المتوسط في الحرام . الذى يسمى القواد ، قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ثمن الكلب خبيث ، ومهر البغى خبيث ، وحلوان الكاهن خبيث » . رواه البخارى .

فمهر البغى الذى يسمى حدود القحطاب<sup>(٢)</sup> وفى معناه ما يعطاه المختشون الصبيان من الممالك أو الأحرار على الفجور بهم ، وحلوان الكاهن مثل حلوة المنجم ونحوه ، على ما يخبر به من الأخبار المبشرة بزعمه ونحو ذلك .

وولى الأمر إذا ترك إنكار المنكرات ، وإقامة الحدود عليها بمال يأخذه ، كان بمنزلة مقدم الحرامية . الذى يقاسم المحاربين على

---

(١) ضاد : خالف (٢) حدود القحطاب : القحطاب جمع قحبة وهى المرأة الفاسدة ، وحدورها انحدارها .

الأخيدة وبمنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذه ، ليجمع بين اثنين على فاحشة ، وكان حاله شبيهاً بحال عجوز السوء امرأة لوط ، التي كانت تدل الفجار على ضيفه التي قال الله تعالى فيها : [ فأنجيناه وأهله إلا امرأته كانت من الغابرين ] وقال تعالى : [ فأسر<sup>(١)</sup> بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك إنه مصيبتها ما أصابهم ] فعذب الله عجوز السوء القوادة ، بمثل ما عذب قوم السوء الذين كانوا يعملون الخبائث ، وهذا لأن هذا جميعه أخذ مال للإعانة على الأثم والعدوان ، وولى الأمر إنما نصب ليأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، وهذا هو مقصود الولاية .

فإذا كان الوالى يمكن من المنكر بمال يأخذه ، كان قد أتى بضد المقصود ، مثل من نصبته ليعينك على عدوك ، فأعان عدوك عليك . وبمنزلة من أخذ مالا ليجاهد به فى سبيل الله ، فقاتل به المسلمين يوضح ذلك أن صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فإن صلاح المعاش والعباد ، فى طاعة الله ورسوله ، ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وبه صارت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس .

قال تعالى : [ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ] .

---

(١) أسر : سر لילה



وقال تعالى : [ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ] ،

وقال تعالى : [ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض . يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ] وقال تعالى عن بني إسرائيل : [ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، لبئس ما كانوا يفعلون ] .

وقال تعالى [ فلما نسوا ما ذكروا به أنجيناهم الذين يهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس<sup>(١)</sup> بما كانوا يفسقون ] فأخبر الله تعالى ، أن العذاب لما نزل ، نجى الذين يهون عن السوء وأخذ الظالمين بالعذاب الشديد .

وفي الحديث الثابت : أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه ، خطب الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها [ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ] وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه ، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه » .

وفي حديث آخر « إن المعصية إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها ، ولكن إذا ظهر فلم تنكرت أضرت العامة » .

---

(١) بئس : شديد .

وهذا القسم الذى ذكرناه من الحكم ، فى حدود الله وحقوقه  
ومقصوده الأكبر ، هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،  
فالأمر بالمعروف مثل الصلاة والزكاة ، والصيام والحج ، والصدق  
والأمانة ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام . وحسن العشرة مع  
الأهل والجيران ، ونحو ذلك فالواجب على ولى الأمر أن يأمر  
بالصلوات المكتوبات جميع من يقدر على أمره ، ويعاقب التارك  
باجتماع المسلمين ، فإن كان التاركون طائفة متممة قوتلوا على تركها  
باجتماع المسلمين ، وكذلك يقاتلون على ترك الزكاة والصيام وغيرهما  
وعلى استحلال ما كان من المحرمات الظاهرة المجمع عليها كمنكاح  
ذوات المحارم والفساد فى الأرض ونحو ذلك ، فكل طائفة متممة  
عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة يجب جهادها  
حتى يكون الدين كله لله ، باتفاق العلماء ، وإن كان التارك للصلاة  
واحداً فقد قيل إنه يعاقب بالضرب والحبس حتى يصلى ، وجمهور  
العلماء على أنه يجب قتله إذا امتنع من الصلاة بعد أن يستتاب ، فإن  
تاب وصلى ، وإلا قتل ، وهل يقتل كافرا أو مسلما فاسقا ؟ فيه  
قولان : وأكثر السلف على أنه يقتل كافرا وهذا كله مع الإقرار  
بوجوبها ، أما إذا جحد وجوبها ، فهو كافر باجماع المسلمين ، وكذلك  
من جحد سائر الواجبات المذكورة والمحرمات التى يجب القتال

عليها ، فالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات هو مقصود الجهاد في سبيل الله ، وهو واجب على الأمة باتفاق ، كما دل عليه الكتاب والسنة وهو من أفضل الأعمال . قال رجل : يا رسول الله دلتني على عمل يعدل الجهاد في سبيل الله . قال : لا تستطيعه أو تطيقه ، قال أخبرني به قال : هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تصوم ولا تفطر وتقوم ولا تقتر ، قال : ومن يستطيع ذلك؟ قال : فذلك الذي يعدل الجهاد في سبيل الله . وقال : إن في الجنة لدرجة بين الدرجة إلى الدرجة ، كما بين السماء والأرض أعدّها الله للمجاهدين في سبيله ، كلاهما في الصحيحين . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « رأس (١) الأمر الإسلام وعموده الصلاة . وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله » وقال الله تعالى [ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون ، وقال تعالى . [ أجعلتم سقاية الحج وعمارة المسجد الحرام ، كمن آمن بالله واليوم الآخر ، وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله ، والله لا يهدي القوم الظالمين . الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم . أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون . يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم . خالدون فيها أبدا إن الله عنده أجر عظيم ]

---

(١) رأس الأمر : أساسه

## الفصل الثاني

### عقوبة المحاربين وقطاع الطريق

من ذلك عقوبة المحاربين ، وقطاع الطريق الذين يعترضون الناس ، بالسلاح في الطرقات ونحوها ، لينصبوهم المال ، مجاهرة من الأعراب والتركمان والأكراد والفلاحين وفسقة الجند أو مرده (١) الحاضرة أو غيرهم ، قال الله تعالى فيهم : [ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ، أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم ]

وقد روى الشافعي رحمه الله في سننه عن ابن عباس رضي الله عنه ، في قطاع الطريق : « إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا ، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل

---

(١) المردة : جمع والفرد : المتمرد .

ولم يأخذوا مالا نقوا من الأرض ، . وهذا قول كثير من اهل العلم كالشافعي وأحمد ، وهو قريب من قول أبي حنيفة رحمه الله . ومنهم من قال : للإمام أن يجتهد فيهم ، فيقتل من رأى قتله مصلحة وإن كان لم يقتل . مثل أن يكون رئيسا مطاعا فيهم ، ويقطع من رأى قطعه مصلحة . وإن كان لم يأخذ المال مثل أن يكون ذا جدار وقوة في أخذ المال . كما أن منهم من يرى أنه إذا أخذوا المال قتلوا وقطعوا وصلبوا ، والأول قول الأكثر . فمن كان من المحاربين قد قتل ، فإنه يقتله الإمام حدا لا يجوز العفو عنه بحال بإجماع العلماء . ذكره ابن المنذر ، ولا يكون أمره إلى ورثة المقتول بخلاف ما لو قتل رجل رجلا لعداوة بينهما أو خصومه أو نحو ذلك من الأسباب الخاصة ، فإن هذا دمه لأولياء المقتول ، إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا عفوا ، وإن أحبوا أخذوا الدية ، لأنه قتله لغرض خاص . وأما المحاربون فانما يقتلون لأخذ أموال الناس ، فضررهم عام بمنزلة السراق فكان قتلهم حد الله ، وهذا متفق عليه بين الفقهاء حتى لو كان المقتول غير مكافئ للقاتل ، مثل أن يكون القاتل حرا والمقتول عبدا ، أو القاتل مسلما والمقتول ذميا أو مستأمن<sup>(١)</sup> فقد

---

(١) المستأمن : الذي يستجير بغيره ليكون آمنا .



اختلف الفقهاء: هل يقتل في المحاربة؟ والاقوى أنه يقتل لأنه قتل  
للفساد العام حداً، كما يقطع إذا أخذ أموالهم، وكما يحبس بحقوقهم،  
وإذا كان المحاربون الحرامية جماعة، فالواحد منهم باشر القتل  
بنفسه والباقون له أعوان وردء<sup>(١)</sup> له فقد قيل أنه يقتل المباشر  
فقط، والجمهور على أن الجميع يقتلون، ولو كانوا مائة. وأن  
الردء والمباشر سواء، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين.  
فان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قتل ريثة<sup>(٢)</sup> المحاربين. والريثة  
هو الناظر الذى يجلس على مكان عال، ينظر منه لهم من يجرى.  
ولأن المباشر إنما يمكن من قتله بقوة الردء ومعونته، والطائفة إذا  
انتصر بعضها ببعض حتى صاروا ممتنعين فهم مشتركون في الثواب  
والعقاب كالمجاهدين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المسلمون  
تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم<sup>(٣)</sup> أدناهم وهم يد على من سواهم، ويرد  
متسريهم<sup>(٤)</sup> على قاعدتهم». يعنى أن جيش المسلمين إذا تسرت منه  
سرية فغنمت مالا فان الجيش يشاركها فيما غنمت لأنها بظهره وقوته  
تمكنت؛ ولكن تنفل عنه نفلاً، فان النبي صلى الله عليه وسلم كان.

(١) ردء: سند له.

(٢) ريثة: تعادل.

(٣) الذمة: الأمان. (٤) متسريهم: المشتركين في السرية.

يتفل السرية إذا كانوا في بدايتهم الربع بعد الخمس ، فاذا رجعوا إلى أوطانهم وتسرت سرية ، تفاهم الثالث بعد الخمس ، وكذلك لو غنم الجيش غنيمة شاركته السرية ، لأنها في مصلحة الجيش ، كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم لطلحة والزبير يوم بدر لأنه كان قد بعثهما في مصلحة الجيش ، فأعوان الطائفة المتمنعة وأنصارها منها فيما لهم وعليهم . وهكذا المقتلون على باطل لا تأويل فيه . مثل المقتلين على عصبية ودعوى جاهلية : كقيس ويمن ونحوهما ظالمتان . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار . قيل : يا رسول الله : هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال أراد قتل صاحبه ، أخرجاه في الصحيحين . وتضمن كل طائفة ما أتلفه الأخرى من نفس ومال . وإن لم يعرف عين القاتل لأن الطائفة الواحدة المتمنع بعضها ببعض كالشخص الواحد ، وأما إذا أخذوا المال فقط ، ولم يقتلوا كما قد يفعله الأعراب كثيرا ، فإنه يقطع من كل واحد يده اليمنى ، ورجله اليسرى ، عند أكثر العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم . وهذا معنى قول الله تعالى : [ أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ] تقطع اليد التي يبض بها والرجل التي يمشى عليها ، وتحسم يده ورجله بالزيت المغلي ونحوه لينحسم الدم فلا يخرج فيفضى إلى تلفه ، وكذلك تحسم يد السارق

بالزيت . وهذا الفعل قد يكون أزجر من القتل ، فإن الأعراب  
وفسقة الجند وغيرهم إذا رأوا دائماً من هو بينهم مقطوع اليد والرجل  
ذكروا بذلك جرمه ، فازتدعوا بخلاف القتل ، فإنه قد ينسى ، وقد  
يؤثر بعض النفوس الآية قتله على قطع يده ورجله من خلاف ،  
فيكون هذا أشد تنكيلاً له ولأمثاله . . وأما إذا شهروا السلاح  
ولم يقتلوا نفساً ، ولم يأخذوا مالا ثم أغمدوه أو هربوا أو تركوا  
الحراب فانهم ينفون ، فقيل : نفهم : تشريدهم فلا يتركون يأوون  
في بلد . وقيل : هو حبسهم ، وقيل : هو ما يراد بالإمام أصلح من نفى  
أو حبس أو نحو ذلك .

والقتل المشروع هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه ، لأن ذلك  
أوحى (١) أنواع القتل وكذلك شرع الله قتل ما يباح قتله من الآدميين  
والبهائم ، وإذا قدر عليه على هذا الوجه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« إن الله كتب الإحسان على كل شيء » ، فإذا قتلتم فأحسنوا  
القتلة (٢) وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته (٣)  
وليرح ذبيحته . . رواه مسلم

---

(١) أوحى : يعني أسرع

(٢) القتلة : معناها هيئة القتل وطريقته

(٣) شفرته : مكينته

وقال : « إن أعف الناس قتلةً أهل الإيمان ، . وأما الصلب المذكور فهو رفعهم على مكان عال ليراهم الناس ويشتهر أمرهم ، وهو بعد القتل عند جمهور العلماء . ومنهم من قال : يصلبون ثم يقتلون ، وهم مصلبون .

وقد جوز بعض العلماء قتلهم بغير السيف ، حتى قال : يتركون على المكان العالي ، حتى يموتوا حتف أنوفهم بلا قتل : فأما التمثيل في القتل فلا يجوز إلا على وجه القصاص ، وقد قال عمران بن حصين رضى الله عنهما : ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة ، حتى الكفار إذا قتلناهم ، فإننا لا نمثل بهم بعد القتل ، ولا نجده (١) آذانهم وأنوفهم ، ولا نبقر (٢) بطونهم إلا أن يكونوا فعلوا ذلك بنا ، فنفعل بهم ما فعلوا . والترك أفضل كما قال الله تعالى : [ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين . واصبر وما صبرك إلا بالله ]

قل إنها نزلت لما مثل المشركون بحمزة وغيره من شهداء أحد رضى الله عنهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لئن أظفرني

---

(١) الجدع : القطع

(٢) البقر : شق البطن

الله بهم لأمثلن بضعتي مامثلوا بنا ، فانزل الله هذه الآية. وإن كانت قد نزلت قبل ذلك بمكة مثل قوله : « ويسألونك عن الروح . قل الروح من أمر ربي » وقوله : [ وأقم الصلاة طرفي النهار ، وزلفا من الليل ؛ إن الحسنات يذهبن السيئات ] وغير ذلك من الآيات التي نزلت بمكة . ثم جرى بالمدينة سبب يقتضي الخطاب ، فأنزلت مرة ثانية . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « بل نصبر ، وفي صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميرا على سرية أو جيش أو في حاجة نفسه أوصاهم بتقوى الله تعالى وبمن معه من المسلمين خيرا . ثم يقول : اغزوا بسم الله وفي سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، لا تغلوا ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدأ . »

ولو شهروا السلاح في البنيان لا في الصحراء لأخذ المال ، فقد قيل : إنهم ليسوا محاربين ، بل هم بمنزل المختلس والمنتهب ، لأن المطلوب يدركه الغوث ، إذا استغاث بالناس . وقال أكثرهم : إن حكمهم في البنيان والصحراء واحد . وهذا قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأكثر أصحاب أحمد وبعض أصحاب أبي حنيفة ، بل هم في البنيان أحق بالعقوبة منهم في الصحراء لأن البنيان محل الأمن والطمانينة ، ولأنه



محل تناصر الناس وتعاونهم، فاقداءهم عليه يقتضى شدة المحاربة والمغالبة  
ولأنهم يسلبون الرجل فى داره جميع ماله، والمسافر لا يكون معه غالباً  
إلا بعض ماله . وهذا الصواب لاسيما هؤلاء المحترفون الذين  
تسميهم العامة فى الشام ومصر المنصر وكانوا يسمون ببغداد العيارين  
ولو حاربوا بالعصى والحجارة المقدوفة بالأيدي، أو المقاييع  
ونحوها، فهم محاربون أيضاً . وقد حكى عن بعض الفقهاء لا محاربة  
إلا بالمحدد . وحكى بعضهم الإجماع على أن المحاربة تكون بالمحدد  
والمثقل، وسواء كان فيه خلاف أو لم يكن، فالصواب الذى عليه  
جماهير المسلمين، أن من قاتل على أخذ المال بأى نوع كان من أنواع  
القتال فهو محارب قاطع، كما أن من قاتل المسلمين من الكفار، بأى  
نوع كان من أنواع القتال فهو حرابى، ومن قاتل الكفار من المسلمين  
بسيف أو رمح، أو سهم، أو حجارة أو عصى، فهو مجاهد فى سبيل  
الله . وأما إذا كان يقتل النفوس سرا لأخذ المال الذى يجلس فى  
خان يكرهه لأبناء السبيل، فإذا انفرده يقوم منهم قتلهم وأخذ أموالهم  
أو يدعو إلى منزله من يستأجره لحياطة أو طبيا أو نحو ذلك فيقتله  
ويأخذ ماله وهذا يسمى القتل غيلة، ويسمى بعضهم بعض العامة المعرجين،  
فإذا كان أخذ المال، فهل هم كالمحاربين، أو يجرى عليهم حكم القود،  
فيه قولان: للفقهاء أحدهما: أنهم كالمحاربين لأن القتل بالحيلة كالقتل

مكابرة . كلاهما لا يمكن الاحتراز منه ، بل قد يكون ضرر هذا أشد ، لأنه لا يدري به . والثاني : أن المحارب هو المجاهر بالقتال ، وأن هذا المغتال يكون أمره إلى ولي الدم ، والأول أشبه بأصول الشريعة ، بل قد يكون ضرر هذا أشد لأنه لا يدري به .

واختلف الفقهاء أيضاً فيمن يقتل السلطان ، كقتلة عثمان وقاتل علي رضي الله عنهما : هل هم كالمحاربين فيقتلون حداً ، أو يكون أمرهم إلى أولياء الدم - على قوانين في مذهب أحمد وغيره - لأن في قتله فساداً عاماً .



## الفصل الثالث

وامر بالمسلمين اذا طلب السلطان المحاربين

وقطاع الطريق فامتنعوا عليه

وهذا كله اذا قدر عليه . فاما اذا طلبهم السلطان أو نوابه ،  
لإقامة الحد بلا عدوان فامتنعوا عليه ، فإنه يجب على المسلمين قتالهم  
باتفاق العلماء حتى يقدر عليهم كلهم . ومتى لم ينقادوا إلا بقتال يفضي  
إلى قتلهم كلهم قوتلوا ، وإن أفضى إلى ذلك ، سواء كانوا قد قتلوا  
أو لم يقتلوا . ويقتلون في القتال كيف أمكن في العنق وغيره .  
ويقاتل من قاتل معهم من يحميهم ويعينهم . فهذا قتال ، وذاك إقامة  
حد ، وقاتل هؤلاء أوكد من قتال الطوائف الممتعة عن شرائع  
الإسلام ، فإن هؤلاء قد تحزبوا لفساد النفوس والأموال ، وهلاك  
الحرث والنسل ، ليس مقصودهم إقامة دين ولا ملك ، وهؤلاء  
كالمحاربين الذين يأوون إلى حصن ، أو مغارة أو رأس جبل ،  
أو بطن واد ونحو ذلك . يقطعون الطريق على من مر بهم ، وإذا  
جاءهم جند ولي الأمر تعاليمهم للدخول في طاعة المسلمين والجماعة

لإقامة الحدود ، قاتلوهم ودفعوهم مثل الأعراب الذين يقطعون الطريق على الججاج أو غيره من الطرقات . أو الجبلية الذين يعتصمون برءوس الجبال أو المغارات ، لقطع الطريق . وكالأحلاف الذين تحالفوا لقطع الطريق بين الشام والعراق ويسمون ذلك النهيضة ، فإنهم يقاتلون كما ذكرنا . لكن قتالهم ليس بمنزلة قتال الكفار إذا لم يكونوا كفاراً . ولا تؤخذ أموالهم ، إلا أن يكونوا أخذوا أموال الناس بغير حق ، فإن عليهم ضمانها فيؤخذ منهم بقدر ما أخذوا ، وإن لم نعلم عين الآخذ ، وكذلك لو علم عينه ، فإن الردء والمباشر سواء كما قلناه ، لكن إذا عرف عينه كان قرار الضمان عليه ، ويرد ما يؤخذ منه على أرباب الأموال ، فإن تعذر الرد عليهم كان لمصالح المسلمين من رزق الطائفة المقاتلة لهم وغير ذلك .

بل المقصود من قتالهم التمكن منهم لإقامة الحدود ومنعهم من الفساد ، فإذا جرح الرجل منهم جرحاً مشخناً<sup>(١)</sup> ، لم يجهز<sup>(٢)</sup> عليه حتى يموت ، إلا أن يكون قد وجب عليه القتل . وإذا دبر وكفانا

---

(١) الجرح المشخن : البائع الجراحة .

(٢) الإجهاز عني الجرح : الإسراع في تنمته قتله .

شره لم تتبعه ، إلا أن يكون عليه حد ، أو نخاف عاقبته ، ومن أمرهم  
منهم أقيم عليه الحد الذي يقام على غيره .

ومن الفقهاء من يشدد فيهم حتى يرى غنيمته أموالهم وتحميسها .  
وأكثرهم يأبون ذلك . فأما إذا تحيزوا إلى مملكة طائفة خارجة عن  
شريعة الإسلام ، وأعانوهم على المسلمين ، قوتلوا لقتالهم . وأما من  
كان لا يقطع الطريق ، ولكنه يأخذ خفارة <sup>(١)</sup> أو ضريبة من  
أبناء السبيل على الرؤوس والدواب والأحمال ونحو ذلك ، فهذا  
مكاس عايه عقوبة المكاسين . وقد اختلف الفقهاء في جواز قتله ،  
وليس هو من قطاع الطريق ، فإن الطريق لا ينقطع به ، مع أنه  
أشد الناس عذاباً يوم القيامة ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم  
في الغامدية : « لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس <sup>(٢)</sup> لغفر له ،  
ويجوز للمطلوبين الذين تراد أموالهم قتل المحاربين بإجماع  
المسلمين . ولا يجب أن يبذل لهم من المال لاقليل ولا كثير ، إذا  
أمكن قتالهم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قتل دون ماله  
فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه  
فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمة فهو شهيد » .

---

(١) الخفارة : أجرة الحراسة أو تأمين الطريق .

(٢) المكس : هو ضريبة كانت تؤخذ من الباعة في الأسواق في زمن الجاهلية



وهذا الذى تسميه الفقهاء الصائل ؛ وهو الظالم بلا تأويل  
ولا ولاية فإذا كان مطلوبه المال ، جاز منعه بما يمكن ، فإذا لم  
يُندفع إلا بالقتال قوتل ، وإن ترك القتال وأعطاهم شيئاً من المال  
جاز ، وأما إذا كان مطلوبه الحرمة — مثل أن يطلب الزنا بمحارم  
الإنسان ، أو يطلب من المرأة أو الصبي المملوك أو غيره الفجور به ،  
فإنه يجب عليه أن يدفع عن نفسه بما يمكن ، ولو بالقتال ، ولا يجوز  
لتمكين منه بحال ، بخلاف المال فإنه يجوز التمكين منه ، لأن بذل المال  
جائز ، وبذل الفجور بالنفس أو بالحرمة غير جائز . وأما إذا كان  
يقصوده ، قتل الإنسان ، جاز له الدفع عن نفسه ، وهل يجب عليه ؟  
على قولين للعلماء فى مذهب أحمد وغيره . وهذا إذا كان للناس  
سلطان ، فأما إذا كان والعياذ بالله فتنة ، مثل أن يختلف سلطانان  
للمسلمين ويقتتلان على الملك ، فهل يجوز للإنسان إذا دخل  
أحدهما بلد الآخر ، وجرى السيف ، أن يدفع عن نفسه فى الفتنة  
ويستسلم فلا يقاتل فيها ؟ على قولين لأهل العلم فى مذهب أحمد  
وغيره ، فإذا ظفر السلطان بالمحاربين الحرامية — وقد أخذوا  
لأموال التى للناس — فعليه أن يستخرج منهم الأموال التى للناس ،  
يردها عليهم مع إقامة الحد على أبدانهم . وكذلك السارق ، فإن  
متعوا من إحضار المال بعد ثبوته عليهم ، عاقبهم بالحبس والضرب ،

حتى يتمكنوا من أخذه باحضاره أو توكيل من يحضره ، وألاخبار  
بمكانه ، كما يعاقب كل ممتنع من حق وجب عليه أداؤه ،  
فإن الله قد أباح للرجل في كتابه أن يضرب امرأته إذا  
فشزت (١) فامتنعت من الحق الواجب عليها ، حق تؤدية .  
فهؤلاء أولى وأحرى (٢) . وهذه المطالبة والعقوبة حق لرب المال ،  
فإن أراد هبتهم المال أو المصالحة عليه أو العفو عن عقوبتهم ،  
فله ذلك بخلاف إقامة الحد عليهم ، فإنه لا سبيل إلى العفو عنه بحال ،  
وليس للامام أن يلزم رب المال بترك شيء من حقه .

وإن كانت الأموال قد تلفت بالأكل وغيره عندهم أو عند  
السارق فقبل يضمنونها لأربابها كما يضمن سائر الغانمين . وهو  
قول الشافعي وأحمد رضي الله عنهما . وتبقى مع الإعسار في ذمتهم  
إلى . يسرة وقيل : لا يجتمع الغرم والقطع وهو قول أبي حنيفة  
رحمه الله وقيل : يضمنونها مع اليسار فقط دون الإعسار ، وهو قول  
مالك رحمه الله ولا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال  
جملا على طلب المحاريين ، وإقامة الحد ، وارتجاع أموال الناصر

---

(١) ندوز المرأة : استمساؤها على الزوج .

(٢) أخرى : أحق ،

(٣) الجبل : بضم الجيم : المال المحدود .

منهم ولا على طلب السارقين . لا لنفسه ولا للجند الذين يرسلهم في طلبهم . بل طلب هؤلاء من نوع الجهاد في سبيل الله : فيخرج فيه جند المسلمين ، كما يخرج في غيره من الغزوات التي تسمى البيكار وينفق على المجاهدين في هذا من المال الذي ينفق منه على سائر الغزاة ، فان كان لهم إقطاع أو عطاء يكفيهم ، وإلا أعطاهم تمام كفاية غزوهم من مال المصالح من الصدقات ، فان هذا من سبيل الله ، فان كان على أبناء السبيل المأخوذون زكاة مثل التجار الذين قد يؤخذون فأخذ الإمام زكاة أموالهم ، وأنفقها في سبيل الله كنفقة الذين يطلبون المحاربين ولو كانت لهم شوكة قوية تحتاج إلى تأليف فأعطى الإمام من النوى والمصالح أو الزكاة لبعض رؤسائهم يعينهم على إحضار الباقين أو ترك شره فيضعف الباقون ونحو ذلك جاز وكان هؤلاء من المؤلفة قلوبهم ، وقد ذكر مثل ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره ، وهو ظاهر بالكتاب والسنة وأصول الشريعة .

ولا يجوز أن يرسل الإمام ، من يضعف عن مقاومة الحرامية ولا من يأخذ مالا من المأخوذون التجار ونحوهم من أبناء السبيل بل يرسل من الجند الأقوياء الأمناء إلا أن يتعذر ذلك ، فيرسل الأمثل فالأمثل فان كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القرى

ونحوهم يأمررون الحرامية بالأخذ في الباطن أو الظاهر ، حتى إذا أخذوا شيئاً قاسمهم ودافع عنهم وأرضى المأخوذين ببعض أموالهم أو لم يرضهم ، فهذا أعظم جرماً من مقدم الحرامية ، لأن ذلك يمكن دفعه بدون ما يدفع به هذا والواجب أن يقال فيه ما يقال في الردء والعون لهم فإن قتلوا ، قتل هو على قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأكثر أهل العلم .

وإن أخذوا المال قطعت يده ، وإن قتلوا وأخذوا المال قتل وصلب . وعلى قول طائفة من أهل العلم يقطع ويقتل ويصلب وقيل يخير بين هذين ، وإن كان لم يأذن لهم ، لكن لما قدر عليهم قاسمهم الأموال ، وعطل بعض الحقوق والحدود .

ومن آوى محارباً أو سارقاً أو قاتلاً ونحوهم ممن وجب عليه حد أو حق لله تعالى أو لأدمى ، ومنعه ممن يستوفى منه الواجب بلا عدوان ، فهو شريك في الجرم . وقد لعنه الله ورسوله ، روى مسلم في صحيحه ، عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً ، وإذا ظفر بهذا الذى آوى المحدث ، فانه يطلب منه إحضاره أو الإعلام به ، فان امتنع عوقب بالحبس والضرب مرة بعد مرة

حتى يمكن من ذلك المحدث كما ذكرنا أنه يعاقب الممتنع من أداء المال الواجب . فما وجب حضوره من النفوس والأموال يعاقب من منع حضورها . ولو كان رجلا يعرف مكان المال المطلوب بحق أو الرجل المطلوب بحق وهو الذى يمنعه فانه يجب عليه الإعلام به والدلالة عليه ولا يجوز كتمانها فان هذا من باب التعاون على البر والتقوى ، وذلك واجب بخلاف ما لو كان النفس أو المال مطلوباً بباطل ، فانه لا يحل الإعلام به ، لانه من التعاون على الإثم والعدوان ، بل يجب الدفع عنه لأن نصر المظلوم واجب ، ففي الصحيحين عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . قلت يا رسول الله : انصره مظلوماً . فكيف انصره ظالماً ؟ قال : تمنعه من الظلم فذلك نصره إياه . » وروى مسلم نحوه . عن جابر ، وفي الصحيحين عن البراء بن عازب ، رضى الله عنه ، قال :

« أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العطاس ، وإبرار القسم ، وإجابة الدعوى ، ونصر المظلوم ، ونهانا عن خواتم الذهب



وعن الشرب بالفضة وعن المياثر<sup>(١)</sup> وعن لبس الحرير والقسي<sup>(٢)</sup> والديباج والاستبرق فإن امتنع هذا العالم به من الإعلام بمكانه جاز عقوبته بالحبس وغيره ، حتى يخبر به ، لأنه امتنع من حق واجب عليه إلا تدخل النيابة . فعوقب كما تقدم ، ولا تجوز عقوبته على ذلك ، إلا إذا عرف أنه عالم به .

وهذا مطرد في ما تتولاه الولاية والقضاء وغيرهم ، في كل من امتنع من واجب ، من قول أو فعل ، وليس هذا مطالبة للرجل بحق وجب على غيره ولا عقوبة على جناية غيره ، حتى يدخل في قوله تعالى : ولا تزر وازرة وزر أخرى<sup>(٣)</sup> ، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : ألا لا ينجى جان إلا على نفسه ، وإنما ذلك ، مثل أن يطلب بمال قد وجب على غيره ، وهو ليس وكيلًا ولا ضامنًا ولا له عنده مال . أو يعاقب الرجل بجريرة قريبه أو جاره ، من غير أن يكون قد أذنب ، لا بترك واجب ، ولا بفعل محرم ، فهذا الذي لا يحل ، فأما هذا فإنما يعاقب على ذنب نفسه ، وهو أن يكون قد علم . كان الظالم ، الذي يطالب حضوره لاستيفاء الحق ، أو يعلم . كان المال

---

(١) المياثر : مفرد ما ميثرة : الفراش اللين .

(٢) القسي : نوع من الحرير .

(٣) لا تماقب نفس بذنب غيرها

الذى قد تعلق به حقوق المستحقين ، فيمتنع من الإعانة والنصرة .  
الواجبة عليه فى الكتاب والسنة والإجماع ، إما محابة وحمية لذلك .  
الظالم . كما يفعل أهل المعصية بعضهم ببعض ، وإما معاداة أو  
بغضا للظالم . وقد قال الله تعالى : « ولا يجرمنكم شنآن قوم على  
أن لا تعدلوا (١) اعدلوا هو أقرب للتقوى » .

وإما إعراضا عن القيام لله والقيام بالقسط الذى أوجبه الله ،  
وجبنا وفشلا وخذلانا لدينه ، كما يفعله التاركون لنصر الله ورسوله ،  
ودينه وكتابه الذين إذا قيل لهم انثروا فى سبيل الله اناقلوا إلى  
الأرض . وعلى كل تقدير فهذا الضرب ، يستحق العقوبة باتفاق العلماء .

ومن لم يسلك هذه السبل عطل الحدود وضيع الحقوق ، وأكل  
القوى الضعيف . وهو يشبه من عنده مال الظالم المماطل من عين أو  
دين ، وقد امتنع من تسليمه لحاكم عادل ، يوفى به دينه ، أو يؤدى  
منه النفقة الواجبة عليه ، لأهله أو أقاربه أو عماليكه أو بهائم . وكثيراً  
ما يجب على الرجل حق بسبب غيره ، كما يجب عليه النفقة بسبب  
حاجة قريبه ، وكما يجب الدية على عاقلة (١) القاتل ، وهذا الضرب .  
من التعزير عقوبة لمن علم أن عنده مالا أو نفساً يجب إحضاره ،

---

(١) لا يحملنكم بنقض قوم على عدم العدل (٢) العاقلة : الأسرة التى تدفع الدية .

وهو لا يحضره كالقضاء والسراق وحماتهم أو علم أنه خير به ،  
وهو لا يخبر بمكانه ، فأما إن امتنع من الإخبار والإحضار لئلا يتعدى  
عليه الطالب أو يظلمه . فهذا محسن . وكثيراً ما يشبه أحدهما بالآخر  
ويجتمع شبهه وشهوته . والواجب تمييز الحق من الباطل . وهذا  
يقع كثيراً في الرؤساء من أهل البادية والحاضرة ، إذا استجار بهم  
مستجير ، أو كان بينهما قرابة أو صداقة ، فانهم يرون الحمية الجاهلية  
والعزة بالإثم والسمعة عند الأوباش أنهم ينصرونه وإن كان ظالماً  
مبطلاً على المحق المظلوم ، لا سيما إن كان المظلوم رئيساً يناديهم  
بيناويهم (١) فيرون في تسليم المستجير بهم إلى من يناويهم ذلاً أو  
عجزاً وهذا على الإطلاق جاهلية محضه ، وهم من أكبر أسباب  
فساد الدين والدنيا . وقد ذكر أنه إنما كان سبب حروب من حروب  
الأعراب ، كحرب البسوس (٢) التي كانت بين بني بكر وتغلب ،  
إلا نحو هذا ، وكذلك سبب دخول الترك المغول دار الإسلام ،  
واستيلاؤهم على ملوك ما وراء النهر وخراسان ، كان سببه نحو هذا .  
ومن أذل نفسه لله فقد أعزها ، ومن بذل الحق من نفسه فقد

---

(١) يناويهم : يماشرهم

(٢) حرب مشهورة كانت في الجاهلية .

أكرم نفسه ، فان أكرم الخلق عند الله أتقاهم ، ومن اعتز بالظلم ، من منع الحق وفعل الإثم ، فقد أذل نفسه وأهانها ، قال الله تعالى [من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً] وقال تعالى عن المنافقين : [يقولون لننرجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل والله العزة ولرسوله وللمؤمنين ، ولكن المنافقين لا يعملون] وقال الله تعالى في صفة هذا الضرب [ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ، ويشهد الله على ما في قلبه ، وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ، وإذا قيل له اتق الله ، أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبس المهادر (١) .

وإنما الواجب على من استجار به مستجير إن كان مظلوماً ينصرمه ولا يثبت أنه مظلوم بمجرد دعواه ، فظالماً اشتكى الرجل وهو ظالم ، بل يكشف خبره من خصمه وغيره ، فان كان ظالماً رده عن الظلم بالرفق إن أمكن ، إما من صلح أو حكم بالقسط ، وإلا فبالقوة . وإن كان كل منهم ظالماً مظلوماً كأهل الأهواء ، من قيس ويمن ونحوهم ، وأكثر المتداعين من أهل الأمصار والبادي (٢) ، أو

---

(١) سورة البقرة : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ .

(٢) البوادي : جمع بادية وهي الصحراء .

كانا جميعا غير ظالمين . لشبهة أو تأويل أو غلط وقع فيما بينهما بالإصلاح أو الحكم ، كما قال الله تعالى : [ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ؛ فإن بغت إحداهما على الأخرى ، فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي<sup>(١)</sup> إلى أمر الله ، فإن قامت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ] إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون . . وقال تعالى [ لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً ] . وقد روى أبو داود في السنن ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قيل له : أمن العصية<sup>(٢)</sup> أن ينصر الرجل قومه في قومه في الحق؟ قال : لا . قال : ولكن من العصية أن ينصر الرجل قومه في الباطل ، وقال : خيركم الدافع عن قومه ما لم يأثم ، وقال : مثل الذي ينصر قومه بالباطل كبعير تردى<sup>(٣)</sup> في بئر فهو يجر بذنبه ، . وقال : من سمعتموه يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه هنأياه ، ولا تكنوا<sup>(٤)</sup> . .

(١) تنفي : ترجع .

(٢) العصية : التعصّب للأهل والعشيرة .

(٣) تردى : يعني أسقط نفسه . . (٤) أي صارحوه بنقائس أيه .



وكل ما خرج عن دعوة الإسلام والقرآن ، من نسب أو بلد ،  
أو جنس أو مذهب ، أو طريقة فهو من عزاء الجاهلية ، بل لما  
اختصم رجلان من المهاجرين والأنصار فقال المهاجري :  
يا للمهاجرين ... وقال الأنصاري : يا للأنصار ... قال النبي صلى  
الله عليه وسلم : « أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم ، وغضب  
لذلك غضبا شديداً .

• • •

## الفصل الرابع

### من السرقة

وأما السارق فيجب قطع يده اليمنى بالكتاب والسنة والإجماع. قال الله تعالى : [ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالا من الله . والله عزيز حكيم ، فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح ، فإن الله يتوب عليه ، إن الله غفور رحيم ] ولا يجوز بعد ثبوت الحد بالبيينة ، أو بالإقرار ، تأخيره لا بحبس ، ولا مال يفقدى به ولا غيره ، بل تقطع يده في الأوقات المعظمة وغيرها ، فإن إقامة الحد من العبادات ، كالجهاد في سبيل الله فينبغي أن يعرف أن إقامة الحدود رحمة من الله بعباده ، فيكون الوالى شديداً في إقامة الحد لا تأخذه رأفة في دين الله فيعطله ، ويكون قسماً رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات . لاشفاء غيظه ، وإرادة العلو على الخلق بمنزلة الوالد إذا أدب ولده ، فإنه لو كف عن تأديب ولده ، كما تشير به الأم رقة ورأفة لفسد الولد ، وإنما يؤدبه رحمة به ، وإصلاحاً لحاله ، مع أنه يود ويؤثر أن لا يحوجه إلى تأديب ، بمنزلة الطبيب الذى يسقى المريض الدواء الكريه ، ومنزلة قطع العضو المتآكل

والحجم (١) وقطع العروق بالفصاد (٢) ونحو ذلك ، بل منزلة شرب  
الإنسان الدواء الكريه ، وما يدخله على نفسه من المشقة لينال  
به الراحة .

فهكذا شرعت الحدود ، وهكذا ينبغي أن تكون نية الوالى فى  
إقامتها ، متى كان قصده صلاح الرعية والنهى عن المنكرات بحجاب  
المنفعة لهم ، ودفع المضرة عنهم ، وابتغى بذلك وجه الله تعالى ،  
وطاعة أمره ألان الله له القلوب ، وتيسرت له أسباب الخير ،  
وكفاه العقوبة البشرية وقد يرضى المحدث ، إذا قام عليه الحد .

وأما إذا كان غرضه العلو عليهم ، وإقامة رياسته ليعظموه أو  
ليبدلوا له ما يريد من الأموال انعكس عليه مقصوده . ويروى أن  
عمر بن عبد العزيز ، رضى الله عنه ، قبل أن يلى الخلافة ، كان نائباً  
للوليد بن عبد الملك على مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد  
سأسهم سياسة صالحة ، فقدم الحجاج من العراق ، وقد ساءهم سوء  
العذاب ، فسأل أهل المدينة عن عمر . كيف هيئته فيكم ؟ وقالوا :  
ما نستطيع أن ننظر إليه . قال . كيف محبتكم له ؟ قالوا : هو أحب

---

(١) الحجم : الحجة أى مص الدم .

(٢) الفصاد : إحالة الدم بمصرط

إلينا من أهلنا . قال : فكيف أدبه فيكم قالوا : ما بين الثلاثة  
الأسواط إلى العشرة . قال : هذه هيته ، وهذه محبته ، وهذا أدبه  
هذا أمر من السماء .

وإذا قطعت يده حسمت<sup>(١)</sup> واستحب أن تعلق في عنقه ، فان  
سرق ثانيا : قطعت رجله اليسرى ، فان سرق ثالثا : ورابعا ، فيه  
قولان للصحابه ومن بعدهم من العلماء أحدهما : تقطع أربعته في  
الثالثة والرابعة ، وهو قول أبي بكر رضى الله عنه ومذهب الشافعى  
وأحمد ، في إحدى الروايتين والثانى أنه يحبس . وهو قول على  
رضى الله عنه ، والكوفيين وأحمد في روايته الأخرى ، وإنما تقطع  
يده إذا سرق نصابا وهو ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم عند جمهور  
العلماء من أهل الحجاز وأهل الحديث وغيرهم كمالك والشافعى  
وأحمد ، ومهم من يقول : دينار أو عشرة دراهم . فمن سرق ذلك  
قطع بالاتفاق . وفي الصحيحين عن ابن عمر ، رضى الله عنهما ،  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم ،  
وفي لفظ لمسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم ، والمجن الترس<sup>(٢)</sup>

وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً ، وفي رواية

---

(١) تكوى بعد القطع لمنع الدم

(٢) الترس آلة يتقى بها الجندي ضربات العدو في ميدان الحرب .

لمسلم . لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا .  
وفي رواية للبخاري ، قال : « اقطعوا في ربع دينار ، ولا تقطعوا  
فيما هو أدنى من ذلك » . وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم ،  
والدينار اثني عشر درهما .

ولا يكون السارق سارقا حتى يأخذ المال من حرز (١) فأما  
المال الضائع من صاحبه ، والثمر الذي يكون في الشجر ، في الصحراء  
بلا حائط ، والماشية التي لا راعي عندها ونحو ذلك فلا قطع فيه  
لكن يعزر الآخذ ، ويضاعف عليه الغرم ، كما جاء به الحديث .

وقد اختلف أهل العلم في التضعيف ، ومن قال به أحمد وغيره ،  
قال رافع بن خديج ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول :  
« لا قطع في ثمر ولا كثر . والكثير جمار النخل » ، رواه أهل السنن .  
وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، رضى الله عنه ، قال :  
سمعت رجلا من مزينة ، يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
يا رسول الله جئت أسألك عن الضالة (٢) من الإبل ، قال :  
« معها حذاؤها وسقاؤها (٣) تأكل الشجر ، وترد الماء ، فدعها  
حتى يأنها باغيا ، قال : فالضالة من الغنم ؟ قال : لك أو لأخيك أو

---

(١) الحرز : المكان الحصين . الذي لا يوصل إليه

(٢) الضالة : الإبل النائية التي لا صاحب لها

(٣) السقاء : قطعة من الجلد كالقربة لحفظ الماء .

للذئب ، تجمعها حتى يأتيها باغيها : قال : فالحريرة (١) التي تؤخذ من مراتعها (٢) ؟ قال : « فيها ثمنها مرتين ، وضرب نكال . وما أخذ من عطنه (٣) فقيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن . قال : يا رسول الله . فالثمار وما أخذ منها من أكامها (٤) قال من أخذ منها بقمه ولم يتخذ خبثه (٥) فليس عليه شيء ، ومن احتمل فعله ثمنه مرتين ، وضرب نكال ، وما أخذ من أجرانه (٦) ، فقيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن ، وما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثليه ، وجلدات نكال ، رواه أهل السنن . لكن هذا سياق النسائي ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس على المنتهب ولا على المختلس ولا الخائن قطع » ، فالمنتهب الذي ينهب الشيء والناس ينظرون والمختلس الذي يجتذب الشيء ، فيعلم به قبل أخذه ، وأما الطرار وهو البطاط الذي يبط الجيوب والمناديل والآكام ونحوها ، فإنه يقطع على الصحيح .

• • •

(١) الحريرة : أي اللبروة .

(٢) مراتع : المسكان التي تاكل فيه وتضرب

(٣) العطن : تبرك فيه الابل حول الحوض

(٤) أكام : مفردهما كم وعاء الطلم للنخل

(٥) الخبث : دس الشيء المروق

(٦) لجران : جمع جرن ، المسكان التي يجمع فيه الحب



## الفصل الخامس

### حد الزنا

وأما الزانى : فإن كان محصناً ، فإنه يرحم بالحجارة حتى يموت كما رجم النبي صلى الله عليه وسلم ، معز بن مالك الأسلمى ، ورجم الغامدية ، ورجم اليهوديين ، ورجم غير هؤلاء ، ورجم المسلمون بعده واختلف العلماء هل يجلد قبل الرجم مائة ؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره ، وإن كان غير محصن ، فإنه يجلد مائة جلدة بكتاب الله ، ويغرب عاماً بستة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإن كان بعض العلماء لا يرى وجوب التغريب .

ولا يقام عليه الحد حتى يشهد عليه أربعة شهداء ، أو يشهد على نفسه أربع شهادات ، عند كثير من العلماء أو أكثرهم ، ومنهم من يكتفى بشهادته على نفسه مرة واحدة ، ولو أقر على نفسه ، ثم رجع فنهى من يقول يسقط عنه الحد ومنهم من يقول لا يسقط .

والمحصن من وطئ ، وهو حر مكلف ، لمن تزوجها نكاحاً صحيحاً فى قبلها ولو مرة واحدة ، وهل يشترط أن تكون

المطوعة مساوية للواطىء في هذه الصفات ؟ على قوانين للعلماء . .  
وهل تحصن المراهقة للبالغ وبالعكس ؟

فأما أهل الذمة فإنهم محصنون أيضا عند أكثر العلماء كالشافعي  
وأحمد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين عند باب  
مسجده وذلك أول رجم كان في الإسلام .

واختلفوا في المرأة إذا وجدت حبلى ، ولم يكن لها زوج ولا  
سيد ولم تدع شبهة في الحبل ، ففيها قولان في مذهب أحمد وغيره . قيل  
لا حد لها ، لأنه يجوز أن تكون حبلت مكرهة ، أو بتحمل ،  
أو بوطء شبهة ، قيل بل تحمد وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين  
وهو الأشبه بأصول الشريعة ، وهو مذهب أهل المدينة ، فإن  
الاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها كاحتمال كذبها وكذب الشهود .

وأما اللواط فمن العلماء من يقول حده كحد الزنا ، وقد قيل  
دون ذلك والصحيح الذي اتفقت عليه الصحابة : أنه يقتل الإثنان  
الأعلى والأسفل . سواء كانا محصنين ، أو غير محصنين ، فإن أهل  
السنن رووا عن ابن عباس ، رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ، قال : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا  
الفاعل والمفعول به » وروى أبو داود عن ابن عباس ، رضى الله عنهما :  
« في البكر يوجد على اللوطية » ، قال يرجم ، وروى عن علي بن أبي  
طالب رضى الله عنه نحو ذلك .

ولم تختلف الصحابة في قتله ولكن تنوعوا فيه ، فروى عن  
الصدوق رضى الله عنه انه امر بتحريقه ، وعن غيره قتله ، وعن  
بعضهم : أنه يلقي عليه جدار حتى يموت تحت الهدم ، وقيل : يحسبان  
في أذن موضع حتى يموتا ، وعن بعضهم . انه يرفع على أعلى جدار  
في القرية ويرمى منه ويتبع بالحجارة كما فعل الله بقوم لوط . وهذه  
رواية عن ابن عباس والرواية الأخرى قال : يرمي . وعلى هذا  
أكثر السلف . قالوا : لأن الله رجم قوم لوط ، وشرع رجم  
الزاني تشبيها برجم قوم لوط ، فيرجم الاثنان ، سواء كانا حرين  
أو مملوكين ، أو كان أحدهما مملوك الآخر ، إذا كانا بالغين ، فإن كان  
أحدهما غير بالغ عوقب بما دون القتل ، ولا يرمي إلا البالغ .



## الفصل السادس

### من شرب الخمر والدمرف

أولا - حد شرب الخمر :

وأما حد الشرب : فإنه ثابت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإجماع المسلمين ، فقد روى أهل السنن ، عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال « من شرب الخمر فاجلدوه ، ثم إن شرب فاجلدوه ، ثم إن شرب فاجلدوه ، ثم إن شرب الرابعة فاقتلوه ، وثبت عنه أنه جلد الشارب غير مرة ، هو وخلفاؤه والمسلمون بعده .

والقتل عند أكثر العلماء منسوخ ، وقيل هو محكم<sup>(١)</sup> . وقد يقال : هو تعزير يفعله الإمام عند الحاجة .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه ضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين وضرب أبو بكر رضي الله عنه أربعين ، وضرب عمر في خلافته ثمانين ، وكان علي رضي الله عنه ، يضرب مرة

---

(١) محكم : غير منسوخ .

أربعين ومرة ثمانين . فمن العلماء من يقول : يجب ضرب الثمانين ،  
ومنهم من يقول : الواجب أربعون ، ، والزيادة يفعاها الإمام عند  
الحاجة ، إذا أدمن الناس الخمر ، أو كان الشارب عن لا يرتدع<sup>(١)</sup>  
بدونها ونحو ذلك .

فأما معقّة الشاربين وقرب أمر الشارب فتكفي الأربعون .  
وهذا أوجه القولين ، وهو قول الشافعي وأحمد رحمهما الله ، في  
إحدى الروايتين عن أحمد . وقد كان عمر رضي الله عنه لما كثرت  
الشرب زاد فيه النبي وحلق الرأس مبالغته في الزجر عنه ، فلو عزز<sup>(٢)</sup>  
الشارب مع الأربعين بقطع خبزه أو عزله عن ولايته كان حسنا ،  
وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغه عن بعض نوابه ، أنه  
يتمثل بأبيات في الخمر فعزله .

والخمر التي حرمها الله ورسوله وأمر النبي صلى الله عليه وسلم ،  
بجاء شاربها ، كل شراب مسكر من أي أصل كان ، سواء كان من  
الثمار كالعنب ، والرطب ، والتين ، أو الحبوب ، كالحنطة ، والشعير ،  
أو الطلول كالعسل . أو الحيوان ، كلبن الخيل . بل لما أنزل الله  
سبحانه وتعالى ، على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، تحريم الخمر ،

---

( ١ ) يرتدع : يترك الخمر من الخوف  
( ٢ ) التعزير : التأنيب المادي أو الأدبي

لم يكن -عندهم بالمدينة من خمر العنب شيء ، لأنه لم يكن بالمدينة شجر عنب ، وإنما كانت تجلب من الشام وكان عامة شرايهم من نبيذ التمر ، وقد تواترت السنة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه رضى الله عنهم ، أنه حرم كل مسكر وبين أنه خمر .

وكانوا يشربون النبيذ الحلو ، وهو أن يذبذ في الماء تمر وزبيب ، أى يطرح فيه ، والنبيذ الطرح ، ليحلو الماء ، لاسيما كثير من مياه الحجاز فإن فيه ملوحة ، فهذا النبيذ حلال بإجماع المسلمين ، لأنه لا يسكر ، كما يحل شرب عصير العنب ، قبل أن يصير مسكراً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، قد نهاهم أن يذبذوا هذا النبيذ في أوعية الخشب ، أو الجرر<sup>(١)</sup> وهو ما يصنع من التراب ، أو القرع أو الظروف المزفتة<sup>(٢)</sup> ، وأمرهم أن يذبذوا في الظروف التى تربط أفواهاها بالأوكية<sup>(٣)</sup> ، لأن الشدة تدب في النبيذ ديباً خفيفاً ، ولا يشعر الإنسان ، فربما شرب الإنسان ما قد دبت فيه الشدة المطربة ، وهو لا يشعر ، فإذا كان السقاء موكياً<sup>(٤)</sup> انشق الظرف ،

---

( ١ ) الجرر : وعاء من الخنز وغيره ومفردها جرة

( ٢ ) الظروف المزفتة : الأوعية المسلية بالزفت

( ٣ ) الأوكية : رباط القربة مفردتها وكاء

( ٤ ) السقاء موكي : السقاء كالقربة وموكي مهيطة



إذا علا فيه النبيذ ، فلا يقع الإنسان في محذور ، وتلك الأوعية لا تنشق .

وروى عنه أنه صلى الله عليه وسلم ، رخص بعد هذا في الانتباز في الأوعية وقال : « كنت نهيتكم عن الانتباز في الأوعية فانتبذوا ، ولا تشربوا المسكر ، فاختلف الصحابة ومن بعدهم من العلماء ، منهم من لم يباغنه النسخ أو لم يثبته . فنهى عن الانتباز في الأوعية ، ومنهم من اعتقد ثبوته وأنه ناسخ ، فرخص في الانتباز في الأوعية ، فسمع طائفة من الفقهاء أن بعض الصحابة كانوا يشربون النبيذ ، فاعتقدوا أنه المسكر ، فترخصوا<sup>(١)</sup> في شرب أنواع من الأشربة التي ليست من العنب والتمر ، وترخصوا في المطبوخ من نبيذ التمر والزبيب ، إذا لم يسكر الشارب .

والصواب ما عليه جماهير المسلمين ، أن كل مسكر خمر يجلد شارب له ولو شرب منه قطرة واحدة ، لتداو أو غير تداو ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يتداوى بها ، فقال : إنها داء وليست بدواء ، وأن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها .

والحد واجب ، إذا قامت اليقينة أو اعترف الشارب ؛ فإن وجدت منه رائحة الخمر ، أو روى وهو يتقاؤها ونحو ذلك ، فقد

---

( ١ ) ترخصوا : اعتبره مباحا

يُحِيل : لا يقيم عليه الحد ، لاحتمال أنه شرب ما ليس بخمر ، أو شربها جاهلا بها ، أو ومكرها نحو ذلك ، وقيل : يجلد إذا عرف أن ذلك مسكر ، وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم ، من الصحابة كعثمان ، وعلى ، وابن مسعود ؛ وعليه تدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى اصطلح عليه الناس ، وهو مذهب مالك وأحمد فى غالب نصوصه وغيرهما .

والحشيشة المصنوعة من ورق العنب حرام أيضا ، يجلد صاحبها كما يجلد شارب الخمر ، وهى أخبث من الخمر ، من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير فى الرجل تخنث وديانة<sup>(١)</sup> وغير ذلك من الفساد ، والخمر أخبث ، من جهة أنها تفضى إلى المخاصمة والمقاتلة ، وكلاهما يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة .

وقد توقف بعض الفقهاء المتأخرين فى حدها ، ورأى أن آكلها يعزر بما دون الحد ، حيث ظنها تغير العقل من غير طرب بمنزلة البنج ، ولم نجد للعلماء المتقدمين فيها كلاما ، وليس كذلك ، بل آكلوها ينشون عنها ويشتهونها . كشراب الخمر وأكثر ، وتصدهم عن ذكر الله ، وعن الصلاة إذا أكثروا منها ، مع ما فيها من الفساد الأخرى من الديانة والخنث ، وفساد المزاج والعقل وغير ذلك .

---

( ١ ) الديانة : صفة للديوث وهو التهاون فى شرفه وعرضه

لكن لما كانت جامدة مطعومة ليست شراباً ، تنازع الفقهاء .  
 في نجاستها ، على ثلاثة أقوال : في مذهب أحمد وغيره ، فقليل هي نجسة .  
 كالخمر المشروبة وهذا هو الاعتبار الصحيح ، وقيل : لا ، لجودها ،  
 وقيل : يفرق بين جامدها ومائعها . وبكل حال فهي داخلة فيما  
 حرمه الله ورسوله ، من الخمر والمسكر لفظاً أو معنى قال أبو موسى .  
 الأشعري رضي الله عنه : يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا  
 نصنعهما باليمن ، البتع (١) - وهو من العسل ينبذ حتى يشتد . والمزور  
 وهو من الذرة والشعير حتى يشتد . قال : وكان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ، قد أعطى جوامع الكام بخواتيمه . فقال : « كل  
 مسكر حرام » . متفق عليه في الصحيحين . وعن النعمان بن بشير ،  
 رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن من الخنطة  
 خمرأ ومن الشعير خمرأ ، ومن الزبيب خمرأ ، ومن التمر خمرأ ،  
 ومن العسل خمرأ وأنا أنهي عن كل مسكر ، . رواه أبو داود .  
 وغيره ، ولكن هذا في الصحيحين . عن عمر موقوفاً عليه ، أنه  
 خطب به على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « الخمر  
 ما خامر (٢) العقل » .

( ١ ) البتع : من ينبذ العسل

( ٢ ) خامر العقل : خالطه

وعن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :  
« كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » . وفي رواية : « كل مسكر  
خمر ، وكل خمر حرام » . رواهما مسلم في صحيحه .

وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق<sup>(١)</sup> منه ، فملاء  
الكف منه حرام » . قال الترمذى حديث حسن ، وروى أهل  
السنن ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من وجوه ، أنه قال :  
« ما أسكر كثيره ، فقليله حرام » . وصححه الحافظ ، وعن جابر  
رضى الله عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، عن شراب  
يشربونه بأرضهم من الذرة ، يقال له : المزر . فقال : أمسكر  
هو ؟ قال : نعم . فقال : كل مسكر حرام . إن على الله عهداً لمن  
شرب المسكر ، أن يسقيه من طينة الخبال . قالوا : يا رسول الله ،  
وما طينة الخبال ؟ قال : عرق أهل النار ، . رواه مسلم في صحيحه .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
قال : « كل محرم خمر ، وكل مسكر حرام » . رواه أبو داود .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة ، جمع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، بما أوتيته من جوامع الكلم ، كل ما غطى

---

( ١ ) الفرق : كانت مكيلاً معروفاً يسم حوالى ستة عشر رطلاً

العقل وأسكر ، ولم يفرق بين نوع ونوع ، ولا تأثير لكونه  
مأ كولا أو مشروباً . على أن الخمر قد يصطبغ<sup>(٢)</sup> فيها ، والحشيشة قد  
تذاب في الماء وتشرب ، فكل خمر يشرب ويؤكل ، والحشيشة تؤكل  
وتشرب ، وكل ذلك حرام ، وإنما لم يتكلم المتقدمون في  
خصوصها ، لأنه إنما حدث أكلها من قريب ، في أواخر المائة  
السادسة ، أو قريباً من ذلك ، كما أنه قد أحدثت أشربة مسكرة ،  
بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما داخلة في الكلام الجوامع من  
الكتاب والسنة .

#### ثانياً - حد القذف

ومن الحدود التي جاء بها الكتاب والسنة ، وأجمع عليها  
المسلمون حد القذف ، فإذا قذف الرجل محصناً بالزنا أو اللواط ،  
وجب عليه الحد ثمانون جلدة ، والمحصن هنا هو الحر العفيف ،  
وفي باب حد الزنا ، هو الذي وطئ وطئاً كاملاً في نكاح تام .

\* \* \*

---

( ٢ ) يصطبغ : الاصطباغ هو الالوان

## الفصل السابع

المعاصي التي ليس فيها حد مقدر وبيان الجمل الثماني

١ - المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة ، كالذي يقبل الصبي والمرأة الأجنبية ، أو يباشر بلا جماع أو يأكل ما لا يحل كالدم والميتة ، أو يقذف الناس بغير الزنا ، أو يسرق من غير حرز ، أو شيئا يسيراً ، أو يخون أمانته ، كولاية أموال بيت المال أو الوقوف ، ومال اليتيم ونحو ذلك ، إذا خانوا فيها ، وكالوكلاء والشركاء ، إذا خانوا ، أو يغش في معاملته ، كالذين يغشون في الأطعمة والثياب ونحو ذلك ، أو يطفف المكيال والميزان ، أو يشهد بالزور أو يلغن شهادة الزور . أو يرتشى في حكمه ، أو يحكم بغير ما أنزل الله ، أو يعتدى على رعيته ، أو يتعزى بعزاه (١) الجاهلية ، أو يلبي داعي الجاهلية ، إلى غير ذلك من أنواع المحرمات . فهؤلاء يعاقبون تعزيراً وتنكيلاً وتأديباً ، بقدر ما يراه الوالي ، على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقلته ، فإذا كان كثيراً زاد في العقوبة ، بخلاف ما إذا كان قليلاً ، وعلى حسب حال المذنب ، فإذا كان من المدمنين على الفجور ، زيد في

---

( ١ ) أي يدعو بدعوة الجاهلية كالصبيّة



عقوبته ، وبخلاف المقل من ذلك ، وعلى حسب كبر الذنب وصغره ، فيعاقب من يتعرض لنساء الناس وأولادهم ، ما لا يعاقبه من لم يتعرض إلا لمرأة واحدة أو صبي واحد ،

وليس لأقل التعزير حد ، بل هو بكل ما فيه إيلاام الإنسان ، من قول وفعل ، وترك قول ، وترك فعل ، فقد يعزر الرجل بوعظه وتوبيخه والإغلاظ له ، وقد يعزر بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب ، إذا كان ذلك هو المصلحة ، كما هجر النبي صلى الله وسلم وأصحابه : « الثلاثة الذين خلفوا »<sup>(١)</sup> ، وقد يعزر بعزله عن ولايته ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعزرون بذلك ، وقد يعزر بترك استخدامهم في جند المسلمين ، كالجند المقاتل ، إذا فر عن الزحف ، فإن الفرار من الزحف من الكبار ، وقطع خبزه نوع تعزير له ، وكذلك الأمير إذا فعل ما يستعظم فعزله من الإمارة تعزير له .

وكذلك قد يعزر بالحبس ، وقد يعزر بالضرب ، وقد يعزر بتسويد وجهه وإركابه على دابة مقلوباً ، كما روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أنه أمر بذلك في شاهد الزور ، فإن الكاذب سود الوجه ، فسود وجهه ، وقلب الحديث ، فقلب ركوبه . وأما أعلاه ، فقد قيل : « لا يزاد على عشرة أسواط » .

---

( ١ ) في غزوة تبوك تخلف ثلاثة من أصحاب الرسول . كتب ومالك وصرارة ، فأمر النبي باعتزالهم ثم صفح عنهم .

وقال كثير من العلماء لا يبلغ به الحد ، ثم هم على قولين : منهم من يقول : « لا يبلغ به أدنى الحدود » : لا يبلغ بالحر أدنى حدود الحر وهي الأربعون أو الثمانون ، ولا يبلغ بالعبد أدنى حدود العبد وهي العشرون أو الأربعون وقيل : بل لا يبلغ بكل منهما حد العبد ، ومنهم من يقول : لا يبلغ بكل ذنب حد جنسه ، وإن زاد على حد جنس آخر ، فلا يبلغ بالسارق من غير حرز قطع اليد ، وإن ضرب أكثر من حد القاذف ، ولا يبلغ بمن فعل ما دون الزنا حد الزاني ، وإن زاد على حد القاذف . كما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « أن رجلا نقش على خاتمه ، وأخذ بذلك من بيت المال ، فأمر به فضرب مائة ضربة ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ضربة ، ثم ضربه في اليوم الثالث مائة ضربة » . وروى عن الخلفاء الراشدين ، في رجل وامرأة وجدا في لحاف : « يضربان مائة » . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في الذي يأتي جارية امرأته ، إن كانت أختها له : « جلد مائة » ، وإن لم تكن أختها له : « رجم » . وهذه الأقوال في مذهب أحمد وغيره ، والقولان الأولان في مذهب الشافعي وغيره .

وأما مالك وغيره ، فحكى عنه : « أن من الجرائم ما يبلغ به القتل » . وواقفه بعض أصحاب أحمد ، في مثل الجاسوس المسلم ، إذا تجسس للعدو على المسلمين ، فإن أحمد يتوقف في قتله ، ويجوز

مالك وبعض الحنابلة كابن عقيل قتله ومنعه أبو حنيفة ، والشافعي  
ببعض الحنابلة ، كالقاضي أبي يعلى :

وجوز طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها : قتل  
الداعية إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة ، وكذلك كثير من أصحاب  
مالك ، وقالوا : إنما جوز مالك وغيره قتل القدرية (١) لأجل  
الفساد في الأرض ، لا لأجل الردة ، وكذلك قد قيل في قتل  
الساحر ، فإن أكثر العلماء على أنه يقتل ، وقد روى عن جندب  
رضي الله عنه موقوفاً مرفوعاً « أن حد الساحر ضربه بالسيف ،  
رواه الترمذي وعن عمر وعثمان وحفصة وعبد الله بن عمر  
وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، قتله . فقال بعض العلماء :  
لأجل الكفر ، وقال بعضهم ، لأجل الفساد في الأرض . لكن  
جمهور هؤلاء يرون حداً ، وكذلك أبو حنيفة يعزر بالقتل فيما  
تكرر من الجرائم ، إذا كان جنسه يوجب القتل ، كما يقتل  
من تكرر منه اللواط ، أو اغتيال النفوس لأخذ المال  
ونحو ذلك .

وقد يستدل على أن المفسد متى إذا لم ينقطع شره إلا بقتله ،  
فإنه يقتل . بما رواه مسلم في صحيحه ، عن عرفة الأشجعي

---

( ١ ) طائفة تقول في القدر ما يخالف الاسلام

رضى الله عنه ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من  
أناكم وأمركم جميع على رجل واحد ، يريد أن يشق (١) عصاكم ،  
أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » . وفي رواية « ستكون هنات (٢)  
وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة ، وهي جميع فاضربوه  
بالسيف كاتناً من كان » . كذلك قد يقال في أمره ، بقتل شارب  
الخمر في الرابعة ، بدليل ما رواه أحمد في المسند ، عن ديلم الحميري  
رضى الله عنه . قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
فقلت يا رسول الله : إنا بأرض نعالج (٣) بها عملاً شديداً ، وإنا  
نتخذ شراباً من القمح ، نتقوى به على أعمالنا ، وعلى برد بلادنا .  
فقال : هل يسكر ؟ قلت نعم . قال : فاجتنبوه . قلت إن الناس  
غير تاركيه ، قال : فإن لم يتركوه فاقتلوه . وهذا لأن المفسد كالصائل (٤)  
فإذا لم يندفع الصائل إلا بالقتل قتل .

وإجماع ذلك أن العقوبة نوعان : أحدهما : على ذنب ماض ،  
جزاء بما كسب نكالا من الله ، كجلد الشارب والقاذف ، وقطع  
المحارب والسارق ، والثاني : العقوبة لتأدية حق واجب ، وترك  
محرم في المستقبل ، كما يستتاب المرتد حتى يسلم ، فإن تاب ، وإلا

---

( ١ ) يخرج على الجماعة

( ٢ ) الهات جمع هينة وهي المر

( ٣ ) نعالج : نباشر عملياً

( ٤ ) الصائل : المعتدى المستخف

فقتل . وكما يعاقب تارك الصلاة والزكاة وحقوق الأديين حتى يؤدوها ، فالتعزير في هذا الضرب أشد منه في الضرب الأول . ولهذا يجوز أن يضرب هذا مرة بعد مرة ، حتى يؤدي الصلاة الواجبة ، أو يؤدي الواجب عليه ، والحديث الذي في الصحيحين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله ، قد فسرهُ طائفة من أهل العلم ، بأن المراد بحدود الله ما حرم بحق الله ، فإن الحدود في لفظ الكتاب والسنة ، يراد بها الفصل بين الحلال والحرام ، مثل آخر الحلال وأول الحرام فيقال في الأول [ تلك حدود الله فلا تعتدوها ] ويقال في الثاني : [ تلك حدود الله فلا تقربوها ]

وأما تسمية العقوبة المعزرة حداً ، فهو عرف حادث ، ومراد الحديث : أن من ضرب لحق نفسه ، كضرب الرجل امرأته في النشوز لا يزيد على عشر جلادات .

٢ - والجلد الذي جاءت به الشريعة : هو الجلد المعتدل بالسوط ، فإن خيار الأمور أوساطها . قال علي رضي الله عنه : « ضرب بين ضربين ، وسوط بين سوطين ، ولا يكون الجلد بالعصى ولا بالمقارع (١) ، ولا يكتفى فيه بالدرّة (٢) ، بل الدرّة تستعمل في التعزير .

(١) جمع مقرعة وهي كالسوط (٢) الدرّة: بكسر الدال ، ما يضرب بها .

أما الحدود ، فلا بد فيها من الجلد بالسوط ، كان عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه ، يؤدب بالدرة ؛ فإذا جاءت الحدود  
دعا بالسوط ، ولا تجرد ثيابه كلها ، بل ينزع عنه ما يمنع  
ألم الضرب ، من الحشايا والفراء ونحو ذلك ، ولا يربط إذا  
لم يحتج إلى ذلك ، ولا يضرب وجهه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم .  
قال : « إذا قاتل أحدكم فليترك <sup>(١)</sup> الوجه ولا يضرب مقاتله ، .  
فإن المقصود تأديبه لا قتله ، ويعطى كل عضو حظه من الضرب ،  
كالظهر والأكتاف ، والفخذين ونحو ذلك .

• • •

---

(١) فليترك : أى فليجتنب



## الفصل الثامن

### جهاد الكفار . . القتال الفاضل

العقوبات التي جاءت بها الشريعة لمن عصى الله ورسوله  
نوعان : أحدهما : عقوبة المقدور عليه ، من الواحد والعدد  
كما تقدم ، والثاني : عقاب الطائفة الممتعة ، كالتى لا يقدر عليها  
إلا بقتال فاضل ، هذا هو جهاد الكفار أعداء الله ورسوله ،  
فكل من بلغته دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى دين الله  
الذى بعثه به فلم يستجب له ، فإنه يجب قتاله [ حتى لا تكون  
فتنة ويكون الدين كله لله ] .

وكان الله لما بعث نبيه ، وأمره بدعوة الخلق إلى دينه ، لم  
يأذن له في قتل أحد على ذلك ولا قتاله ، حتى هاجر إلى المدينة،  
فأذن له وللمسلمين بقوله تعالى : [ أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا  
وإن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق  
إلا أن يقولوا ربنا الله . ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض  
لهدمت صوامع وبيع<sup>(١)</sup> وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً

---

(١) صوامع ويم أما كن لمبادة وغيرها لتصارى وغيرهم .

ولينصرن الله من ينصره . إن الله لقوى عزيز . الذين إن مكناهم  
في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا  
عن المنكر ، والله عاقبة الأمور . .

ثم إنه بعد ذلك أوجب عليهم القتال بقوله تعالى : [ كتب  
عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير  
لكم . وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم  
لا تعلمون ] وأكد الإيجاب ، وعظم أمر الجهاد ، في عامة السور  
المدينة . ودم التاركين له ، ووصفهم بالنفاق ومرض القلوب ،  
فقال تعالى : [ قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم  
وعشيرتكم وأموال اقترفتموها (١) وتجارة تخشون كسادها ،  
ومساكن ترضونها ، أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله  
فتربصوا حتى يأتي الله بأمره ، والله لايهدي القوم الفاسقين ] . وقال  
الله تعالى : [ إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا  
وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون ] .  
وقال تعالى : [ فإذا أنزلت سورة محكمة ، وذكر فيها القتال ، رأيت  
الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر المغشى عليه من الموت .  
فأولى لهم . طاعة وقول معروف ، فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله  
لكان خيراً لهم . فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض

---

(١) اقترفتموها : اكتسبتموها

وتقطعوا أرحامكم [ وهذا كثير في القرآن ؛ وكذلك تعظيمه  
وتعظيم أهله في سورة الصف التي يقول فيها : ] يا أيها الذين آمنوا ،  
هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . تؤمنون بالله  
ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ؛ ذلكم  
خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات  
تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ، ذلك الفوز  
العظيم ، وأخرى تحبونها ، نصر من الله وفتح قريب وبشر  
المؤمنين [ . وكقوله تعالى : ] أجمعتم سقاية الحاج وعمارة  
المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله ،  
لا يسترون عند الله ، والله لا يهدي القوم الظالمين . الذين آمنوا  
وهاجروا وحاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة  
عند الله ، وأولئك هم الفائزون . يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان  
وجنات لهم فيها نعيم مقيم . خالدين فيها أبدا . إن الله عنده أجر  
عظيم [ وقوله تعالى : ] من يرتد منكم عن دينه ، فسوف يأتي  
الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين  
يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه  
من يشاء ، والله واسع عليم [ وقال تعالى : ] ذلك بأنهم  
لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة (١) في سبيل الله ولا يبطؤون

---

( ١ ) الخمصة : الجوع .

موطئا يغىظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا كسب لهم به عمل صالح ، إن الله لا يضيع أجر المحسنين . ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ، ولا يقطعون واديا إلا كتب لهم ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون (١) ]

فذكر ما يولده عن أعمالهم ، وما يباشرونه من الأيمان . والأمر بالجهاد ، وذكر فضائله في الكتاب والسنة ، أكثر من أن يحصر ، ولهذا كان أفضل ما تطوع به الإنسان ، وكان باتفاق العلماء أفضل من الحج والعمرة ، ومن الصلاة التطوع ، والصوم التطوع ، كما دل عليه الكتاب والسنة ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد » . وقال : « إن في الجنة لمائة درجة ، ما بين الدرجة والدرجة ، كما بين السماء والأرض ، أعدها الله للمجاهدين في سبيله ، متفق عليه . وقال : « من اغبر قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار » . رواه البخاري ، وقال صلى الله عليه وسلم : « رباط (٢) يوم وليلة ، خير من صيام شهر وقيامه . وإن مات أجرى عليه عمله الذي كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن الفتان (٣) » .

---

(١) ذروة : أعلى

(٢) رباط : حراسة الحدود براً وبحراً

(٣) الفتان : مفردا فتن ، ما يفتن الميت في قبره

رواه مسلم. وفي السنن « رباط يوم في سبيل الله ، خير من ألف ..  
يوم فيما سواه من المنازل ، . وقال صلى الله عليه وسلم : « عيذان ..  
لا تمسهما النار . عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس في ..  
سبيل الله ، . قال الترمذى حديث حسن . وفي مسند الإمام أحمد :  
« حرس ليلة في سبيل الله ، أفضل من ألف ليلة يقام ليها ، ويصام ..  
نهارها ، وفي الصحيحين : « أن رجلا قال : يا رسول الله ، أخبرني ..  
بشيء يعدل الجهاد في سبيل الله ، قال : لا تستطيع . قال : أخبرني ..  
قال . هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تصوم لا تفطر ، وتقوم ..  
لا تفتر ؟ قال : لا : قال : فذلك الذي يعدل الجهاد ، وفي السنن ..  
أنه قال صلى الله عليه وسلم : « إن لكل أمة سياحة ، وسياحة ..  
أمتي الجهاد في سبيل الله ، .

وهذا باب واسع، لم يرد في ثواب الأعمال وفضلها ، مثل ماورد ..  
فيه ، فهو ظاهر عند الاعتبار ، فإن نفع الجهاد عام لفاعله ولغيره ..  
في الدين والدنيا ، ومشتمل على جميع أنواع العبادات الباطنة ..  
والظاهرة، فإنه مشتمل من محبة الله تعالى والإخلاص له . والتوكل ..  
عليه ، وتسليم النفس والمال له ، والصبر والزهد ، وذكر الله وسائر ..  
أنواع الأعمال ، على ما لا يشتمل عليه عمل آخر ، والقائم به من ..  
الشخص والأمة بين إحدى الحسنين دائما ، إما النصر والظفر ، ..  
وإما الشهادة والجنة .

ثم إن الخلق لا بد لهم من محيا وممات ، فقيه استعمال محياهم  
ومماتهم في غاية سعادتهم في الدنيا والآخرة ، وفي تركه ذهاب السعادتين  
أو نقصهما . فإن من الناس من يرغب في الأعمال الشديدة في  
الدين أو الدنيا ، مع قلة منفعتها ، فالجهاد أنفع فيهما من كل عمل  
شديد ، وقد يرغب في ترقية نفسه حتى يصادفه الموت فموت الشهيد  
أيسر من كل ميتة ، وهي أفضل الميتات .

وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد . ومقصوده هو أن  
يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا ، فمن منع هذا  
قوتل باتفاق المسلمين ، وأما من لم يكن من أهل الممانعة المقاتلة ،  
كالنساء والصبيان ، والراهب والشيخ الكبير ، والأعمى والزمن (١)  
ونحوهم فلا يقتل عند جمهور العلماء ، إلا أن يقاتل بقوله أو بفعله ،  
وإن كان بعضهم يرى إباحة قتل الجميع لمجرد الكفر إلا النساء  
والصبيان لكونهم ما لا للمسلمين ، والأول هو الصواب ، لأن  
القتال هو ذن يقاتلنا ، إذا أردنا إظهار دين الله ، كما قال الله تعالى :  
« وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب  
المعتدين » . وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه مر على  
امرأة مقتولة في بعض مغازيه ، قد وقف عليها الناس . فقال :  
ما كانت هذه لتقاتل . وقال لأحدهم . « الحق خالداً قتل له :

---

( ١ ) الزمن : بكسر الهمزة هو صاحب العامة المستديرة



لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا<sup>(١)</sup> . وفيها أيضا عنه صلى الله عليه وسلم .  
أنه كان يقول : « لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة » .  
وذلك أن تعالى أباح من قتل النفوس ، ما يحتاج إليه في صلاح  
الخلق ، كما قال تعالى : « والفتنة أكبر من القتل » . أى أن القتل  
وإن كان فيه شر وفساد ، ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ،  
ما هو أكبر منه ، فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن  
مضرة كفره إلا على نفسه . ولهذا قال الفقهاء : « إن الداعية إلى  
البدع المخالفة للكتاب والسنة ، يعاقب بما لا يعاقب به الساكت ،  
وجاء في الحديث : « أن الخطيئة إذا أخفيت ، لم تضر إلا صاحبها ؛  
ولكن إذا ظهرت فلم تكرر ضرت العامة » .

ولهذا أوجبت الشريعة قتال الكفار . ولم توجب قتل المقدور  
عليهم منهم ، بل إذا أسر الرجل منهم في القتال ، أو غير القتال ،  
مثل أن تلقيه السفينة إلينا أو يضل الطريق أو يؤخذ بحيلة ، فإنه  
يفعل فيه الإمام الأصلاح من قتله ، أو استبعاده ، أو المن عليه ،  
أو مفاداته<sup>(٢)</sup> ، بمال أو نفس ، عند أكثر الفقهاء كما دل عليه الكتاب  
والسنة ، وإن كان من الفقهاء من يرى المهن عليه ومفاداته .  
منسوخا .

---

(١) العسيف : الأجير

(٢) المن عليه معناه إطلاق سراحه دون مقابل والمفاداة معناها قبول الفدية .

فأما أهل الكتاب والمجوس فيقاتلون حتى يسلموا ، أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .

ومن سواهم فقد اختلف الفقهاء في أخذ الجزية منهم إلا أن عامتهم لا يأخذونها من العرب ، وأما طائفة ممتعة انتسبت إلى الإسلام ، وامتنعت من بعض شرائع الظاهرة المتواترة ، فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين ، حتى يكون الدين كله لله ، كما قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، وسائر الصحابة رضي الله عنهم ، مانعي الزكاة . وكان قد توقف في قتالهم بعض الصحابة . ثم اتفقوا ، حتى قال عمر بن الخطاب لأبي بكر رضي الله عنهما : « كيف تقاتل الناس ؟ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فإذا قالوها . فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله . » فقال له أبو بكر : فإن الزكاة من حقها والله لو منعوني عناقاً<sup>(١)</sup> كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لقاتلتهم على منعها قال عمر : فما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من وجوه كثيرة أنه أمر بقتال الخوارج — فني الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

---

(١) العناق : الأنثى من أولاد المزد قبل بلوغ النية .

وسلم يقول : « سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام (١) ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة . » وفي رواية لمسلم عن علي رضي الله عنه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يخرج قوم من أمتي يقرءون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ، ولا صيامهم إلى صيامهم بشيء ، يقرءون القرآن بحسبونه أنه لهم وهو عليهم لا تجاوز قراءتهم تراقيهم (٢) يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم لا تكلموا على العمل . » وعن أبي سعيد ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في هذا الحديث : « يقتلون أهل الإيمان . ويدعون أهل الأوثان ، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد . » متفق عليه . وفي رواية لمسلم : « تكون أمتي فرقتين فتخرج من بينهما سارقة ما يلي قتلهم أو الطائفتين بالحق » فهؤلاء الذين قتلهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ، لما حصلت الفرقة بين أهل العراق والشام وكانوا يسمون الحورية (٣)

(١) الأحلام : هي العقول

(٢) تراقي : مفرد ما ترفوة وهي مقدم الحلق في أعلى الصدر

(٣) الحورية : فرقة من الخوارج .

بين النبي صلى الله عليه وسلم أن كلا الطائفتين المفترقتين من أمته وأن أصحاب على أولى بالحق ، ولم يحرض إلا على قتال أولئك المارقين الذين خرجوا من الإسلام وفارقوا الجماعة واستحلوا دماءهم من سواهم من المسلمين وأموالهم فثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، أنه يقاتل من خرج عن شريعة الإسلام وإن تكلم بالشهادتين .

وقد اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الرابعة ، كركعتي الفجر ، هل يجوز قتالها ؟ على قولين : فأما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة . فيقاتل عليها بالاتفاق ، حتى يلتزموا أن يقيموا الصلوات المكتوبات ويؤدوا الزكاة ويصوموا شهر رمضان ، ويحجوا البيت يلتزموا ترك المحرمات ، من نكاح الأخوات والخباث والاعتداء على المسلمين في النفوس والأموال ونحو ذلك ، وقال هؤلاء واجب ابتداء ، بعد لوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم إليهم ، بها يقاتلون عليه ، فأما إذا بدءوا المسلمين في قتالهم كما ذكرناه في قتال الممتنعين من المعتدين قطاع الطرق وأبلغ الجهاد الواجب للكفار والممتنعين عن بعض الشرائع كمنع الزكاة والخوارج ونحوهم ، يجب ابتداء ودفعاً ، فإذا كان ابتداء فهو فرض على الكفاية ، إذا قام به البعض سقط الفرض عن الباقي ، وكان الفضل لمن قام به كما قال الله تعالى : [ لا يستوى

القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر<sup>(١)</sup> [...] الآية. فأما إذا أراد العدو الهجوم على المسلمين، فإنه يصير دفعه واجبا على المقصودين كلهم، وعلى غير المقصودين، لإيعاتهم كما قال الله تعالى [ وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ] وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بنصر المسلم وسواء أكان الرجل من المرتزقة للقتال أو لم يكن، وهذا يجب بحسب الإمكان على كل أحد بنفسه وماله، مع القلة والكثرة والمشى والركوب. كما كان المسلمون لما قصدتهم العدو عام الخندق، ولم يأذن الله في تركه أحدا. أذن في ترك الجهاد ابتداء لطلب العدو، الذي قسمهم فيه إلى قاعد وخارج، بل ذم الذين يستأذنون النبي صلى الله عليه وسلم يقولون إن يوتنا عورة وما هي بعورة إن يريدون إلفارا [ فهذا دفع عن الدين والحرمة والأنفس، وهو قتال اضطرار وذلك قتال اختيار، للزيادة في الدين وإعلانه وإيرهاب العدو، كغزاة تبوك ونحوها، فهذا النوع من العقوبة، هو للطوائف الممتنعة فأما غير الممتنعين من أهل ديار الإسلام ونحوهم فيجب إلزامهم بالواجبات التي هي مباني الإسلام الخمس وغيرها، من أداء الأمانات والوفاء بالعهود في المعاملات وغير ذلك.

فمن كان لا يصلح من جميع الناس رجالهم ونسائهم فإنه يؤمر

---

(١) أولو الضرر : العاجزون عن الجهاد

بالصلاة ، فإن امتنع عوقب حتى يصلى بإجماع العلماء ، ثم إن أكثرهم  
يوجبون قتله إذا لم يصلى ، فيستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وهل  
يقتل كافراً أو مرتداً أو فاسقاً ؟ على قولين مشهورين فى مذهب  
أحمد وغيره ، والمنقول عن أكثر السلف يقضى كفره ، وهذا  
مع الإقرار بالواجب .

فأما من جحد الواجب فهو كافر بالاتفاق ، بل يجب على  
الأولياء (١) أن يأمرُوا الصبي بالصلاة ، إذا بلغ سبعاً ، ويضربوه  
عليها لعشر ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : «روهم بالصلاة  
لسبع واضربوهم عليها لعشر ، وفرقوا بينهم فى المضاجع» .

وكذلك ما تحتاج إليه الصلاة من الطهارة الواجبة ونحوها ، ومن  
تمام ذلك تعاهد (٢) مساجد المسلمين وأئمتهم وأمرهم بأن يصلوا بهم  
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : «صلوا كما رأيتمونى  
أصلى» . رواه البخارى ، وصلى مرة بأصحابه على طرف المنبر ،  
فقال : «إنما فعلت هذا لتأتموا بى ولتعلموا صلاتى» .

وعلى إمام الناس فى الصلاة وغيرها أن ينظر لهم ، فلا يفوتهم  
ما يتعلق بفعله من كمال دينهم ، بل على إمام الصلاة أن يصلى بهم  
صلاة كاملة ولا يقتصر على ما يجوز للمنفرد ، والاقتصار عليه

---

(١) الأولياء : أولياء الأمور

(٢) تعاهد : رعاية



من قدر الأجزاء إلا لعذر ، وكذلك على إمامهم في الحج ، وأميرهم في الحرب ، ألا ترى أن الوكيل والولي في البيع والشراء عليه أن يتصرف لموكله ولموليه على الوجه الأصح له في ماله ؟ وهو في مال نفسه ، يفوت نفسه ما شاء ، فأمر الدين أهم وقد ذكر الفقهاء هذا المعنى .

ومتى اهتمت الولاية بإصلاح دين الناس ، صلح للطائفتين دينهم ودنياهم ، وإلا اضطربت الأمور عليهم ، وملاك ذلك كله حسن النية للرعية ، والتوكل عليه ، فإن الإخلاص والتوكل جماع صلاح الخاصة والعامة ، كما أمرنا أن نقول في صلاتنا : « إياك نعبد ، وإياك نستعين » ، فإن هاتين الكلمتين قد قيل : إنهما يجمعان معاني الكتب المنزلة من السماء . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان مرة في بعض مغازيه ، فقال : يا مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين فجعلت الرأس تند (١) عن كواهلها (٢) ، وقد ذكر ذلك في غير موضع من كتابه كقوله : « فاعبده وتوكل عليه ، وقوله تعالى [ عليه توكلت وإليه أنيب ] وكان النبي صلى الله عليه وسلم : إذا ذبح أضحيته يقول : اللهم منك ولك . » . وأعظم عون لولي الأمر خاصة ، ولغيره عامة ، ثلاثة أمور :

---

(١) تند : تنفصل

(٢) كواهل : جمع كاهل مابين الكتفين

أحدهما : الإخلاص لله والتوكل عليه بالدعاء وغيره ، وأصل ذلك المحافظة على الصلوات بالقلب والبدن .

الثاني : الإحسان إلى الخلق بالنفع والمال الذي هو الزكاة .  
الثالث : الصبر على أذى الخلق وغيره من النوائب ، ولهذا جمع الله بين الصلاة والصبر ، كقوله تعالى في موضوعين : [واستعينوا بالصبر والصلاة] وكقوله تعالى : [وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً (١) من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين . واصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين] وقوله تعالى [ فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ] وكذلك في سورة ق [ فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ] وقال تعالى [ ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون فسبح بحمد ربك ، وكن من الساجدين ]

وأما قرانه بين الصلاة والزكاة في القرآن فكثير جداً ، فبالقيام بالصلاة والزكاة والصبر ، يصلح حال الراعي والرعية ، إذا عرف الإنسان ما يدخل في هذه الأسماء الجامعة ، يدخل في الصلاة من ذكر الله تعالى ودعائه ، وتلاوة كتابه ، وإخلاص الدين له ، والتوكل عليه ، وفي الزكاة بالإحسان إلى الخلق بالمال والنفع ،

---

(١) زلف الليل: أوائله وأواخره.

من نصر المظلوم ، وإغاثة الملهوف ؛ وقضاء حاجة المحتاج . ففي الصحيحين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « كل معروف صدقة ، فیدخل فيه كل إحسان ، ولو يبسط الوجه والكلمة الطيبة ففي الصحيحين ، عن علي بن حاتم رضى الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ، وينظر أشأم (١) منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ، فينظر أمامه فتستقبله النار ، فمن استطاع منكم أن يتقى النار ولو بشق تمرة فليفعل ، فإن لم يجد فبكلمة طيبة . »

وفي السنن ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، « لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك ووجهك إليه منبسط ، ولو أن تفرغ من دلوك في إناء المستسقي (١) ، وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن أثقل ما يوضع في الميزان الخلق الحسن ، وروى عنه صلى الله عليه وسلم ، أنه قال لأم سلمة : « يا أم سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة ، وفي الصبر احتمال الأذى وكظم الغيظ ، والعفو عن الناس ، ومخالفة الهوى ، وترك الأشر والبطر (٢) ، كما قال تعالى : [ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها

---

(١) أشأم منه : شماله .

(٢) المستسقي : طالب الماء .

(٣) الأشر والبطر : الطغيان وعدم الرضا في كل شيء .

منه ، إنه ليؤوس كفور . ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني ، ، إنه لفرح فخور . إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات ، أولئك لهم مغفرة وأجر كبير [ وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ] خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين [ . وقال تعالى ] وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء ، والكافلين الغيظ والعافين عن الناس ، والله يحب المحسنين [ . وقال تعالى ] ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم . وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم . وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه هو السميع العليم [ . وقال تعالى ، [ وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين ] .

وقال الحسن البصري رحمه الله عليه : « إذا كان يوم القيامة نادى مناد من بطان<sup>(١)</sup> العرش : ألا ليقم من وجب أجره على الله فلا يقوم إلا من عفا وأصلح ، . فليس حسن النية بالرعية والإحسان إليهم ، أن يفعل ما يهوونه ويترك ما يكرهونه ، فقد قال الله تعالى : [ ولوا تبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض

---

(١) البطان : الجوف .

ومن فيهن [ . وقال تعالى للصحابه ] واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم<sup>(١)</sup> [ وإنما الإحسان إليهم فعل ما ينفعهم في الدين والدنيا ، ولو كرهه من كرهه ، لكن ينبغي له أن يرفق بهم فيما يكرهونه . ففي الصحيحين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « ما كان الرفق في شيء إلا زانه ، ولا كان العنف في شيء إلا شانه » . وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف » .

وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه يقول : والله لأريدن أن أخرج لهم المرة من الحق ، فأخاف أن ينفروا عنها ، فأصبر حتى تجيء الحلوة من الدنيا ، فأخرجها معهم . فإذا نفروا لهذه سكنوا لهذه ،

وهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا أتاه طالب حاجة لم يرده إلا بها ، أو بميسور من القول . وسأله مرة بعض أقاربه أن يوليّه على الصدقات ، ويرزقه منها ، فقال : « إن الصدقة لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد ، فمنعهم إياها وعوضهم من النية . وتحاكم إليه علي ، وزيد ، وجعفر ، في ابنة حمزة ، فلم يقض بها لواحد منهم ، ولكن قضى بها لخالتها ، ثم إنه طيب قاب كل واحد منهم

---

(١) العنت : المشقة .

بكلمة حسنة فقال لعل : « أنت منى وأنا منك » . وقال لجعفر :  
« أشبهت خالقى وخالقى » ، وقال لزيد : « أنت أخونا ومولانا » .  
فهكذا يذبح لولى الأمر فى قسمه وحكمه فإن الناس دائما يسألون  
ولى الأمر ما لا يصلح بذله من الولايات والأموال والمنافع والوجود  
والشفاعة فى الحدود وغير ذلك فيعوضهم من جهة أخرى إن  
أمكن ، أو يردهم بميسور من القول ، مالم يحتاج إلى الإغلاظ ، فإن  
رد السائل يؤلمه خصوصا من يحتاج إلى تأليفه وقد قال الله تعالى  
[ وأما السائل فلا تنهر ] . وقال الله تعالى : [ وآت ذا القربى حقه  
والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا ] إلى قوله : [ وإما تعرض  
عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا ميسورا ] .

وإذا حكم على شخص فإنه قد يتأذى ، فإذا طيب نفسه بما  
يصلح من القول والعمل كان ذلك تمام السياسة ، وهو نظير ما  
يعطيه الطبيب للمريض . من الطبيب الذى يسوغ الدواء الكريه ،  
وقد قال الله لموسى عليه السلام لما أرسله إلى فرعون : [ فقولا  
له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى ] وقال النبى صلى الله عليه وسلم  
لمعاذ بن جبل ، وأبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما لما بعثهما  
إلى اليمن « يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا ،  
وبال مرة أعرابى فى المسجد فقام أصحابه إليه فقال : « لا تزرموه



أى لا تقطعوا عليه بوله . ثم أمر بدلو من ماء فصب عليه ، وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ،  
والحديثان في الصحيحين .

وهذا ما يحتاج إليه الرجل في سياسة نفسه وأهل بيته ورعيته ،  
فإن النفوس لا تقبل الحق إلا بما تستعين به من حظوظها التي هي  
محتاجة إليها ، فيكون تلك الحظوظ عبادة لله وطاعة له مع  
النية الصالحة ، ألا ترى أن الأكل والشرب واللباس واجب على  
الإنسان ؟ حتى لو اضطر إلى الميتة وجب عليه الأكل عند عامة  
العلماء ، وإن لم يأكل حتى مات دخل النار ، لأن العبادات لا تؤدي  
إلا بهذا . وما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب . ولهذا كانت نفقة  
الإنسان على نفسه وأهله مقدمة على غيرها . ففي السنن عن أبي  
هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا  
فقال رجل يا رسول الله عندي دينار . فقال : تصدق به على نفسك .  
قال : عندي آخر . قال : تصدق به على زوجتك . قال عندي آخر .  
قال تصدق به على ولدك . قال عندي آخر . قال تصدق به على  
خادمك . قال عندي آخر قال : أنت أبصر به ، . وفي صحيح  
مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه . قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « دينار أنفقته في سبيل الله ، ودينار أنفقته في رقة (١) ،

---

(١) أى في عتق الرقيق

ودينار تصدقت به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك . أعظمها  
أجرا الذى أنفقته على أهلك ، . وفي صحيح مسلم عن أبي إمامة  
رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا ابن  
آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك ولا تلام على  
كفاف . وابدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى ،  
وهذا تأويل قوله تعالى [ ويسألونك ماذا ينفقون . قل العفو ]  
أى الفضل .

وذلك لأن نفقة الرجل على نفسه وأهله فرض عين بخلاف النفقة  
فى الغزو والمساكين ، فإنه فى الأصل إمافرض على الكفاية ، وإما  
مستحب ، وإن كان قد يصير متعينا إذ لم يقم غيره ، فإن إطعام  
الجائع واجب . ولهذا جاء فى الحديث : « لو صدق السائل لما أفلح من  
رده » . ذكره الإمام أحمد ، وذكر أنه إذا علم صدقه وجب إطعامه ،  
وقد روى أبو حاكم البستى فى صحيحه حديث أبى ذر رضى الله عنه  
الطويل . عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الذى فيه أنواع من العلم ،  
والحكمة وفيه أنه كان فى حكمة آل داود عليه السلام .

« حق على العاقل أن تكون له أربع ساعات : ساعة ينادى  
فيها ربه ، وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة يخلو فيها بأصحابه

---

( ١ ) الفضل : ما يزيد عن الحاجة .

الذين يخبرونه بعيوبه ويحدثونه عن ذات نفسه ، وساعة يخلو فيها  
بلذته فيما يحل ويحمل ، فإن في هذه الساعة عوناً على تلك الساعات .  
فبين أنه لا بد من اللذات المباحة الجميلة فإنها تعين على تلك  
الأمور .

ولهذا ذكر الفقهاء أن العدالة هي الصلاح في الدين والمروءة  
باستعمال ما يحمله ويزينه ، وتجنب ما يذنسه ويشينه ، وكان  
أبو الدرداء رضي الله عنه يقول إني لأستجمل نفسي بالشئ من الباطل  
لأستعين به على الحق ، والله سبحانه إنما خلق اللذات والشهوات  
في الأصل لتتمام مصلحة الخلق ، فإنه بذلك يجتنبون ما يتفعمهم ، كما  
خلق الغضب ليدفعوا به ما يضرهم ، وحرم من الشهوات ما يضر  
تناوله وذم من اقتصر عليها ، فأما من استعان بالمباح الجميل على الحق  
فهذا من الأعمال الصالحة ، ولهذا في الحديث الصحيح أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : في بضع (١) أحدكم صدقة . قالوا يا رسول الله :  
أيأتى أحدنا شهوته ويكون له أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها في  
حرام أما يكون عليه وزر ؟ قالوا ، بلى . قال : فلم تحتسبوا بالحرام  
ولا تحتسبون بالحلال ، . وفي الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص

---

(١) البضع : بضم الباء أى الفرج

رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا ازددت بها درجة ورفعة حتى اللقمة تضعها في فم امرأتك . ، والآثار في هذا كثيرة ، فال مؤمن إذا كانت له نية أنت على عامة أفعاله ، وكانت المباحات من صالح أعماله لصالح قلبه ونيته ، والمنافق لفساد قلبه ونيته يعاقب على مظهره من العبادات رياء فإن في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إن في الجسد مضغة (١) إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب . »

وكما أن العقوبات شرعت داعية إلى فعل الواجبات ، وترك المحرمات ، فقد شرع أيضا كل ما يعين على ذلك فينبغي تفسير طريق الخير والطاعة ، والإعانة عليه والترغيب فيه بكل ممكن ، مثل أن يبذل لولده أو أهله أو رعيته ما يرغبهم في العمل الصالح من مال أو ثناء أو غيره ولهذا شرعت المسابقة بالخيول والإبل ، والمناضلة (٢) بالسهام وأخذ الجمل (٣) عليها لما فيه من الترغيب في إعداد القوة ، ورباط الخيل للجهاد في سبيل الله ، حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم

(١) المضغة : هي قطعة لحم .

(٢) المناضلة : المباراة في الرمي

(٣) الجمل . يضم الجيم ما يجعل للانسان عني عمله .

يسابق بين الخيل هو وخلفاؤه الراشدون ويخرجون الأسباق (١) من بيت المال ، وكذلك عطاء المؤلفة قلوبهم . فقد روى : « أن الرجل كان يسلم أول النهار رغبة في الدنيا فلا يحجر آخر النهار إلا والإسلام أحب إليه مما طلعت عليه الشمس » .

وكذلك الشر والمعصية يذبحى حسم مادته ، وسد ذريعتيه (٢) ودفع ما يفضى إليه إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة . مثال ذلك ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لا يخلون الرجل بامرأة ، فإن ثالثهما الشيطان » ، وقال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يومين إلا ومعها زوج أو ذو محرم » ، فنهى صلى الله عليه وسلم عن الخلوة بالأجنبية والسفر بها لأنه ذريعة إلى الشر . وروى عن الشعبي أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم كان فيهم غلام ظاهر الوضوء (٣) فأجلسه خلف ظهره وقال : « إنما كانت خطيئة داوود النظر » ،

وعمر بن الخطاب رضى الله عنه لما كان يعس (٤) بالمدينة فسمع امرأة تتغنى بأبيات تقول فيها :

---

(١) الأسباق : ما يحتاج من مال (٢) الذريعة : الوسيلة

(٣) الوضوء : الجمال والحسن (٤) العسى : الطواف بالليل .

هل من سبيل إلى خمر فأشربها

هل من سبيل إلى نصر بن حجاج

فدعى به . فوجده شابا حسنا فخلق رأسه فازداد جمالا ، فنفاه  
إلى البصرة لثلاث تفتن به النساء .

وروى عنه : أنه بلغه أن رجلا يجلس إليه الصبيان فتهمى عن  
مجالسته فإذا كان من الصبيان من تخاف فتنه على الرجال أو على  
النساء منع وليه من إظهاره لغير حاجة ، أو تحسينه لا سيما بتريجه  
وتجريده في الحمامات ، وإحضاره مجالس اللهو والأغاني ، فإن هذا  
مما ينبغي التعزير عليه .

وكذلك من ظهر منه الفجور يمنع من تملك الغلمان المردان  
الصباح ويفرق بينهما ، فإن الفقهاء متفقون على أنه لو شهد شاهد  
عند الحاكم ، وكان قد استفاض عنه نوع من أنواع الفسوق القاذحة  
في الشهادة ، فإنه لا يجوز قبول شهادته ، ويجوز للرجل أن يجرحه  
بذلك ، وإن لم يره ، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر  
عليه بجنازة فآثنوا عليها خيراً فقال : « وجبت » ، ثم مر عليه بجنازة  
فآثنوا عليها شراً ، فقال : « وجبت » ، فسألوه عن ذلك فقال : « هذه  
الجنازة أثنتم عليها خيراً فقلت وجبت لها الجنة ، وهذه الجنازة  
أثنتم عليها شراً فقلت وجبت لها النار . أتم شهداء الله في الأرض



مع أنه كان في زمانه امرأة تعلن الفجور . فقال : « لو كنت راجما  
أحدا بغير بينة لرجمت هذه » .

فالحدود لا تقام إلا بالبينة . وأما الحذر من الرجل في شهادته  
وأمانته ونحو ذلك ، فلا يحتاج إلى المعاينة بال الاستفاضة كافية في  
ذلك ، وما هو دون الاستفاضة ، حتى أنه يستدل عليه بأقرانه كما  
قال ابن مسعود : « اعتبروا الناس بأخدا<sup>(١)</sup>نهم » فهذا لدفع شره مثل  
الاحتراز من العدو ، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه :  
« احترسوا من الناس بسوء الظن ، فهذا أمر عمر مع أنه لا تجوز  
عقوبة المسلم بسوء الظن » ،

• • •

---

(١) بأخدا<sup>(١)</sup>نهم : بأصحابهم وإخوانهم

# الباب الثاني

الحدود والحقوق التي لأدمي معين

وفيه ثمانية فصول

## الفصل الأول

### النفوس

وأما الحدود والحقوق التي لأدى معين فمنها النفوس ، قال الله تعالى [ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ، ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفساً إلا وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله أوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون . وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ] . وقال تعالى [ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ] الى قوله ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً . [ وقال تعالى من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما

قتل الناس جميعاً ومن أحيائها فكأنما أحيى الناس جميعاً [ . وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أول ما يقضى دين الناس يوم القيامة في الدماء » . فالقتل ثلاثة أنواع :

أحدها العمد المحض ، وهو أن يقصد من يعلمه معصوما بما يقتل غالباً سواء كان يقتل بحده كالسيف ونحوه ، أو بثقله كالسندان وكوذين القصار (١) ، أو بغير ذلك كالتحريق والتغريق والإلقاء من مكان شاهق والخنق وإمساك الخصيتين ، حتى تخرج الروح ، وغم الوجه حتى يموت وسقى السموم ونحو ذلك من الأفعال . فهذا إذا فعله وجب فيه القود (٢) ، وهو أن يمكن أولياء المقتول من القاتل فإن أحبوا قتلوا ، وإن أحبوا عفوا ، وإن أحبوا أخذوا أندية ، وليس لهم أن يقتلوا غير قاتله . قال الله تعالى : [ ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً ] ، قيل في التفسير لا يقتل غير قاتله .

وروى عن أبي شريح الخزاعي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أصيب بدم أو خبل - والخبل الجراح - فهو بالخيار بين إحدى ثلاث : فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه :

---

(١) القصار : هو الصباغ .

(٢) القود : القصاص .

أن يقتل أو يعفو ، أو يأخذ الدية . فمن فعل شيئاً من ذلك فعاد فإن  
له جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً . . رواه أهل السنن . قال الترمذى  
حديث حسن صحيح ، فمن قتل بعد العفو أو أخذ الدية فهو أعظم  
جرماً ممن قتل ابتداء ، حتى قال بعض العلماء : إنه يجب قتله حداً  
ولا يكون أمره لأولياء المقتول ، قال الله تعالى : [ كتب عليكم  
القصاص فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والآثى بالآثى ، فمن  
عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف ، وأداء إليه بإحسان ،  
ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب  
أليم . ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم  
تتقون ] .

قال العلماء : إن أولياء المقتول تغلّى قلوبهم بالغيظ حتى يوثروا  
أن يقتلوا القاتل وأولياءه ، وربما لم يرضوا بقتل القاتل ، بل يقتلون  
كثيراً من أصحاب القاتل كسيد الثقيلة ومقدم الطائفة ، فيكون  
القاتل قد اعتدى فى الابتداء ، وتعدى هؤلاء فى الاستيفاء كما كان  
يفعله أهل الجاهلية الخارجين عن الشريعة فى هذه الأوقات ، من  
الأعراب والحاضرة وغيرهم : وقد يستعظمون قتل القاتل لكونه  
عظيماً أشرف من المقتول ، فيفضى ذلك إلى أن أولياء المقتول يقتلون  
من قدروا عليه من أولياء القاتل ، وربما حالف هؤلاء قوماً واستعانوا  
بهم ، وهؤلاء قوماً فيفضى إلى الفتن والعداوات العظيمة .

وسبب ذلك خروجهم عن سنن العدل الذي هو القصاص في القتل ، فكتب الله علينا القصاص وهو المساواة والمعادلة في القتل ، وأخبر أن فيه حياة فإنه يحقن دم غير القاتل من أولياء الرجلين ، وأيضا فإذا علم من يريد القتل أنه يقتل كف عن القتل ، وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعمر و بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المؤمنون تكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده ، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما من أهل السنن ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن المسلمين تكافأ دماؤهم أي تتساوى وتتعادل ، فلا يفضل عربي على عجمي ولا قرشي أو هاشمي على غيره من المسلمين ، ولا حر أصلي على مولى عتيق ، ولا عالم أو أمير على أمي أو مأمور . وهذا متفق عليه بين المسلمين بخلاف ما كان عليه أهل الجاهلية وحكام اليهود ، فإنه كان بقرب مدينة النبي صلى الله عليه وسلم صنفان من اليهود : قريظة والنضير وكانت النضير تتفضل على قريظة في الدماء ، فتحاكموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وفي حد الزنا ، فإنهم كانوا قد غيروا من الرجم إلى التحميم (١) وقالوا إن حكم نبيكم بذلك كان لكم حجة ، وإلا فأنتم قد تركتم حكم التوراة فأنزل الله تعالى :

(١) التحميم : طلاء الوجه بالقمح .



[ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم.. إلى قوله : فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ، وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا ، وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين . إلى قوله : فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ، وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والآنف بالآنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ] . فبين سبحانه وتعالى أنه سوى بين نفوسهم ولم يفضل منهم نفساً على أخرى كما كانوا يفعلونه إلى قوله : [ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا إلى قوله أحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ] فحكم الله سبحانه في دعاء المسلمين أنها كلها سواء ، خلاف ما عليه أهل الجاهلية وأكثر سبب الأهواء الواقعة بين الناس في البوادي والخواضر ، إنما هي البغي وترك العدل فإن إحدى الطائفتين قد يصيب بعضها من الأخرى دما أو مالا أو تلو عليها بالباطل ولا تنصفها ، ولا تقتصر الأخرى على استيفاء الحق ، قالوا جب في كتاب الله الحكم بين الناس في الدماء والأموال

وغيرها بالقسط الذى أمر الله به ومحو ما كان عليه كثير من  
الناس من حكم الجاهلية ، وإذا أصلح مصلح بينهما فليصلح بالعدل  
كما قال الله تعالى : [ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا  
بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تنف  
إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب  
المقسطين . إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ] .

وينبغى أن يطلب العفو من أولياء المقتول ، فإنه أفضل لهم كما  
قال تعالى : [ والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ] . قال  
أنس رضى الله عنه : ما رفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أمر فيه القصاص إلا أمر فيه بالعفو ، . رواه أبو داود وغيره .

وروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم [ ما نقصت صدقة من مال وما زاد  
الله عبدا بعفو إلا عزاً ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله ] وهذا  
الذى ذكرناه من التكافؤ هو فى المسلم الحر مع المسلم الحر ، فأما  
الذى فجمهور العلماء على أنه ليس بكفء للمسلم ، كما أن المستأمن  
الذى يقدم من بلاد الكفار رسولاً أو تاجراً ونحو ذلك ، ليس  
بكفء له وفاقاً . ومنهم من يقول : بل هو كفء له ، وكذلك  
النزاع فى قتل الحر بالعبد .

والنوع الثاني الخطأ الذي يشبه العمد . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا إن في قتل الخطأ شبه العمد ما كان في السوط والنصا مائة من الإبل ، منها أربعون خلفه في بطونها أولادها ، سماه شبه العمد لأنه قصد العدوان عليه بالضرب ، لكنه لا يقتل غالبا فقد تعمد العدوان ولم يتعمد ما يقتل .

والثالث الخطأ ، وما يجري مجراه مثل أن يرمى صيدا أو هدفا فيصيب إنسانا بغير علمه ولا قصده ، فهذا ليس فيه قود . وإنما فيه الدية والكفارة ، وهنا مسائل كثيرة معروفة في كتب أهل العلم ودينهم



## الفصل الثاني

### الجراح

والقصاص في الجراح أيضا ثابت بالكتاب والسنة والإجماع بشرط المساواة ، فإذا قطع يد، اليمنى من مفصل فله أن يقطع يده كذلك ، وإذا قلع سنة ، فله أن يقطع سنة ، وإذا شججه في رأسه أو وجهه فأوضح العظم ، فله أن يشججه كذلك ، وإذا لم تكن المساواة : مثل أن يكسر له عظاما باطنا أو يشججه دون الموضحة فلا يشرع القصاص ، بل تجب الدية المحدودة أو الأرض (١) وأما القصاص في الضرب بيده أو بعصاه أو سوطه مثل أن ياطمه أو يلكمه أو يضربه بعصا ونحو ذلك ، فقد قالت طائفة من العلماء إنه لا قصاص فيه ، بل فيه تعزير لأنه لا تمكن المساواة فيه .

والمأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين أن القصاص مشروع في ذلك ، وهو نص أحمد وغيره من الفقهاء وبذلك جاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصواب

---

(١) الأرض : أحد أنواع الدية .

وقال أبو فراس خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد ذكر حديثاً قال فيه : [ ألا إني والله ما أُرسل عمالي إليكم ليضربوا بأبشاركم (١) ولا ليأخذوا أموالكم ، ولكن أُرسلهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنتكم فمن فعل به سوى ذلك فلا يرفعنه إلى والذي نفسي بيده إذا لاقصنه (٢) منه فوثب عمرو بن العاص فقال يا أمير المؤمنين : إن كان رجل من المسلمين على رعية فأدب رعيته ، أثنتك لتقصه منه ، قال : أي والذي نفس محمد بيده إذا لاقصنه منه ، أني لا أقصه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصر من نفسه ألا لا تضربوا المسلمين قذاوهم ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم ، رواه الإمام أحمد وغيره .

ومعنى هذا إذا ضرب الوالي رعيته ضرباً غير جائز ، فأما الضرب المشروع فلا قصاص فيه بالإجماع ، إذ هو واجب أو مستحب أو جائز .



---

(١) أبشاركم : جمع للبصرة وهي ظاهر الوجه .  
(٢) القص : أن يعطيه حق القصاص من المعتدى .

## الفصل الثالث

### الأعراض

والقصاص في الأعراض مشروع أيضا . وهو أن الرجل إذا لعن رجلا أو دعا عليه ، فله أن يفعل به كذلك . وكذلك إذا شتمه . شتيمة لا كذب فيها ، والعفو أفضل . قال الله تعالى [ وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين . ومن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ] . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « المستبان : ما قالا فعلى البادى . منهما ما لم يعتد المظلوم ، ويسمى هذا الانتصار ، والشتيمة التي لا كذب فيها مثل الإخبار عنه بما فيه أو القبايح أو تسميته . بالكلب أو الحمار ونحو ذلك . فأما إن افتري عليه ، لم يحل له أن . يفتری عليه ، ولو كفره أو فسقه بغير حق لم يحل له أن يكفره أو يفسقه بغير حق ، ولو لعن أباه أو قبيلته ، أو أهل بلده ونحو ذلك ، لم يحل له أن يتعدى على أولئك فإنهم لم يظلموه ، وقال الله تعالى : [ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ] ،



فأمر الله المسلمين ألا يحملهم بغضهم للكفار على ألا يعدلوا . وقال .  
[ اعدلوا هو أقرب للتقوى ] .

فإذا كان العدوان عليه في العرض محرما لحقه ، بما يلحقه من  
الأذى ، جاز القصاص فيه بمثله كالدعاء عليه بمثل مادعاه ، وأما إذا  
كان محرما لحق الله تعالى كالكذب لم يجز بحال وهكذا قال  
كثير من الفقهاء إذا قتله بتحريق أو بتغريق أو خنق أو نحو  
ذلك ، فإنه يفعل به كما فعل مالم يكن الفعل محرما في نفسه كتجريح  
الخمر واللواط به ومنهم من قال لا قود عليه إلا بالسيف والأول  
أشبه بالكتاب والسنة والعدل .



## الفصل الرابع

### الفرية ونحوها

وإذا كانت الفرية ونحوها لا قصاص فيها ، ففيها العقوبة بغير ذلك ، فمنه حد القذف الثابت في الكتاب والسنة والإجماع ، قال الله تعالى : [ والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . ]

فإذا رمى الحر محصناً بالزنا واللواط ، فعليه حد القذف وهو ثمانون جلدة ، وإن رماه بغير ذلك عوقب تعزيراً وهذا الحد يستحقه المقدوف فلا يستوفى إلا بطلبه باتفاق الفقهاء ، فإن عفا عنه سقط عند جمهور العلماء ، لأن المذهب فيه حق الأدمى كالقصاص والأموال . وقيل لا يسقط تغليباً لحق الله لعدم الماتلة كسائر الحدود ، وإنما يجب حق القذف ، إذا كان المقدوف محصناً وهو المسلم الحر العفيف .

فأما المشهور بالفجور فلا يحد قاذفه ، وكذلك الكافر والرقيق ، لكن يعزر القاذف إلا الزوج ، فإنه يجوز له أن يقذف امرأته إذا زنت

ولم تحبل من الزنا ، فإن حبلى منه وولد<sup>١</sup> فعليه أن يقذفها وينفى ولدها لئلا يلحق به من ليس منه ، وإذا قذفها ، فإما أن تقر بالزنا وإما أن تلاعنه كما ذكر الله في الكتاب والسنة ، ولو كان القاذف عبداً فعليه نصف حد الحر ، وكذلك في جلد الزنا وشرب الخمر لأن الله تعالى قال في الإماماء: [ فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ] . وأما إذا كان الواجب القتل أو قطع اليد ، فإنه لا يتنصف .



## الفصل الخامس

### الأبضاع

ومن حقوق الأبضاع ، قالوا يجب الحكم بين الزوجين بما أمر الله تعالى به ، من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، فيجب على كل من الزوجين أن يؤدي إلى الآخر حقوقه ، بطيب نفس وانشراح صدر ، فإن للمرأة على الرجل حقا في ماله وهو الصداق والزينة بالمعروف ، وحقا في بدنه وهو العشرة والمتعة بحيث لو آلى (١) منها استحققت الفرقة بإجماع المسلمين ، وكذلك لو كان مجبوبا (٢) أو عذينا (٣) لا يمكنه جماعها فلها الفرقة ، ووطؤها واجب عليه عند أكثر العلماء .

وقد قيل : إنه لا يجب اكتفاء بالبائع الطبيعي ، والصواب : أنه واجب كما دل عليه الكتاب والسنة والأصول . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر رضي الله عنه : لما رآه يكثر الصوم والصلاة : « إن لزوجك عليك حقا » .

---

(١) آلى : أتم وحلف ألا يقربها .

(٢) مجبوبة : استتعت خصيته

(٣) العنين المأجر عن إتيان النساء .

ثم قيل : يجب عليه وطؤها كل أربعة أشهر مرة . وقيل : يجب  
وطؤها بالمعروف على قدر قوته وحاجتها ، كما تجب النفقة بالمعروف  
كذلك وهذا أشبه . وللرجل عليها أن يتمتع بها متى شاء ما لم يضر  
بها أو يشغلها عن واجب ، فيجب عليها أن تمكنه كذلك .

ولا تخرج من منزله إلا بإذنه أو بإذن الشارع ، واختلف  
الفقهاء هل عليها خدمة المنزل كالفرش والكنس والطبخ ونحو  
ذلك ، فقيل : يجب عليها ، وقيل : لا يجب ، وقيل يجب الخفيف منه .



## الفصل السادس

### الأحوال

وأما الأحوال فيجب الحكم بين الناس فيها بالعدل كما أمر الله ورسوله ، مثل قسم المواريث ، بين الورثة على ما جاء به الكتاب والسنة وقد تنازع المسلمون في مسائل من ذلك ، وكذلك في المعاملات من المبيعات والإيجارات والوكالات والمشاركات والهبات والوقوف والوصايا ونحو ذلك من المعاملات المتعلقة بالعقود والقبوض ، فإن العدل فيها هو قوام العالمين ، لا تصلح الدنيا والآخرة إلا به ، فمن العدل فيها ما هو ظاهر يعرفه كل أحد بعقله . كوجوب تسليم الثمن على المشتري ، وتسليم المبيع على البائع للمشتري ، وتحريم تطفيف المكيال والميزان ووجوب الصدق والبيان وتحريم الكذب والخيانة والغش وأن جزاء القرصن الوفاء والحمد .

ومنه ما هو خفي جاءت به الشرائع أو شريعتنا أهل الإسلام . فإن عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل والنهي عن الظلم دقه وجله (١) : مثل أكل المال بالباطل وجنسه من الربا والميسر ، وأنواع الربا والميسر التي نهى عنها النبي صلى الله

---

(١) دقه وجله : أى قليله وكثيره .



عليه وسلم مثل : بيع الغرر، وبيع جبل الحيلة ، وبيع الطير في الهواء  
والسمك في الماء ، والبيع إلى أجل غير مسمى ، وبيع المصراة وبيع  
المدلس ، والملاسة والمنابذة والمزاينة والمحاقلة والنجش (١) ،  
وبيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وما نهى عنه من أنواع المشاركات الفاسدة  
كالخابرة بزروع بقعة بعينها من الأرض .

ومن ذلك ما قد ينازع فيه المسلمون لثقاته واشتباهه ، فقد يرى  
هذا العقد والقبض صحيحا عدلا . وإن كان غيره يرى فيه جوار يوجب  
فساده ، وقد قال الله تعالى [ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى  
الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم  
تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ] .  
والأصل في هذا أنه لا يحرم على الناس من المعاملات التي يحتاجون  
إليها إلا ما دل الكتاب والسنة على تحريمه ، كما لا يشرع لهم  
العبادات التي يتقربون بها إلى الله إلا ما دل الكتاب والسنة  
على شرعه ، إذ الدين ما شرعه الله ، والحرام ما حرمه الله ،  
بخلاف الذين ذمهم الله ، حيث حرموا من دون الله ما لم يحرمه  
الله ، وأشركوا به ما لم ينزل به سلطانا ، وشرعوا لهم من الدين  
ما لم يأذن به الله ، اللهم وفقنا لأن نجعل الحلال ما حلاله والحرام  
ما حرّمته والدين ما شرعته .

---

(١) أنواع من البيع غير الصحيح ومراجع ذلك كتب الفقه

## الفصل السابع

### المشورة

لا غنى لولى الأمر عن المشاورة ، فإن الله تعالى أمر بها نبيه صلى الله عليه وسلم . فقال تعالى : [ فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ] . وقد روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : ، لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، .

وقد قيل : إن الله أمر بها نبيه لتأليف قلوب أصحابه ، وليقتدى به من بعده ، وليستخرج منهم الرأى فيما لم ينزل فيه وحى من أمر الحروب والأمور الجزئية وغير ذلك ، فغيره صلى الله عليه وسلم أولى بالمشورة ، وقد أثنى الله على المؤمنين بذلك فى قوله : [ وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون . والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ] وإذا استشارهم ، فإن بين له بعضهم ما يجب اتباعه من كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع المسلمين فعليه اتباع ذلك ، ولا طاعة لأحد فى خلاف ذلك وإن كان عظيما فى الدين والدنيا . قال الله

تعالى [ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ] .

وإن كان أمراً قد تنازع فيه المسلمون ، فينبغي أن يستخرج من كل منهم رأيه ووجه رأيه ، فأى الآراء كان أشبه بكتاب الله وسنة رسوله عمل به ، كما قال تعالى : [ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ] .

وأولو الأمر صنفان : الأمراء والعلماء ، وهم الذين إذا أصلحوا صلح الناس ، فعلى كل منهما أن يتحرى ما يقوله ويفعله طاعة لله ورسوله واتباع كتاب الله . ومتى أمكن في الحوادث المشكلة معرفة ما دل عليه الكتاب والسنة ، كان هو الواجب ، وإن لم يمكن ذلك لضيق الوقت أو عجز الطالب أو تكافؤ الأدلة عنده أو غير ذلك ، فله أن يقلد من يرتضى علمه ودينه . هذا أقوى الأقوال .

وقد قيل : ليس له التقليد بكل حال والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد وغيره ، وكذلك ما يشترط في القضاة والولاة من الشروط يجب فعله بحسب الإمكان ، بل وسائر شروط العبادات من الصلاة والجهاد وغير ذلك ، كل ذلك واجب مع القدرة . فأما مع العجز فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها . ولهذا أمر الله المصلي أن يتطهر

بالماء ، فإن عدمه أو خاف الضرر باستعماله ، لشدة البرد أو جراحة أو غير ذلك ، تيمم الصعيد<sup>(١)</sup> فمسح بوجهه ويديه منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » . فقد أوجب الله فعل الصلاة في الوقت على أى حال أمكن ، كما قال تعالى [ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فإن خفتم فرجالاً<sup>(٢)</sup> أو ركبانا ، فإذا أمنتهم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون ] فأوجب الله الصلاة على الآمن والخائف ، والصحيح والمريض ، والغنى والفقر ، والمقيم والمسافر ، وخففها على المسافر والخائف والمريض كما جاء به الكتاب والسنة .

وكذلك أوجب فيها واجبات من الطهارة والستارة واستقبال القبلة ، وأسقط ما يعجز عنه العبد من ذلك ، فلو انكسرت سفينة قوم أو سلبهم المحاربون ثيابهم ، صلوا عراة بحسب أحوالهم وقام إمامهم وسطهم لثلايرى الباكون عورتهم ، ولو اشتبهت عليهم القبلة اجتهدوا في الاستدلال عليها فلو عميت<sup>(٣)</sup> الدلائل صلوا كيف أمكنهم ، كما قد روى أنهم فعلوا ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهكذا الجهات والولايات وسائر أمور الدين وذلك

(٢) رجالاً : جماعة

(١) الصعيد : القرب

(٣) عميت الدلائل : لم تظهر العلامات .

كله في قوله تعالى : [ واتقوا الله ما استطعتم ] وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، كما أن الله تعالى لما حرم المطاعم الخبيثة قال تعالى : [ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ] وقال تعالى : [ وما جعل عليكم في الدين من حرج ] وقال تعالى : [ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ] فلم يوجب ما لا استطاع ولم يحرم ما يضطر إليه ، إذا كانت الضرورة بغير معصية من العبد .



## الفصل الثامن.

### ومحبب اتخاذ الإمارة

يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها ، فإن بنى آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم . « إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم ، رواه أبو داود من حديث أبي سعيد وأبي هريرة .

وروى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمرو ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة <sup>(١)</sup> من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم ، فأوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر ، تنبيها بذلك على سائر أنواع الاجتماع ، ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة . ولهذا روى : « أن السلطان ظل الله في الأرض ، ويقال « ستون سنة من إمام جائر

---

(١) الفلاة : الصحراء...



أصلح من ليلة بلا سلطان، والتجربة تبين ذلك . ولهذا كان السلف كالفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وغيرهما يقولون : « لو كان لنا دعوة مجابة لدعونا بها للسلطان ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله يرضى لكم ثلاثة : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم » . رواه مسلم وقال : « ثلاث لا يغفل<sup>(١)</sup> عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمر ، ولزوم جماعة المسلمين فإن دعوتهم تحيط من وراءهم » . رواه أهل السنن . وفي الصحيح عنه أنه قال : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة ، الدين النصيحة . قالوا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

فالواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة يتقرب بها إلى الله ، فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات ، وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لا بتغاء الرياسة أو المال بها . وقد روى كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال أو الشرف لدينه » ، قال الترمذي حديث حسن صحيح فأخبر أنه حرص المرء على المال والرياسة يفسد دينه ، « مثل أو أكثر من إرسال الذئبين الجائعين لزريبة الغنم » .

---

(١) لا يغفل : لا يحقد

وقد أخبر الله تعالى عن الذي يؤتى كتابه بشأله أنه يقول :  
« ما أغنى عنى ماله ، هلاك عنى سلطانيه [ .

وغاية مرید الرئاسة أن يكون كفرعون ، وجامع المال أن  
يكون كقارون ، وقد بين الله تعالى في كتابه حال فرعون وقارون  
فقال تعالى : [ أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة  
الذين كانوا من قبلهم ، كانوا أشد منهم قوة وآثاراً في الأرض فأخذهم  
الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق ] ، وقال تعالى : [ تلك  
الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً  
والعاقبة للمتقين ] . فإن الناس أربعة أقسام :

القسم الأول يريدون العلو على الناس والفساد في الأرض  
وهو معصية الله ، وهؤلاء الملوك والرؤساء المفسدون كفرعون  
وحزبه وهؤلاء هم شرار الخلق . قال الله تعالى : [ إن فرعون  
علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح  
أبنائهم ويستحي نساءهم إنه كان من المفسدين ] . وروى مسلم في  
صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : [ لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ، ولا  
يدخل النار من في قلبه ذرة من إيمان ] . فقال رجل يا رسول الله :  
إني أحب أن يكون ثوبي حسناً ونعلي حسناً . أفمن الكبر ذاك ؟

يقال : لا ، إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق وغمط الناس ، فبطر الحق دفعه وجحده ، وغمط الناس احتقارهم وازدراؤهم .  
وهذا حال من يريد العلو والفساد .

والقسم الثاني : الذين يريدون الفساد بلا علو كالسراق .  
والجرائم من سفلة الناس .

والقسم الثالث : يريد العلو بلا فساد كالذين عندهم دين يريدون  
أن يعلوا به على غيرهم من الناس .

وأما القسم الرابع : فهم أهل الجنة الذين لا يريدون علوا في الأرض  
ولا فسادا ، مع أنهم قد يكونون أعلى من غيرهم كما قال الله تعالى :  
[ ولا تهنوا <sup>(١)</sup> ] ولا تحزنوا وأتوا بالاعلون إن كنتم مؤمنين [ .  
وقال تعالى : [ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأتوا بالاعلون والله  
معيكم ولن يتركم <sup>(٢)</sup> أعمالكم ] . وقال : [ والله العزة  
ولرسوله وللمؤمنين ] .

فكم ممن يريد العلو . ولا يزيد ذلك إلا سفولا ، وكم ممن جعل  
من الأعلين وهو لا يريد العلو ولا الفساد . وذلك لأن إرادة العلو

---

(١) تهنوا : تهنوا وتدلوا .

(٢) يتركم : ينقصكم .

على الخلق ظلم ، لأن الناس من جنس واحد ، فإرادة الإنسان  
أن يكون هو الأعلى ونظيره تحته ظلم ، ومع أنه ظلم ، فالناس  
يغضون من يكون كذلك ويعادونه ، لأن العادل منهم لا يحب أن  
يكون مقهوراً لنظيره وغير العادل منهم يؤثر أن يكون هو القاهر  
ثم أنه مع هذا لا بد له - في العقل والدين - من أن يكون بعضهم  
فوق بعض كما قدمناه ، كما أن الجسد لا يصلح إلا برأس . قال تعالى :  
[ هو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض  
درجات ليلوكم فيما آتاكم ] وقال تعالى : [ نحن قسمنا  
بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات  
ليتخذ بعضهم بعضا سخرياً ] . فجاءت الشريعة بصرف السلطان  
والمال فى سبيل الله .

فإذا كان المقصود بالسلطان والمال هو التقرب إلى الله وإنفاق  
ذلك فى سبيله ، كان ذلك صلاح الدين والدنيا . وإن انفرد  
السلطان عن الدين أو الدين عن السلطان فسدت أحوال الناس  
وإنما يمتاز أهل طاعة الله عن أهل معصيته بالنية والعمل الصالح ،  
كما فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا ينظر إلى  
صوركم ولا إلى أدوالبكم ، وإنما ينظر إلى قلوبكم وإلى أعمالكم ،  
ولما غاب على كثير من ولاية الأمور إدارة المال والشرف  
صاروا بمعزل عن حقيقة الإيمان وكال الدين ، ثم منهم من غاب .

الدين وأعرض عما لا يتم الدين إلا به من ذلك ، ومنهم من رأى حاجته إلى ذلك ، فأخذه معرضاً عن الدين ، لاعتقاده أنه منافٍ لذلك ، وصار الدين عنده في محل الرحمة والذل لا في محل العلو والعز ، وكذلك لما غلب على كثير من أهل الديانتين العجز عن تكميل الدين والجزع لما قد يصيبهم في إقامته من البلاء استضاف طريقته واستدلها من رأى أنه لا تقوم مصلحته ومصلحة غيره بها .

وهاتان السيلان الفاسدتان سبيل من انتسب إلى الدين ولم يكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال ، وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب ولم يقصد بذلك إقامة الدين ، هما سبيل المغضوب عليهم والضالين . الأولى للضالين النصارى ، والثانية للمغضوب عليهم اليهود .

وإنما الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، هي سبيل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وسبيل خلفائه وأصحابه ومن سلك سبيلهم ، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك هو الفوز العظيم .

قالوا جب على المسلم أن يجتهد في ذلك بحسب وسعه ، فمن ولى  
ولاية يقصد بها طاعة الله وإقامة ما يمكنه من دينه ومصالح  
المسلمين وأقام فيها ما يمكنه من ترك المحرمات ، لم يؤاخذ بما يعجز  
عنه ، فإن تولية الأبرار خير للأمة من تولية الفجار . ومن كان  
عاجزا عن إقامة الدين بالسلطان والجهاد ، ففعل ما يقدر عليه من  
النصيحة بقلبه والدعاء للأمة ومحبة الخير وفعل ما يقدر عليه من  
لم يكلف ما يعجز عنه فإن قوام الدين بالكتاب الهادى والحديث  
الناصر كما ذكره الله تعالى .

فعل كل أحد الاجتهاد في إشار القرآن والحديث لله تعالى  
واطلب ما عنده مستعينا بالله في ذلك ، ثم الدنيا تخدم الدين ، كما  
قال معاذ بن جبل رضى الله عنه :

« يا بن آدم أنت محتاج إلى نصيبك من الدنيا وأنت إلى نصيبك  
من الآخرة أحوج فان بدأت بنصيبك من الآخرة مر بنصيبك من  
الدنيا فانتظمها انتظاما ، وإن بدأت بنصيبك من الدنيا فاتك نصيبك  
من الآخرة ، وأنت من الدنيا على خطر ، . ودليل ذلك ما رواه  
الترمذى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أصبح  
والآخرة أكبر همه جمع الله له شمله وجعل غناه في قلبه وأتته  
الدنيا وهي راغمة ، ومن أصبح والدنيا أكبر همه فرق الله عليه



ضييعته وجعل فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا الا ما كتب له .  
وأصل ذلك في قوله تعالى : [ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون .  
ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون . إن الله هو الرزاق  
ذو القوة المتين ] .

فنسأل الله العظيم أن يوفقنا وسائر اخواننا وجميع المسلمين .  
لما يحبه لنا ويرضاه من القول والعمل فإنه لا حول ولا قوة الا  
بالله العلي العظيم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين .

تم بحمد الله

## فهرست الكتاب

---

صفحة	
٣	تقديم
٦	مقدمة المؤلف
٩	أداء الأمانات
١٠	الولايات
٢٨	الأموال
٥٩.	الحدود والحقوق
٦٠	حدود الله وحقوقه
١٤٤٠	الحدود والحقوق التي لأدنى معين

# المكتبة العلمية

لصاحبها : محمد نمكاني

بياب الرحمة بالمدينة المنورة

---

- تقوم بتوزيع الكتب العلمية الإسلامية بكافة أنواعها
- وذلك بأسعار معتدلة ومتواودة
- تعنى بالتراث الإسلامي لعلماء المسلمين السابقين
- هدفها نشر الثقافة الإسلامية في شتى أنحاء البلاد الإسلامية








19

ol.  
27  
78

 Bibliotheca Alexandrina



0409832